الجمهورية العربيّة السوريّة

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

بحث بعنوان

أثر مقررات بازل في المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة ودورها في تحسين جودة الأداء في المصارف السوريّة الخاصة التقليديّة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد الباحثة

ميساء محمد تيسير صابرين

إشراف

الأستاذ الدكتور علي يوسف

2024 م

تصريح

"لايوجد أيّ جزء من هذه الأطروحة أُخذ بالكامل من عمل آخر أو أُنجز للحصول على شهادة أُخرى من هذه الجامعة أو أيّة جامعة أُخرى أو أيّ معهد تعليمي"

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر مقررات بازل في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ودورها في تحسين جودة الأداء في المصارف السورية الخاصة التقليدية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد الباحثة: ميساء محمد تيسير صابرين

إشراف الأستاذ الدكتور: علي يوسف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/11/17 وبعد إجراء التعديلات اللازمة من الطالبة تمت الموافقة من قبل أعضاء لجنة الحكم وعليه تم التوقيع

الأستاذ الدكتور بطرس ميالة	
الأستاذ الدكتور أحمد العلي	
الأستاذ المساعد الدكتور نضال العربيد	
الأستاذ المساعد الدكتور علي يوسف	
الأستاذ المساعد الدكتورة ريم زوباري	

كلمة شكر وتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله العلي القدير الذي وفقني لإتمام هذه الأطروحة

كما أشكر أستاذي الفاضل الدكتور علي يوسف على تفضّله بالإشراف على هذه الأطروحة وبذله الجهد والوقت بما ينفعني به

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم على الملاحظات القيّمة التي أغنت العمل وأضفت عليه من خبراتهم العلمية والعملية.

وأتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى إدارة كليّة الاقتصاد والهيئة التدريسية الذين كان لهم الفضل بوصول البحث إلى هذه المرحلة

فهرس المحتويات (Table of Contents)

قائمة الجداول..... 9

قائمة الأشكال..... 12

قائمة الاختصارات..... 15

قائمة المصطلحات..... 17

الملخّص..... 20

الفصل الأول: الإطار العام للبحث..... 22

1-1 المقدّمة..... 22

1-2 مشكلة البحث وتساؤلاته..... 24

1-3 فرضيات البحث..... 25

1-4 أهداف البحث..... 26

1-5 أهمية البحث..... 27

1-6 حدود البحث..... 27

1-7 الدّراسات السّابقة..... 28

1-8 منهج البحث..... 40

1-9 أدوات البحث..... 41

الفصل الثاني: الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص المخاطر المصرفيّة..... 44

المبحث الأول: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة وتعديلاتها..... 45

2-1-1 مقدمة..... 45

2-1-2 وثيقة لجنة بازل الخاصة بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة في العام 2006..... 46

2-1-2-1 الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية..... 46

2-1-2-2 الأنظمة والمتطلبات الاحترازية..... 48

2-1-3 وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية المُحدّثة لورقة العام 2006..... 50

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية..... 53

2-2-1 مفهوم إدارة المخاطر المصرفية..... 53

2-2-2 الإطار الأساسي لعملية إدارة المخاطر..... 54

2-2-3 العناصر الرئيسة الواجب توافرها في إدارة المخاطر المصرفيّة..... 55

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان واحتساب وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة..... 57

2-3-1 مخاطر الائتمان ومعايير قياسها:..... 57

2-3-1-1 مخاطر الائتمان..... 57

2-3-1-2 المتطلبات التنظيمية لقياس وتقييم مخاطر الائتمان في ضوء معايير لجنة بازل..... 58

2-3-2 طرق التصنيف الائتماني وفق مانصت عليه اتفاقية بازل2..... 61

المبحث الرابع: مخاطر السيولة وكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل3..... 67

2-4-1 مقدمة..... 67

2-4-2 محاور اتفاقية بازل3:..... 69

2-4-2-1 محور اصلاحات رأس المال:..... 69

2-4-2-2 محور معايير ومقاييس مخاطر السيولة والرقابة عليها..... 70

الفصل الثالث: المعايير الدوليّة المتكاملة مع مقررات لجنة بازل وانعكاسها على مؤشرات الأداء المصرفي..... 74
المبحث الأول: المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9): الأدوات الماليّة..... 75
3-1-1 مقدمة..... 75
3-1-2 لمحة عن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات الماليّة..... 76
3-1-3 هدف ونطاق تطبيق المعيار رقم (9):..... 76
3-1-3-1 هدف المعيار..... 77
3-1-3-2 نطاق المعيار..... 78
3-1-4 المتطلبات الرئيسة للمعيار رقم (9):..... 78
3-1-4-1 التصنيف والقياس..... 78
3-1-4-2 انخفاض القيمة..... 82
3-1-4-3 محاسبة التحوّط..... 82
3-1-5 منهجية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:..... 83
3-1-5-1 مراحل تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمنهج العام..... 85
3-1-5-2 مكونات نموذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة..... 86
3-1-5-3 تأثير نموذج الخسارة المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9) على رأس المال الرقابي..... 91
3-1-6 الإفصاحات التي يتطلبها المعيار رقم (9)..... 93
3-1-7 التوافقات والاختلافات الأساسية بين المعيارين رقم (9) ورقم (39)..... 94
المبحث الثاني: المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (7) الخاص بالإفصاحات المتعلّقة بالأدوات الماليّة..... 98
3-2-1 مقدمة..... 98
3-2-2 هدف ونطاق تطبيق المعيار رقم (7):..... 98
3-2-2-1 هدف المعيار..... 98
3-2-2-2 نطاق المعيار..... 99
3-2-3 الإفصاحات التي يتطلبها المعيار رقم (7)..... 99
المبحث الثالث: المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (13) الخاص بقياس القيمة العادلة..... 102
3-3-1 مقدمة..... 102
3-3-2 هدف ونطاق تطبيق المعيار رقم (13):..... 102
3-3-2-1 هدف المعيار..... 102
3-3-2-2 نطاق المعيار..... 102
3-3-3 المتطلبات والمعالجة المحاسبية للمعيار رقم (13)..... 103
المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء لدى المصارف..... 106
3-4-1 مفهوم تقييم الأداء المصرفي..... 106
3-4-2 أهمية تقييم الأداء المصرفي..... 107
3-4-3 المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي..... 107
3-4-4 مؤشرات تقييم الأداء لدى المصارف ومدلولها:..... 108
3-4-4-1 مؤشرات الأداء المبنية على جودة الموجودات الماليّة..... 109
3-4-4-2 مؤشرات الأداء المبنية على كفاية رأس المال..... 111
3-4-4-3 مؤشرات الأداء المبنية على الربحيّة..... 113
3-4-4-4 مؤشرات الأداء المبنية على السيولة..... 114

الفصل الرابع: هيكلية وآليه عمل القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سوريّة في ظل تطبيقه مقررات لجنة بازل ومعايير التقارير الماليّة..... 117
المبحث الأول: نبذة عن القطاع المصرفي السوري..... 118
المبحث الثاني: حصة المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي القطاع المصرفي السوري 120
4-2-1 حسب الموجودات.....120
4-2-2 حسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة.....121
4-2-3 حسب ودائع الزبائن.....122
4-2-4 حسب رأس مال.....122
المبحث الثالث: تطور الموجودات والودائع وحقوق الملكية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية..... 124
4-3-1 تطور الموجودات.....124
4-3-2 تطور الودائع وحقوق الملكية.....126
المبحث الرابع: الأهمية النسبيّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية..... 129
4-4-1 حسب حجم الموجودات والمطلوبات.....129
4-4-2 حسب حجم التسهيلات والودائع.....130
المبحث الخامس: مقارنة تطبيق مقررات بازل ومعايير التقارير الماليّة الدوليّة المتوافقة معها في المصارف السوريّة وبعض الدول العربيّة..... 132
4-5-1 الوضع الراهن لتطبيق مقررات بازل في المصارف السوريّة:.....132
4-5-1-1 في مجال تطبيق متطلبات بازل 2.....132
4-5-1-2 في مجال تطبيق متطلبات بازل 3.....132
4-5-2 إجراءات تطبيق المعايير ذوات الأرقام: (9) و(7) و(13) في المصارف السوريّة:.....133
4-5-2-1 في مجال تطبيق المعيار رقم (9).....133
4-5-2-2 في مجال تطبيق المعيارين رقم (7) ورقم (13).....136
4-5-3 واقع تطبيق مقررات بازل والمعيار رقم (9) في بعض الدول العربيّة.....137
الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث..... 143
المبحث الأول: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على جودة الموجودات الماليّة..... 144
5-1-1 إجمالي التعرضات الائتمانية مصنفّة حسب نوع التعرض ونوع العملة ونسبة التغطية.....144
5-1-2 إجمالي التعرضات الائتمانية مصنفّة حسب المصارف ونوع العملة ونسبة التغطية: 146
5-1-3 إجمالي التعرضات الائتمانية مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني ونوع التعرض ونسبة التغطية 148
5-1-4 إجمالي التعرضات الائتمانية لدى كل مصرف مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني.....152
5-1-5 التطور التاريخي لإجمالي التعرضات الائتمانية خلال فترة تطبيق المعيار رقم (9):.....155
5-1-5-1 نمو إجمالي التعرضات الائتمانية تجاه الحكومات والمؤسسات المصرفية ومحفظة التسهيلات 155
5-1-5-2 نمو إجمالي التعرضات الائتمانية حسب مراحل التصنيف الائتماني.....157
5-1-5-3 نمو إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب جهة المنح.....159
المبحث الثاني: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على كفاية رأس المال..... 164
5-2-1 تطور نسبة كفاية رأس المال.....164
5-2-2 نسبة كفاية رأس المال لدى كل مصرف.....165
المبحث الثالث: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على الربحيّة..... 168
المبحث الرابع: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) ومتطلبات لجنة بازل على السيولة..... 171

5-4-1 تطور نسبة السيولة القانونية المحددة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف 171
5-4-2 نسبة تغطية السيولة LCR وفق متطلبات بازل3:..... 172
5-4-2-1 نسبة تغطية السيولة LCR قبل افتراض سيناريوهات الضغط..... 173
5-4-2-2 نسبة تغطية السيولة LCR بعد افتراض سيناريوهات الضغط..... 174
5-4-3 السيولة حسب سُلم الاستحقاق..... 175
المبحث الخامس: متغيرات البحث واختبار الفروض 179
5-5-1 مقدمة..... 179
5-5-2 متغيرات البحث..... 180
5-5-3 اختبار الفرضيات:..... 181
5-5-3-1 اختبار الفرضية الأولى..... 181
5-5-3-2 اختبار الفرضية الثانية 190
5-5-3-3 اختبار الفرضية الثالثة 195
5-5-3-4 اختبار الفرضية الرابعة..... 199
النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية..... 203
أولاً: النتائج..... 203
ثانياً: التوصيات 206
ثالثاً: مجالات البحوث المستقبلية..... 208
قائمة المراجع 209
الملحق رقم /1/: أسماء المصارف السوريّة وملكيتها ونشاطها..... 221
الملحق رقم /2/: القوانين السوريّة والقرارات الرقابية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف لضمان تطبيق الدعامات الثلاث لاتفاقية بازل2..... 222
ENGLISH ABSTRACT..... 224

قائمة الجداول (List of tables)

الجدول رقم (1) ملخّص الدراسات السابقة 34
الجدول رقم (2) المتغيرات التابعة للدراسة..... 42
الجدول رقم (3) رموز التصنيف الائتماني ودلالتها..... 63
الجدول رقم (4) مقارنة بين بازل2 وبازل3..... 70
الجدول رقم (5) مخصّصات التدني حسب أسلوب قياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل وإمكانية استخدام البيانات لدى تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة في المعيار رقم (9) 92
الجدول رقم (6) التوافقات والاختلافات الأساسية بين المعيارين (IAS39) و(IFRS9)..... 95
الجدول رقم (7) عدد المصارف السوريّة وفروعها ومكاتبها لغاية 2022/12/31 119
الجدول رقم (8) رأس المال المدفوع للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31.....123
الجدول رقم (9) الأهمية النسبيّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب حجم الموجودات والمطلوبات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31.....129
الجدول رقم (10) الأهمية النسبيّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب حجم التسهيلات والودائع لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31.....130
الجدول رقم (11) الوضع الراهن لتطبيق متطلبات بازل في الدول العربيّة (2020).....137
الجدول رقم (12) إجمالي التعرضات الإئتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب نوع التعرض ونوع العملة ونسبة التغطية بالمخصّصات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 144
الجدول رقم (13) إجمالي التعرضات الإئتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب المصرف ونوع العملة ونسبة التغطية بالمخصّصات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 146
الجدول رقم (14) إجمالي التعرضات الإئتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب مرحلة التصنيف ونوع التعرض ونسبة التغطية بالمخصّصات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 149
الجدول رقم (15) إجمالي التعرضات الإئتمانية لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب مرحلة التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31.....152
الجدول رقم (16) نسبة تغطية السيولة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية قبل افتراض اختبار الضغط وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (بكافة العملات) 173
الجدول رقم (17) نسبة تغطية السيولة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية بافتراض اختبارات الضغط وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (بكافة العملات) 174
الجدول رقم (18) نسبة الفجوات التراكمية (لغاية استحقاق 6 أشهر) إلى إجمالي المطلوبات للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية وفجوة الأجل المرجّح والأهمية النسبيّة وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (بكافة العملات) 177
الجدول رقم (19) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية.....182
الجدول رقم (20) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية 183

الجدول رقم (21) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).....183
الجدول رقم (22) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).....184
الجدول رقم (23) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.....185
الجدول رقم (24) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة 185
الجدول رقم (25) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة مقابل التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية.....186
الجدول رقم (26) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة المؤونات المكونة مقابل التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية.....186
الجدول رقم (27) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة).....187
الجدول رقم (28) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة).....188
الجدول رقم (29) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة مقابل الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الديون غير المنتجة لها (مباشرة وغير مباشرة).....189
الجدول رقم (30) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة المؤونات المكونة مقابل الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الديون غير المنتجة لهذه التسهيلات (مباشرة وغير مباشرة).....189
الجدول رقم (31) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر 191
الجدول رقم (32) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر 191
الجدول رقم (33) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر 192
الجدول رقم (34) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر 192
الجدول رقم (35) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة رأس المال إلى حقوق الملكية.....193
الجدول رقم (36) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية.....194
الجدول رقم (37) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات 194
الجدول رقم (38) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات.....195
الجدول رقم (39) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعّدل العائد على الموجودات.....196

الجدول رقم (40) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على معّدل العائد على الموجودات.....196
الجدول رقم (41) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعّدل العائد على حقوق الملكية.....197
الجدول رقم (42) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على معّدل العائد على حقوق الملكية 197
الجدول رقم (43) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل.....198
الجدول رقم (44) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل 198
الجدول رقم (45) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة السيولة بكافة العملات.....200
الجدول رقم (46) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة السيولة بكافة العملات.....200
الجدول رقم (47) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة السيولة بالليرة السوريّة.....201
الجدول رقم (48) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة السيولة بالليرة السوريّة.....201

قائمة الأشكال (List of Figures)

الشكل البياني رقم (1) تصنيف المخاطر المصرفية 53
الشكل البياني رقم (2) ملخّص حول كيفية تحديد نموذج العمل..... 81
الشكل البياني رقم (3) مراحل احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة..... 90
الشكل البياني رقم (4) سعر صرف الليرة السوريّة مقابل الدولار الأمريكي (الرسمي) المطبق لدى المصارف خلال الفترة من 2010-2022..... 119
الشكل البياني رقم (5) حصة موجودات المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من 2010-2022 موزّعة حسب العملة..... 120
الشكل البياني رقم (6) حصة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من 2010- 2022 موزّعة حسب العملة..... 121
الشكل البياني رقم (7) حصة ودائع زبائن المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي ودائع القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من 2010- 2022 موزّعة حسب العملة..... 122
الشكل البياني رقم (8) حصة رأس مال المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من 2010- 2022..... 122
الشكل البياني رقم (9) تطور حجم الموجودات بالليرة السوريّة والعملات الأجنبية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2010-2022..... 125
الشكل البياني رقم (10) معّدل النمو السنوي للموجودات بالليرة السوريّة وبالعملات الأجنبية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2010 -2022..... 125
الشكل البياني رقم (11) تطّور ودائع الزبائن بالليرة السوريّة والعملات الأجنبية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2010-2022..... 127
الشكل البياني رقم (12) معّدل النمو السنوي للودائع بالليرة السوريّة وبالعملات الأجنبية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2010 -2022..... 127
الشكل البياني رقم (13) تطور حقوق الملكية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة 2010-2022..... 128
الشكل البياني رقم (14) نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الزبائن لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31..... 131
الشكل البياني رقم (15) الأهميّة النسبيّة لكل عنصر من عناصر التعرضات الإئتمانية إلى الإجمالي لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية موزّعة حسب نوع العملة لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31..... 145
الشكل البياني رقم (16) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكون لكل عنصر من عناصر التعرضات الإئتمانية إلى التعرض الائتماني للعنصر لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية موزّعة حسب نوع العملة لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 146

الشكل البياني رقم (17) الأهمية النسبيّة للتعرضات الإئتمانية لدى كل من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي التعرضات موزّعة حسب نوع العملة لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31.....147
الشكل البياني رقم (18) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكون لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى التعرض الائتماني لديها موزّعة حسب نوع العملة لغاية البيانات الموقوفة بـ 2022/12/31.....148
الشكل البياني رقم (19) الأهمية النسبيّة للتعرضات الإئتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية موزّعة حسب مراحل التصنيف ونوع التعرض لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31.....150
الشكل البياني رقم (20) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى التعرض الائتماني لديها موزّعة حسب نوع التعرض ومرحلة التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31.....151
الشكل البياني رقم (21) الأهمية النسبيّة للتعرضات الإئتمانية لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي تعرضات المصرف موزّعة حسب مراحل التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31.....153
الشكل البياني رقم (22) الأهمية النسبيّة للتعرضات الإئتمانية لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي تعرضات هذه المصارف موزّعة حسب مراحل التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31.....153
الشكل البياني رقم (23) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية موزّعة حسب مراحل التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31.....154
الشكل البياني رقم (24) التطور التاريخي لإجمالي التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....155
الشكل البياني رقم (25) نسبة نمو إجمالي التعرضات الائتمانية (كل فترة مقارنة بسابقتها) لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....156
الشكل البياني رقم (26) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....156
الشكل البياني رقم (27) تطور إجمالي التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....158
الشكل البياني رقم (28) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب مراحل التصنيف الائتماني خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....159
الشكل البياني رقم (29) تطور إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب جهة منح التسهيل خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....159
الشكل البياني رقم (30) نسب النمو (كل فترة بسابقتها) لإجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب جهة منح التسهيل خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....161
الشكل البياني رقم (31) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة لقاء إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى هذه التسهيلات مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....162

الشكل البياني رقم (32) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة لقاء التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى هذه التسهيلات مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31.....163
الشكل البياني رقم (33) تطور نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة 2019–2022 وبشكل نصف سنوي.....165
الشكل البياني رقم (34) نسب (كفاية رأس المال، كفاية رأس المال الأساسي، رأس المال الأساسي إلى حقوق الملكية) لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 166
الشكل البياني رقم (35) أرباح الفترة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية قبل وبعد استبعاد نتائج تقييم مركز القطع الأجنبي لمركز القطع البنيوي نهاية العام 2022.....168
الشكلين البيانيين رقم (36) ورقم (37) نسبتي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية (قبل وبعد ضم أرباح القطع البنيوي) للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31.....169
الشكل البياني رقم (38) تطور نسبتي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية (قبل وبعد استبعاد نتائج تقييم مركز القطع البنيوي) بالإجمالي للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة 2019–2022 170
الشكل البياني رقم (39) تطور نسبة السيولة القانونية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية بكافة العملات وبالليرة السوريّة خلال الفترة 2019–2022 وبشكل نصف سنوي.....171

قائمة الاختصارات (List of abbreviations)

A		
AFS	Available for Sale	الأدوات المتوفرة للبيع
AC	Amortized Cost	الكلفة المطفأة
B		
BIS	Bank for International Settlements	بنك التسويات الدوليّة
C		
CET1	Common Equity Tier 1 Capital	حقوق حملة الأسهم العادية– الشريحة الأولى
D		
DR	Discount Rate	سعر الخصم
E		
ECALs	External Credit Assessment Institutions	مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية
ECL	Expected Credit Loss	الخسائر الائتمانية المتوقعة
EAD	Exposure At Default	التعرض عند التعثر
F		
FVTPL	Fair Value Through Profit and Loss	القيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر
FVTOCI	Fair Value Through Other Comprehensive Income	القيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الآخر
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الماليّة (الأمريكي)
FSAB	Financial Sector Assessment Programs	برنامج تقييم القطاع المالي
FV	Fair Value	القيمة العادلة
G		
G20	Group of 20	مجموعة دول العشرين
H		
HTM	Held to Maturity	الأدوات المحتفظ بها للاستحقاق
HQLA’s	High Quality Liquid Assets	الأصول السائلة عالية الجودة
I		
IRB	The Internal Ratings Based Approach	الأسلوب القائم على التصنيفات الداخلية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدوليّة للتقرير المالي
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس المعايير المحاسبية الدوليّة
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدوليّة
L		
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة تغطية السيولة
L&R	Loans and Receivables	القروض والذمم
LGD	Loss Given Default	الخسارة المفترضة في حال التعثر

N		
NSER	Net Stable Funding Ratio	نسبة التمويل المستقر
P		
PD	Probability of Default	احتمال التعثر
PIT	Point in Time	المشاهدات اللحظية
R		
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
RWA	Risk-Weighted Assets	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
S		
SPPI	Solely Payments of Principle and Interest	سداد أصل الدين والفوائد فقط
T		
TTC	Through the Cycle	من خلال الدورة (خلال فترة)
Tier1	Tier 1 Capital	رأس المال الأساسي/الشريحة الأولى
U		
UL	Unexpected Loss	الخسائر غير المتوقعة

قائمة المصطلحات (List of Terms)

A	
Accounting and Disclosures	المحاسبة والإفصاح
Arithmetic Mean	المتوسط الحسابي
B	
Banking risk management	إدارة المخاطر المصرفية
Business Model	نموذج العمل
Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية
C	
Credit Risk	مخاطر الائتمان
Credit Rating	التصنيف الائتماني
Corporate	الشركات الكبرى
Classification and Measurement	التصنيف والقياس
Cost Approach	منهج (مدخل) التكلفة
Coverage Ratio	نسبة التغطية
Capital Adequacy Ratio	مؤشرات كفاية رأس المال
Core Principles for Effective Banking Supervision	المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة
Contractual cash flows	التدفقات النقدية التعاقدية
Capital Surcharges	متطلبات رأسمالية إضافية
Countercyclical Capital Buffer	هامش رأس المال المطلوب لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية
Credit Exposures	التعرضات الائتمانية
D	
Disclosure and Transparency	الإفصاح والشفافية
Default Models	نماذج التعثر
E	
Embedded Derivatives	المشتق الضمني
F	
Financial Reporting and External Audit	التقارير الماليّة والتدقيق الخارجي
Finalizing Basel III	الانتهاء من اتفاقية بازل3
Financial Instruments	الأدوات الماليّة
Financial Instruments Disclosures	إفصاحات الأدوات الماليّة
Fair Value Measurement	قياس القيمة العادلة
Financial Asset Quality Ratios	مؤشرات جودة الموجودات الماليّة
Financial Leverage Ratio	مؤشر الرفع المالي
H	

Hedge Accounting	محاسبة التحوّط
Host Asset	الأصل المضيف
Hybrid	الهجين (المختلط)
Historical Loss Rates	معّدلات الخسارة التاريخية
High Credit Quality	جودة ائتمانية مرتفعة
I	
Identify risks	تحديد المخاطر
Impairment	انخفاض القيمة – الاضمحلال– الهبوط
Incurred Loss Model	نموذج الخسائر المحققة
Income Approach	منهج (مدخل) الدخل
Internal Credit Rating System	نظام التصنيف الائتماني الداخلي
Investment Grades	درجات الاستثمار
L	
Life time Expected Credit Losses	الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة الماليّة
Liquidity Gap	الفجوة في استحقاقات السيولة
Low Credit Quality	جودة ائتمانية منخفضة
Liquidity Ratio	نسبة السيولة
M	
Measure and Manage Risks	قياس وإدارة المخاطر
Minimum Capital Requirement	الحد الأدنى لرأس المال
Monitoring Tools	أدوات المراقبة
Market Approach	منهج (مدخل) السوق
Maturity Ladder	سُلم الاستحقاق
12 Months Expected Credit Losses	الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال فترة 12 شهر
Medium Credit Quality	جودة ائتمانية متوسطة
N	
Non-Performing	الأصول غير المحصلة/أو الموجودات غير المنتجة للفوائد ، متعثرة
O	
Option Pricing Models	نماذج تسعير الخيارات
P	
Problem Assets, Provisions and Re-serves	الأصول منخفضة الجودة والمؤونات والاحتياطيات
Paramaters	المدخلات
Performing	الأصول المحصلة/أو الموجودات المنتجة للفوائد، عاملة
Present Value Techniques	أسلوب القيمة الحالية

Profitability Ratio	مؤشرات الربحيّة
Parametric Methods	الطريقة المعلمية (طريقة التباين والتغاير أو طريقة التباين الكلي)
R	
Risk Control	ضبط المخاطر
Risk Monitoring	مراقبة المخاطر
S	
Stage 1,2,3	المرحلة 1 ،2، 3
Speculative Grades	درجات المضاربة
Standard Ratios	نسب معيارية
Standard Deviation	الانحراف المعياري
T	
The Standardized Approach	الأسلوب المعياري
Time Value	القيمة الزمنية
The General Approach	المنهج العام
The Simplified Approach	المنهج المبسط
The Purchased or Originated Credit Impaired Approach	منهج الشراء أو الاقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة
The Multi-Period Excess Earning Method	طريقة فائض الأرباح (متعدد الفترات)
U	
Under Performing	الأصول تحت التحصيل/أو الموجودات المنتجة للفوائد ولكنها تخضع للمراقبة
V	
Valuation Techniques	أساليب التقييم

الملخّص

اختص البحث بدراسة دور تطبيق معايير التقارير الماليّة المتكاملة مع مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية في تقييم الأداء المصرفي، وذلك من خلال دراسة حالة تطبيقية على المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة قبل تطبيق المعيار رقم (9) للفترة (2015-2018) وأثناء التطبيق للفترة (2019-2022)، وفي سياق ذلك استهدف البحث دراسة الآثار المتوقعة من تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل في تحسين جودة الأداء والحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف من خلال دراسة وتحليل مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، ولتحقيق هذه الأهداف تم اختبار مجموعة من الفروض التي ترتب عليها مجموعة من النتائج أهمها: وجود فروق معنوية موجبة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين مؤشرات الأداء لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية، جهة ارتفاع مؤشرات الربحيّة المتعلقة بالعائد على الموجودات وصافي الفوائد المقبوضة وارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال باستثناء مؤشر (رأس المال إلى حقوق الملكية)، مقابل وجود فروق معنوية سالبة ذات دلالة إحصائية تمثلت بانخفاض نسبة السيولة بالليرة السوريّة ونسبة المؤونات المكونة لقاء الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية ونسبة رأس المال إلى حقوق الملكية.

اقترحت الباحثة في ضوء هذه النتائج مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة العمل من قبل المصارف السوريّة على تطوير نظم حديثة تتماشى مع المتطلبات التي يحتاجها تطبيق المعيار رقم (9) وخصوصاً نموذج الخسائر المتوقعة، مع تدعيم القواعد الرأسمالية لهذه المصارف باعتبارها خط الدفاع الأول عن المودعين، والعمل على تعديل التعليمات الرقابية السوريّة الخاصة باحتساب كفاية رأس المال مع بدء العمل بتطبيق معايير بازل3 وفق مراحل محددة، والسماح بترخيص لشركات تعنى بالاستعلام الائتماني لبناء قاعدة بيانات شاملة تُسهل عملية التصنيف الائتماني لزبائن المصارف.

الكلمات الرئيسة: لجنة بازل للرقابة المصرفية، معايير التقارير الماليّة الدوليّة، مقررات بازل3، المعيار رقم (9)، التصنيف الائتماني الداخلي، الخسائر الائتمانية المتوقعة، إدارة المخاطر المصرفية.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

تتناول الباحثة في هذا الفصل مخطط البحث وفقاً لطبيعة المشكلة، وأهمية وهدف البحث، والدراسات السابقة وفرضيات ومنهج البحث، والتحليل والمعالجة الإحصائية التي طبقت فيه.

1-1 المقدّمة (Introduction):

يشهد العالم المعاصر تغيرات وتحولات ومستجدات عالمية في ظل العولمة، وشهد القطاع المالي والمصرفي العديد من التطورات تمثّلت في التقدم التكنولوجي للصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة، ومع تزايد المنافسة المحلية والدوليّة أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، الأمر الذي تطلّب البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر من أجل الحكم على أداء هذه المصارف ومدى كفاءة إداراتها في إدارة الموارد الماليّة بأفضل شكل ممكن مستندين على العديد من المؤشرات والمقاييس أبرزها جودة الموجودات الماليّة، الربحيّة، السيولة، كفاية رأس المال، إذ تُمكن هذه المؤشرات من تقييم أداء المصارف للوصول إلى أفضل الطرق الممكنة للوقوف على حقيقية المراكز الماليّة لها، من خلال الكشف عن العلاقات المهمة بين الأرقام التي تتضمنها البيانات والمعلومات.

وبدأ العمل لإيجاد فكراً مشتركاً بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وأول خطوة تمت في هذا الاتجاه هي: إنشاء اللجنة الدوليّة للإشراف والرقابة على المصارف والمسماة لجنة بازل (Basel Committee on Banking Supervision) وذلك لوضع نظم شبه ملزمة لكافة البنوك وبأسلوب موحد لقياس وإدارة المخاطر والتعرف عليها والتأكيد على أهمية الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك من أجل ضمان سلامة أداء القطاع المالي والمصرفي المحلي والعالمي. وقد أصدرت اللجنة ومنذ نشأتها العديد من المقررات والأوراق ذات الصلة بالعمل الرقابي المصرفي وتتقاطع بعض هذه الأوراق والمقررات مع تحديثات المعايير المحاسبية الدوليّة التي جاءت تجاوباً مع مقترحات قادة دول العشرين ولجنة بازل للرقابة المصرفية. وقد شكلت الأدوات الماليّة المحور الرئيسي للتقاطعات بين عمل لجنة بازل ومتطلبات معايير المحاسبة والتقرير المالي الدوليّة، فقد أصدر

مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) لاحقاً لما أفرزته الأزمة الماليّة العالمية 2007 – 2008، النسخة النهائية من معيار التقارير الماليّة الدولي رقم 9 (IFRS9) الخاص بالأدوات الماليّة في شهر تموز من العام 2014 كبديل عن المعيار المحاسبي الدولي (39)، وتضمّنت متطلباته تغيّراً جوهرياً في المنظور المحاسبي للأدوات الماليّة وإعداد التقارير ذات الصلة، وقد اعتُبر هذا التغيّر الأخطر من نوعه في تاريخ المحاسبة المصرفية، وذلك لما له من آثار هامة على مُختلف أصحاب المصالح مثل المستثمرين والسلطات الرقابية والمحللين الماليين. ونظراً لدخول "المعيار رقم 9" حيّز التنفيذ مع بداية العام 2018، وحسب ماتضمنه المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (7) الخاص بالإفصاحات، فقد أعطيت المصارف المجال لحساب الفرق الناتج في مخصّصات الائتمان بين النظامين، الخسائر المحققة والخسائر المتوقعة، دون تحميل أعباء المخصّصات الإضافية نتيجة تغيير المعالجة في قائمة الدخل، بل يتم خصم الفرق مباشرة من حقوق المساهمين. ولذلك تضمنت القوائم الماليّة المنشورة للمصارف عن نهاية عام 2017 تقديرات عن الأثر المالي للتغيير إلى "المعيار رقم 9". كما أن تخفيض حقوق المساهمين من بند الأرباح المدوّرة سيكون له أثراً مباشراً في الملاءة الماليّة للمصارف، وعلى الرغم من تمتّع المصارف السوريّة بملاءة مالية أعلى من الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ بها إلاّأنّ تغيراً كبيراً في مستوى الملاءة من المحتمل أن يكون له أثراً في نموذج عمل المصرف وخطط توسعه المستقبلية نتيجة اعتماد كل بنك على نموذج مختلف في تقييم مخاطر الائتمان وفقا لمتطلبات "المعيار رقم 9" ومقررات لجنة بازل. وهذا يعني أنه خلال الأعوام اللاحقة من الممكن أن يكون هناك تقلبات في نتائج المصارف عن أدائها التاريخي الأمر الذي قد يتطلب من المحلل والمستثمر في قطاع المصارف متابعة عميقة لكل البيانات والمعلومات المتعلقة بجودة أداء تلك المصارف بالشكل الذي يمكّن من إعادة تقييم المراكز الماليّة للمصارف، وقد يتطلب ذلك إجراء مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات الماليّة والمصرفية للتوافق مع متطلبات بازل لمعرفة مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف وبما يتلاءم مع متطلبات الواقع الجديد في الصناعة المصرفية.

1-2 مشكلة البحث وتساؤلاته (Research Problem & Questions):

تعرض العمل المصرفي للعديد من المخاطر التي تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها، وقد تنشأ هذه المخاطر من عوامل داخلية ترتبط بنشاط وإدارة البنك، أو عوامل خارجية نتيجة تغير الظروف التي يعمل في إطارها، وبالتالي يجب على المصارف ووفقاً لما تضمنت مقررات لجنة بازل اعتماد سياسات وإجراءات متينة للتحديد المبكر للأصول المنخفضة الجودة وإدارتها وتكوين المؤونات والاحتياطيات اللازمة لقائها، كما يجب عليها الاحتفاظ بسجلات حقيقية وقوائم مالية معدّة وفقاً لمعايير المحاسبة الدوليّة ونشر معلومات قابلة للفهم والمقارنة ومصادق عليها من مدقق خارجي مستقل وتعكس بعدالة ظروفها الماليّة وأدائها وتعرضها للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر والحوكمة.

وقد انعكست متضمنات مقررات لجنة بازل في المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة المتعلقة بالأدوات الماليّة، فقد تضمن معيار التقارير الماليّة الدولي رقم (9) تعديلات جوهرية على ميزانيات المصارف شملت كافة الأدوات الماليّة مع الأخذ بالاعتبار خسائر الائتمان المتوقعة بعد اعتماد نظام تصنيف ائتماني داخلي، كما تطلب بعض الإفصاحات النوعية المتعلقة بالمدخلات والفرضيات والتقنيات المستخدمة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وسياسات شطب الديون والضمانات المقبولة وسياسات تعديل التدفقات النقدية للأصول الماليّة. وذلك بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح المحددة بموجب معيار التقارير الماليّة الدولي رقم "7". الأمر الذي فرض على المصارف إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية مع وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدّي البيانات الماليّة والمحاسبين القانونيين عدا عن موضوع التأثير على العقود والسياسات الائتمانية والضرائب.. إلخ، وانعكاس كل ذلك على النتائج الماليّة لهذه المصارف.

بناءً عليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

- ماأثر التكامل بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقررات بازل في تحسين جودة أداء المصارف السورية الخاصة التقليدية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات التالية:

أ. هل ساهمت المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل في تحسين جودة الموجودات الماليّة لدى المصارف السوريّة التقليدية الخاصة؟

ب. هل ساهمت المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل في تحسين كفاية رأس المال لدى المصارف السوريّة التقليدية الخاصة؟

ج. هل ساهمت المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل في تحسين الربحيّة لدى المصارف السوريّة التقليدية الخاصة؟

د. هل ساهمت المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل في تحسين السيولة لدى المصارف السوريّة التقليدية الخاصة؟

1-3 فرضيات البحث (Research Hypotheses):

تتمثل فرضيات البحث فيما يلي (وفق طريقة فرضية العدم):

الفرضية الأولى H_{01}: لايوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين جودة الموجودات الماليّة.

الفرضية الثانية H_{02}: لايوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين نسب كفاية رأس المال.

الفرضية الثالثة H_{03}: لايوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين الربحيّة.

الفرضية الرابعة H_{04}: لايوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين نسب السيولة.

1-4 أهداف البحث (Research Objectives):

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة الآثار المتوقعة من تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل في تحسين جودة الأداء للمصارف السوريّة التقليدية الخاصة والحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف، ويأتي تبعاً لذلك مجموعة أهداف مكمّلة لهذا الهدف أهمها:

1) بيان التغيرات الجوهرية في مفهوم المخاطر المصرفية وفق المقررات الصادرة مؤخراً عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ولاسيما تلك المتعلقة بإرشادات مخاطر الائتمان ومحاسبة خسائر الائتمان المتوقعة ودورها في تطوير المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، وآثار ربط المعيار رقم (9) بين الأنظمة المحاسبية وأنظمة إدارة المخاطر لدى المصارف في إطار استراتيجية محاسبة التحوّط، وإعادة النظر في سياسات تصنيف الائتمان، وتأثير ذلك على النظم المحاسبية في المصارف ونتائج الأعمال.
2) بيان مدى قدرة تطبيق مقررات لجنة بازل والمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة ذات الصلة بالأدوات الماليّة في التقليل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات، وبالمقابل مدى وجود انعكاسات سلبية على رؤوس الأموال التنظيمية ونسب كفاية رأس المال وجودة الموجودات الماليّة ولاسيما جودة المحافظ الائتمانية. وهل من حاجة لتحديث البيانات الماليّة المعدة لأغراض النشر للجمهور تزامناً مع اعتماد مجلس النقد والتسليف في سورية لتعليمات تخص تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9)، لاحقاً لقرار مجلس المحاسبة والتدقيق الذي أجّل تطبيق المعيار رقم (9) حتى بداية عام 2019.
3) تقديم مقترحات وتوصيات حول تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة ذات الصلة في الأدوات الماليّة ومقررات لجنة بازل التي من شأنها تحسين جودة الأداء لدى القطاع المصرفي، بما يساهم في تلافي نقاط الضعف وتعظيم المكاسب وخلق قدرة تنافسية فيما بين المصارف في السوق المحلي والخارجي.

1-5 أهمية البحث (Research Importance):

لهذا البحث أهمية علمية وعملية باعتبار قلة الأبحاث التي تناولت بحث انعكاس مضامين مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية على المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة، بالإضافة إلى دراسة أثر ذلك الربط عملياً على مؤشرات الأداء لدى المصارف السوريّة التقليدية الخاصة وإفصاحات قوائمها الماليّة سواء لجهة جودة الموجودات الماليّة: (تصنيفات التعرضات الائتمانية ضمن المراحل ونسب تغطية المخصّصات وانزياح التصنيفات ضمن فترات زمنية متتالية بما يعكس جودة الائتمان..) أو الربحيّة أو السيولة والفائض المتاح للإقراض ومخاطر عدم الوفاء بالالتزامات في ضوء احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.. وبما يمكّن مستخدمو هذه القوائم من الحكم السليم عليها باعتبار أن القطاع المصرفي يعدّ من القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة في الأنشطة الاقتصادية، كما تؤثر المصارف في الحفاظ على الثقة في النظام النقدي من خلال صلتها بالسلطة النقدية. وكلّما كان الواقع المصرفي سليماً كلّما دلّ ذلك على تعافي الاقتصاد، مشكّلاً عاملاً مشجعاً على جذب الاستثمارات والأعمال نتيجة كثرة عدد المتعاملين مع المصارف من مستثمرين ومودعين وغيرهم من أصحاب العلاقة ومن يعتمدون على القوائم الماليّة للمصارف في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان.

1-6 حدود البحث (Research Limitation):

1) تناول هذا البحث أهم الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والمتعلقة بقياس مخاطر الائتمان المصرفي وكفاية رأس المال والسيولة والذي ترتبط كإدارة مخاطر مع مانصت عليه المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة الخاصة بالأدوات الماليّة وإفصاحاتها ومحاسبتها.
2) اقتصرت عينة البحث على المصارف السوريّة الخاصة التقليدية وعددها /11/ مصرف كونها تتوفر لديها بيانات مالية منشورة للجمهور وتقوم بالإفصاح عن بياناتها الماليّة وغير الماليّة وبتقديم تقرير سنوي حول أحداثها الجوهرية، ولم تتضمن العينة كامل المصارف السوريّة[1] وعددها /21/ مصرف حيث لاتتوفر بيانات منشورة لدى المصارف العامة، وصدور المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30)

[1] باستثناء مصارف التمويل الأصغر.

(FAS30) الصادر عن مجلس المحاسبة الماليّة (AAB) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الماليّة الإسلامية (AAOFIFI) الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة بالنسبة للمصارف الإسلامية.

3) لغاية إعداد الدراسة لم يتم نشر البيانات الماليّة السنوية لبنك سورية والخليج الأمر الذي حدّ من قدرة الباحثة على تحديث البيانات لغاية نهاية العام 2023.

1-7 الدّراسات السّابقة (Previous Studies):

أولاً: (عبد الهادي، دعاء زكريا عباس وآخرون 2022) بعنوان: **"تأثير تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على توقيت الاعتراف بالخسائر وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك، دراسة تطبيقية"**[2]

استهدفت الدراسة تحليل تأثير تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الذي يقدمه معيار التقارير الماليّة (IFRS9) على توقيت الاعتراف بالخسائر المتوقعة والمدى التي يمكن أن يساهم فيه هذا النموذج في تعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وذلك باعتبار أن توقيت الاعتراف بالخسارة يعتبر أحد المسببات الرئيسة لتفاقم الأزمة الماليّة 2008 بسبب سياسة تكوين المخصّصات وتوقيت الاعتراف بها وفقاً لنموذج الخسارة المحققة من معيار المحاسبة الدولي (IAS39) لذلك تم استبدال هذه النموذج بنموذج أكثر تطلعاً للمستقبل يُمكّن للبنوك من خلاله الإدراك المبكر للمخاطر المحتملة المرتبطة بعمليات الإقراض.

ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة: تم التطبيق على عينة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري تمثلت في 17 بنك من البنوك المقيدة في البورصة باستثناء بنك القاهرة، بالإضافة للبنوك التي أمكن الحصول على بياناتها الماليّة،

---

[2] عبد الهادي، دعاء زكريا عباس وآخرون (2022): **"تأثير تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على توقيت الاعتراف بالخسائر وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك، دراسة تطبيقية"**، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، المجلد 26، العدد 6.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية للاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة وفقاً لمعيار (IFRS9) على كفاية مخصّصات خسائر الائتمان. أيضاً توصلت النتائج إلى وجود تحسن في مؤشرات الاستقرار المالي بعد تطبيق معيار (IFRS9) للاعتراف المبكر بالخسارة مقارنة بمعيار (IAS39) باستثناء مؤشر الربحيّة.

ثانياً: (Wheeler, 2021) بعنوان: "**Unrecognized Expected Credit Losses and Bank Share Prices**"[3] "**الخسائر الائتمانية المتوقعة غير المعترف بها وأسعار أسهم البنوك**"

أشارت الدراسة إلى أن التنبؤ بالخسائر الائتمانية المتعلقة بمحفظة القروض يعتبر مصدر قلق رئيسي لأصحاب المصالح في البنوك، وبالتالي التأكيد على ضرورة تقييم قدرة البنك على استيعاب هذه الخسائر وتسعير القروض بشكل دقيق من قبل الإدارة. حيث تناولت الدارسة التحول من نموذج الخسارة الائتمانية المحققة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وذلك باعتبار أن التقرير المتأخر عن الخسارة المحققة هو الدافع الرئيسي وراء هذا التحول نتيجة تقديم معلومات غير كافية ومتأخرة في نفس الوقت، وبالتالي عدم قدرة المستثمرين على فهم المخاطر في محافظ قروض البنوك بشكل أفضل. لذلك يوسع نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من قاعدة المعلومات حول خسائر القروض وإلزام البنوك بالاعتراف المبكر بهذه الخسائر مما يساعد على تزويد المستثمرين بالمعلومات المناسبة والكافية لفهم المخاطر المرتبطة بالقروض من خلال زيادة الشفافية المصرفية، وعلى الرغم من أهمية هذا التحول إلاّ أنّه أثار مخاوف بشأن تكلفة التطبيق، والأثر السلبي على رأس المال التنظيمي وإمكانية تفاقم التقلبات الدورية في الإقراض.

ثالثاً: (السيد عمر، 2020) بعنوان: "**أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصريّة**"[4]

---

[3] Wheeler, P. B. (2021): "**Unrecognized expected credit losses and bank share prices**". Journal of accounting research", 59(3), 805-866

[4] عمر، رنا السعيد السيد (2020): "**أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصريّة**"، مجلة البحوث الماليّة والتجارية، المجلد 21، العدد 4.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في البنوك المصرية.

وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج وهي:

1- أصبحت المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة محور اهتمام العديد من دول العالم والمؤسسات الماليّة وذلك لوجود العديد من مزايا تطبيق تلك المعايير كتقليل الاختلافات بين التقارير الماليّة في الدول المختلفة وجعل الأسواق أكثر تكاملاً وتوفير مستوى عالي من الشفافية والقابلية للمقارنة.

2- يؤدي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) إلى ضرورة إدخال التوجه المستقبلي في تكوين مخصّص خسائر الائتمان من خلال الاعتماد على كافة المعلومات المتاحة سواء كانت تلك المعلومات نوعية أو كمية وسواء كانت معلومات تاريخية أو حالية أو مستقبلية متوقعة.

3- يؤدي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) إلى الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان المتوقعة وهذا الاعتراف يحدّ من التوسع في منح القروض في فترات الرواج مما يحدّ من الخطر الائتماني.

4- أظهرت النتائج التطبيقية أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) يؤثر على مؤشرات الأداء المالي بصفة عامة وعلى نسبة الودائع للأصول ونسبة الشريحة الأولى لرأس المال ومعيار كفاية رأس المال ونسبة الاستثمارات الماليّة إلى إجمالي الأصول بصفة خاصة.

5- إن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) الخسائر الائتمانية المتوقعة سوف يساعد على تعزيز متطلبات الشمول المالي وذلك من خلال الاعتماد على معلومات تتميز بالدقة والسرعة والملائمة مما يساعد على تحسين عملية اتخاذ القرارات وتعزيز ثقة العملاء في البنك وإمكانية توقع العملاء المتعثرين.

رابعاً: دراسة (Mohamad Gomaa and et al, 2019) بعنوان: **Testing the Efficacy of Replacing the Incurred Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model**[5]، " **اختبار فعالية استبدال نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة"**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الفعالية المحتملة لاستبدال نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة (ICL) لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9)، بالإضافة إلى تحليل آثار المرونة المتزايدة بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الجديد على إدارة الأرباح، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استبدال نموذج خسائر الائتمان المتكبدة بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة يزيد من المخصّصات كما أن ممارسات إدارة الأرباح هي أقل ممّا كان متوقعاً في ظل نموذج خسائر الائتمان المحققة.

خامساً: دراسة (محمد، حامد،2017) بعنوان: **"دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربيّة"**[6]

هدفت الدراسة إلى تحليل الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة IFRS9 والذي حل محل المعيار الدولي رقم IAS39 حيث يبدأ التطبيق الإلزامي لهذا المعيار في مطلع العام 2018 وتمثل متطلبات تطبيق هذا المعيار تحدياً كبيراً للمصارف العربيّة في مجالات الائتمان والتمويل والنظم المصرفية والمحاسبية.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيوداً في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربيّة في حين أن المعيار IFRS9 سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نسبة لانتهاجه سياسة تحوطية لتفادي الخسائر المتوقعة الذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات.

---

(5) Mohamad Gomaa et al, (2019): **"Testing the Efficacy of Replacing the Incurred Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model"**, European accounting review, VOL.28, NO2.

(6) محمد، صلاح علي أحمد وحامد، محجوب عبد الله (2017): "**دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربيّة**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 1، العدد 9.

سادساً: دراسة (الحيط، شبيطة، 2017) بعنوان: "**أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن**"[7]

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين في الأردن، كما تتناول الدراسة ستة عوامل رئيسة تعكس جودة مخرجات النظام المحاسبي وهي: ملاءمة المعلومات المحاسبية، وموثوقية المعلومات المحاسبية، والوقت المناسب للمعلومات المحاسبية، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، والتماثل للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى قابلية القياس للمعلومات المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم الماليّة لشركات التأمين بالأردن، كما أنه لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في موثوقية المعلومات المحاسبية، والوقت المناسب للمعلومات المحاسبية، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، والتماثل للمعلومات المحاسبية، وقابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم الماليّة لشركات التأمين في الأردن.

سابعاً: دراسة (Xin XU, 2016) بعنوان: "**Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS9**"[8]، "**تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بموجب المعيار الدولي رقم (9)**"

تناولت الدراسة الضوابط المحاسبية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (9) ومدى اختلافها عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وبيان منهجية تحديد وقياس خسائر الائتمان المتوقعة سواء لمدة 12 شهراً منذ الاعتراف الأولي للأداة الماليّة، أو على مدار عمر الأداة الماليّة بالكامل، وقد اقترحت الدراسة نموذجاً لتقدير هذه الخسائر على

---

[7] سقف الحيط، فراس إسماعيل مسعود وشبيطة، محمد فوزي شاكر (2017): "**أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن**"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 3.

[8] Xin, Xu (2016).: **"Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS 9",** Electronic Copy Available at: Https://Ssrn.Com/Abstract= 2758513.

مدى العمر المتوقع للأدوات الماليّة وفقاً لمتطلبات المعيار (9) واستخلصت الدراسة المقومات الرئيسة لبناء هذا النموذج وهي:

- الترابط بين مفهوم الخسائر الائتمانية والقيمة الحالية لجميع أوجه عجز النقدية على مدى عمر الأداة الماليّة، ويشير هذا العجز إلى الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة وفقاً لشروط التعاقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المؤسسة تحصيلها مع مراعاة المبالغ وتوقيت التحصيل.
- تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة مبلغاً تقديرياً مرجحاً يتم احتسابه من خلال التقييم المحاسبي الموضوعي لعدد من النتائج المحتملة.
- عدم الحاجة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى سيناريوهات متعددة، وإنما يتم التركيز فقط على احتمال حدوث خسائر ائتمانية من عدمه.
- أهمية مراعاة القيمة الزمنية للنقود عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام معّدل الفائدة الفعلي السائد في السوق.

ثامناً: دراسة (عرنوق،2014) بعنوان: "**أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في قياس الأدوات الماليّة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة** "[9]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في قياس الادوات الماليّة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة وذلك من خلال تحليل البيانات الماليّة لهذه المصارف كما في 31 كانون الأول 2011 ومقارنتها وافتراض سيناريوهين قد تقوم المصارف باعتمادهما عند تطبيق هذا المعيار هما:

1- إعادة تصنيف الاستثمارات الماليّة المتاحة للبيع وقياسها تحت الاستثمارات الماليّة المحتفظ بها للمتاجرة

---

[9] عرنوق، بهاء غازي (2014): "**أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم 9 في قياس الأدوات الماليّة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1.

2- إعادة تصنيف الاستثمارات الماليّة وقياسها في أدوات الدين المتاحة للبيع تحت الاستثمارات الماليّة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وإعادة تصنيف الاستثمارات الماليّة وقياسها في أدوات حقوق الملكية والمتاحة للبيع ضمن الاستثمارات الماليّة المحتفظ بها للمتاجرة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أن التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة لن يؤثر جوهرياً في:

1) قيمة نتائج أعمال السنوات السابقة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة في كافة السيناريوهات المطروحة في الدراسة.

2) قيمة الالتزامات الماليّة كونها تتماشى مع متطلبات المعيار IFRS 9

ويمكن تلخيص أبرز ماتضمنته الدراسات السابقة من خلال الجدول رقم (1) أدناه:

الجدول رقم (1) ملخّص الدراسات السابقة

الرقم	اسم الباحث وتاريخ البحث	عنوان الدراسة	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسات السابقة والاختلاف عن الدراسة الحالية
1	عبد الهادي، دعاء زكريا عباس وآخرون 2022	تأثير تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على توقيت الاعتراف بالخسائر وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك، دراسة تطبيقية	تحليل تأثير تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الذي يقدمه معيار التقارير الماليّة (IFRS9) على توقيت الاعتراف بالخسائر المتوقعة والمدى التي يمكن أن يساهم فيه هذا النموذج في تعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي	يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية للاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة وفقاً للمعيار (IFRS9) على كفاية مخصّصات خسائر الائتمان. إضافة لوجود تحسن في مؤشرات الاستقرار المالي بعد تطبيق معيار (IFRS9) للاعتراف المبكر بالخسارة	تم التطبيق على عينة من المصارف المصرية المدرجة في البورصة وبالتالي أعطت مؤشر لمعرفة أثر استبدال المعيار رقم (39) بالمعيار (9) على القطاع المصرفي المصري بما يخص مؤشرات الاستقرار المالي، ويختلف هذا

الرقم	اسم الباحث وتاريخ البحث	عنوان الدراسة	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسات السابقة والاختلاف عن الدراسة الحالية
				مقارنة بمعيار (IAS39) باستثناء مؤشر الربحيّة.	البحث عن هذه الدراسة بميدان تطبيقه والمؤشرات الذي اعتمدها، حيث تم تطبيقه على المصارف التقليدية الخاصة السوريّة وعددها (11) مصرف ولم يقتصر على مصرف محدد، كما اعتمد البحث على بيانات فترة زمنية (2019-2022) تختلف عن الفترات الزمنية التي تناولتها الدراسات السابقة
2	Wheeler, 2021	Unrecognized Expected Credit Losses and Bank Share Prices	تقييم قدرة البنك على استيعاب الخسائر الائتمانية المتعلقة بمحفظة القروض وتسعيرها بشكل دقيق من قبل الإدارة لدى التحول من نموذج الخسارة	يوسع نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من قاعدة المعلومات حول خسائر القروض وإلزام البنوك بالاعتراف المبكر بهذه الخسائر مما يساعد على تزويد المستثمرين	تناولت هذه الدراسة أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة على أسعار السهم، وفي بيئة عمل مختلفة عن البيئة الذي تناولتها هذه الدراسة حيث كانت هذه الدراسة

الرقم	اسم الباحث وتاريخ البحث	عنوان الدراسة	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسات السابقة والاختلاف عن الدراسة الحالية
			الائتمانية المحققة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة	بالمعلومات المناسبة والكافية لفهم المخاطر المرتبطة بالقروض من خلال زيادة الشفافية المصرفية، وعلى الرغم من أهمية هذا التحول إلا أنه أثار مخاوف بشأن تكلفة التطبيق، والأثر السلبي على رأس المال التنظيمي، وإمكانية تفاقم التقلبات الدورية في الإقراض.	في الولايات المتحدة الأمريكية واعتمدت على المحاسبة عن خسائر الائتمان بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة.
3	السيد عمر 2020	أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصريّة	بيان أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في البنوك المصريّة.	إن تطبيق المعيار الدولي رقم (9) ساهم في الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان المتوقعة وتكوين المخصّصات بناء على إدخال التوجه المستقبلي الأمر الذي يمكن أن يحدّ من التوسع بالإقراض في فترات الرواج كما يؤثر التطبيق على مؤشرات	تناولت هذه الدراسات بيئة عمل مختلفة عن البيئة الذي تناولتها هذه الدراسة

الرقم	اسم الباحث وتاريخ البحث	عنوان الدراسة	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسات السابقة والاختلاف عن الدراسة الحالية
				الأداء المالي وتعزيز متطلبات الشمول المالي.	
4	Mohamad Gomaa and et al, 2019	Testing the Efficacy of Replacing the Incurred Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model	دراسة الفعالية المحتملة لاستبدال نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) بالإضافة إلى تحليل آثار المرونة المتزايدة بموجب نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الجديد على إدارة الأرباح	إن استبدال نموذج خسائر الائتمان المتكبدة بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة يزيد من المخصّصات كما أن ممارسات إدارة الأرباح هي أقل مما كان متوقعاً في ظل نموذج خسائر الائتمان المحققة.	
5	محمد، وحامد،2017	دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبين (IFRS9) على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربيّة	تحليل الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة (IFRS9) والذي حل محل المعيار الدولي رقم (IAS39)	إن التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيوداً في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربيّة في حين أن المعيار (IFRS9)	تناولت الدراسة بيان الآثار المتوقعة لتطبيق المعيار (IFRS9) في بعض المصارف العربيّة (لبنان–مصر–السودان) من ناحية سياسات الائتمان

الرقم	اسم الباحث وتاريخ البحث	عنوان الدراسة	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسات السابقة والاختلاف عن الدراسة الحالية
				سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نسبة لانتهاجه سياسة تحوطية لتفادي الخسائر المتوقعة الذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات.	والتمويل وواقع التطبيق لدى هذه المصارف قبل دخول المعيار المذكور حيز التطبيق في العام 2018، في حين أن الدراسة الحالية تبين نتائج التطبيق لدى عينة من المصارف السوريّة وعن فترات زمنية لاحقة.
6	سقف الحيط وشبيطة، 2016	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن	إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم الماليّة لشركات التأمين الأردنية	استفادت الباحثة من الدراسة في صياغة مقدمة الدراسة وأهداف الدراسة وصياغة مشكلة الدراسة
7	XU, 2016	Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS9	اقتراح نموذج لتقدير الخسائر على مدى العمر المتوقع للأدوات الماليّة وفقاً لمتطلبات المعيار	اقتراح المقومات الرئيسة لبناء نموذج تقدير الخسائر المتوقعة للأدوات الماليّة	استفادت الباحثة من الدراسة في بناء مشكلة الدراسة وصياغة فرضيات الدراسة

الرقم	اسم الباحث وتاريخ البحث	عنوان الدراسة	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسات السابقة والاختلاف عن الدراسة الحالية
			(9)		
8	عرنوق 2014	أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في قياس الأدوات الماليّة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة	التعرف على أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) في قياس الأدوات الماليّة للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة	إن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) يؤثر جوهرياً في قيمة الأدوات الماليّة المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفر بسبب إعادة التقييم، وفي قيمة الاستثمارات الماليّة المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	هذه الدراسة تناولت مدى التزام البنوك السوريّة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9) دون تناول أثر هذا التطبيق على دلالة القوائم الماليّة، فضلاً عن عدم تناول الدراسة لمدى ملائمة التطبيق في البيئة السوريّة

المصدر: من إعداد الباحثة

بناء على ماتقدم يمكن إيجاز اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمايلي:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها التقت في مناقشة أمور ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة وهي تشكل أساساً جيداً لاستفادة الباحثة من النتائج التي توصلت إليها، وتأتي هذه الدراسة لاستكمال الجوانب العملية لأثر تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة "الأدوات الماليّة" الصادرة بالتوافق مع مقررات لجنة بازل ضمن القطاع المصرفي السوري، حيث تم إجراء الاختبار على المصارف التقليدية الخاصة للوصول إلى نتائج تبين الأثر على القطاع المذكور ولاسيما في ضوء اختلاف الباحثين حول تأثير المعالجات الجديدة التي تضمنها المعيار رقم (9) على المخاطر التي ستتعرض لها المصارف نتيجة تطبيقه، فمنهم من يرى أن المعيار سيؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من المشكلات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم

(39) ومن ثم تخفيض المخاطر، والبعض الآخر يرى أن المعيار أدى إلى زيادة المخاطر نتيجة للقصور في المعالجات الواردة به وخاصة عند معالجة الخسائر الائتمانية حيث طالب المعيار بتكوين مخصّصات للخسائر الائتمانية المتوقعة وهو ماسيؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات فضلاً عن ضعف الإقراض...

كما يتيح هذا البحث إمكانية تقييم أثر تبني تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة المتوافقة مع مقررات بازل على تصنيف وقياس الأدوات الماليّة التي تمتلكها المصارف السوريّة في ضوء حرص البنك المركزي السوري على استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدوليّة في مجال الصناعة المصرفية ومنها المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة وذلك لتعزيز سلامة البنوك في سورية وتعميق سياسة الإفصاح والشفافية لديها.

1-8 منهج البحث (Research Methodology):

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري للبحث ومن ثم استخدام المنهج التحليلي في التطبيق العملي وإجراء الاختبارات اللازمة، وقد تكونت هذه الدراسة من مرحلتين:

1) المرحلة الأولى: دراسة نظرية (وصفية)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة "الأدوات الماليّة" ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الصادرة انسجاماً مع هذه المعايير ودورها في تعزيز المؤشرات الماليّة المستخدمة في الرقابة المصرفية، من خلال تحديد مشكلة البحث بالاطلاع على الأدبيات السابقة والدراسات ذات الصلة وذلك بما يساهم في صياغة أسئلة البحث، ومن ثم تحديد فروض البحث باعتبار أن هذه الفروض تربط بين متغيرات البحث وهي حلول مقترحة لحل مشكلة البحث.
2) المرحلة الثانية: تحديد عينة البحث ودراسة الجوانب التطبيقية للمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة "الأدوات الماليّة" من خلال دراسة وتحليل القوائم الماليّة الواردة في التقارير الدورية للمصارف الخاصة التقليدية العاملة في الجمهورية العربيّة السوريّة لبيان علاقة تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير

الماليّة "الأدوات الماليّة" الصادرة بالتوافق مع مقررات لجنة بازل على تعزيز تقييم مؤشرات الأداء لدى المصارف.

3) اختبار الفرضيات باستخدام التحليل الاحصائي لتحديد نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وأثناء تطبيقه.

4) الوصول إلى النتائج وتقديم المقترحات.

1-9 أدوات البحث (Research Tools):

اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بهذا البحث على الأساليب التالية:

1) البحث المكتبي بالرجوع إلى المراجع العربيّة والأجنبية التي اهتمت بالمعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة ومقررات لجنة بازل ومؤشرات تقييم الأداء لدى المصارف، وتم الاعتماد في الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري على:

- الكتب والمراجع العلمية التي تناولت موضوع البحث.
- رسائل الماجستير والدكتوراة ذات العلاقة بموضوع البحث.
- الأبحاث المحكمة في الدوريات المتخصصة والمجلات العلمية.
- مواقع الانترنت والمواد ذات الصلة الموجودة على الصفحات الالكترونية.

2) الحصول على البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي من: التقارير الماليّة الدورية المنشورة للمصارف التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربيّة السوريّة وهي مدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة والنشرات الإحصائية الصادرة عن مصرف سورية المركزي والنماذج الرقابية الواردة إلى مصرف سورية المركزي.

3) تقييم أداء المصارف من خلال استخدام التحليل المالي المركب القائم على استخدام أداتين هما: (التحليل المالي باستخدام النسب الماليّة) و(تحليل التغيير والاتجاه العام بالاستناد إلى سنة الأساس).

4) من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات، تم معالجة البيانات باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (E-VIEWS 12) لما له من ميزات عدة في تحليل مثل هذه البيانات وذلك من خلال المقاييس والاختبارات الإحصائية وقُسّمت متغيرات الدراسة إلى متغيرات تابعة وفق ماهو مبين في الجدول رقم (2) أدناه **وتمت دراستها خلال فترتين (المتغير المستقل): الفترة الأولى قبل تطبيق المعيار رقم (9) من العام 2015 لغاية 2018، والفترة الثانية وهي فترة تطبيق المعيار رقم (9) من العام 2019 لغاية 2022.**

الجدول رقم (2) المتغيرات التابعة للدراسة

	المتغير التابع	معبراً عنه بنسب:
1	جودة الموجودات الماليّة	الديون غير المنتجة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية
		الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة)
		الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
		المؤونات المكونة مقابل كافة التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية
		المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة)
		المؤونات المكونة على الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة)
2	كفاية رأس المال	رأس المال التنظيمي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر
		رأس المال الأساسي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر
		رأس المال إلى حقوق الملكية
		حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات
3	الربحيّة	صافي الدخل إلى الموجودات (العائد على الموجودات)
		صافي الدخل إلى حقوق الملكية (العائد على حقوق الملكية)
		صافي الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الدخل
4	السيولة	الموجودات السائلة إلى الودائع والالتزامات الأخرى

الفصل الثاني

الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص المخاطر المصرفيّة

الفصل الثاني:

الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص المخاطر المصرفيّة

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بناء على طلب مجموعة العشرين بإصدار مجموعة من الوثائق التي تهدف إلى تحسين إدارة المخاطر والحوكمة بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والإفصاح لدى المصارف، وتقديم مقترحات حول برنامج الإصلاحات والتحسينات اللازم إجراؤها على اتفافية بازل2 بعد الأزمة الماليّة العالمية الأخيرة وصولاً إلى استصدار اتفاقية بازل3، وذلك بهدف تعزيز أنظمة وتشريعات السلطات الرقابية فيما يتعلق بكل من رأس المال والسيولة، وتطوير قطاع مصرفي أكثر مرونة ومتانة على المستوى العالمي، وبما يكفل تحسين قدرة هذه المصارف على امتصاص الأزمات الناجمة عن الضغوط الماليّة والاقتصادية مهما كان مصدرها، وبالتالي تقليل خطر انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي، ويتناول هذا الفصل عرض أهم الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، **وقد تم تقسيمه إلى المباحث التالية:**

المبحث الأول: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة وتعديلاتها.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المبحث الرابع: مخاطر السيولة وكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل3.

المبحث الأول: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة[10] وتعديلاتها

2-1-1 مقدمة

تشكلت لجنة بازل في نهاية العام 1974 بشكل غير رسمي من قبل محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر، وتجتمع اللجنة في مقر بنك التسويات الدوليّة (BIS) في مدينة بازل في سويسرا[11]، ويتبع لهذه اللجنة (30) مجموعة عمل متخصصة، وتعمل اللجنة على سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة المصارف في محاولة لجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الأزمات ولدفعها للاحتفاظ بقدر أكبر من أموالها الخاصة[12]، وتهدف اللجنة إلى مايلي:

1. المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي.
2. إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة عن الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
3. وضع المعايير الرقابية المصرفية للدول الأعضاء، غير أن معاييرها غير ملزمة (توصيات)، ولكنها أخذت الصبغة العالمية لأهميتها واعتمادها من قبل أكثر من مائة دولة، خاصة المتعلقة منها بالملاءة.

وأصدرت اللجنة في عام 1997 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وهي عبارة عن خطوط استرشادية رقابية تهدف إلى توفير إطار عام للحد الأدنى للمستوى السليم لنظام رقابي يحقق الرقابة الفعّالة على المصارف واتبعت هذه المبادئ في العام 1999 بوضع منهجية للتأكد من تطبيقها، وقد كان للتغير لاتفاق بازل2 بالمقارنة ببازل1 ليس فقط مزيد من الإحكام والضبط لقياس مدى كفاية رأس المال وإنما تضمن الاتفاق الجديد الأخذ بمنظومة كاملة لإدارة المخاطر واستقرار القطاع المالي وإن الأخذ بأحكام بازل2 – يرتبط إلى حد بعيد – بمدى

---

[10] Core Principles for Effective Banking Supervision.

[11] الدول الأعضاء في لجنة بازل لعام 2022 هم: (الأرجنتين، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، هونج كونغ، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، روسيا، المملكة العربيّة السعودية، سنغافورة، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية).

[12] معهد الدراسات المصرفية (2012)، "اتفاقية بازل3"، نشرة توعوية، السلسلة 5، العدد 5، الكويت، ص2.

توافق الدول مع المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك، ويقوم صندوق النقد والبنك الدوليين بمراجعة مدى التزام الدول بالمعايير الدوليّة للقطاع المالي فيما يُعرف ببرامج تقييم القطاع المالي (FSAP) Financial Sector Assessment Programs وقد أوضحت التجربة أن حوالي 50 بالمائة فقط من الدول التي تم مراجعتها قد حققت توافقاً مع المبادئ الأساسية الصادرة عن لجنة بازل وذلك في حدود عشر مبادئ (من خمسة وعشرين مبدأ)، وان عدد الدول التي توافقت مع خمسة من هذه المبادئ لايجاوز 30 في المائة، وفيما يتعلق بالدول النامية فإن هناك تبايناً كبيراً بينها، وأن متوسط التوافق فيها يقتصر على سبعة مبادئ (من خمسة وعشرين)، مقابل تسعة عشر مبدأ في المتوسط للتوافق في الدول المتقدمة[13].

2-1-2 وثيقة لجنة بازل الخاصة بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة في العام 2006

لاحقاً لنسخة العام 1997 وبغية موائمة المتغيرات المصرفية بما يتلاءم مع اتفاقية بازل2، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2006 وثيقة بعنوان: "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة"، وعملت لاحقاً على تنقيحها وتحديثها[14]بغية تعزيز الممارسات الرقابية على مستوى العالم، وتّم تشجيع البلدان على تعديل أطرها وممارساتها التنظيمية والرقابية لتنفيذ هذه المبادئ، ونبين أدناه **موجز بمنهجية المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:**

2-1-2-1 الصلاحيات والمسؤوليات والمهام الرقابية

---

[13] صندوق النقد العربي (2004): **"الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية"**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربيّة، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربيّة والذي عقد في القاهرة بجمهورية مصر العربيّة في سبتمبر 2004، أبو ظبي، ص14-29.

[14] في مارس 2011 فوضت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة المبادئ الأساسية – الذي تتكون من أعضاء من اللجنة ومجموعة بازل الاستشارية المؤلفة من ممثلين عن الدول الأعضاء في اللجنة وخارج اللجنة ومن مجموعات إقليمية لسلطات الرقابة المصرفية، بالإضافة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين ومجلس الخدمات الماليّة الإسلامية – بتنقيح المبادئ وتحديثها ليشمل ذلك التطورات الهامة التي طرأت على الأسواق الماليّة العالمية والتشريعات الرقابية منذ عام 2006 بما فيها الدروس المستفادة في مرحلة مابعد الأزمة الماليّة وذلك سعياً لتعزيز سلامة الأنظمة الرقابية.

المبدأ الأول: يجب أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعال مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل هيئة تشارك في الرقابة على المصارف. وينبغي أن تملك كل من هذه الهيئات استقلالية العمل والموارد الكافية. كما أنه من الضروري وجود إطار قانوني مناسب، يتضمن لوائح تنفيذية تتعلق بترخيص المؤسسات المصرفية ورقابتها المستمرة والقوة النظامية لفرض الالتزام بالتعليمات الرقابية وذات العلاقة بالسلامة والحماية الماليّة والحماية القانونية للمراقبين. والسماح بتبادل المعلومات بين المراقبين وحماية سرية هذه المعلومات.

المبدأ الثاني: يجب تحديد النشاطات المسموح بها للمؤسسات المرخص لها والخاضعة للرقابة المصرفية كمصارف، بكل وضوح وضبط استعمال كلمة " مصرف " إلى أقصى حد ممكن.

المبدأ الثالث: ينبغي أن يكون لسلطة الترخيص الحق في وضع المعايير ورفض طلبات المؤسسات التي لا تلبي المعايير الموضوعة. وينبغي أن تشمل عملية الترخيص كحد أدنى، تقييم هيكلية ملكية المؤسسات المصرفية وأعضاء مجلس إدارتها وكبار موظفي الإدارة وخططها التشغيلية والضوابط الداخلية ووضعها المالي المتوقع، بما في ذلك قاعدتها الرأسمالية. وعندما يكون المالك أو المؤسسة الأم، مصرفاً أجنبياً فإنه يجب الحصول على موافقة السلطة الرقابية في البلد الأم.

المبدأ الرابع: يجب ان يكون للسلطة الرقابية الحق في دراسة الطلبات المتعلقة بتملك أسهم المؤسسات المصرفية أو تركيزها أو نقلها أو سيطرة أطراف أخرى عليها والموافقة على ذلك أو الرفض.

المبدأ الخامس: ينبغي أن يكون لدى السلطة الرقابية صلاحية وضع المعايير لمراجعة عمليات التملك الكبيرة أو الاستثمارات التي يقوم بها المصرف والتأكد من أن المؤسسات والمنشات المنتسبة للمصرف لا تعرض المصرف إلى أخطار غير ضرورية أو تعيق رقابته.

المبدأ السادس: ينبغي أن يتألف نظام الرقابة المصرفية الفعال على أسلوبين من الرقابة الاول الإشراف المكتبي من خلال البيانات الدورية والثاني من خلال التفتيش الميداني.

المبدأ السابع: ينبغي أن يكون لدى السلطة الرقابية وسيلة للتثبت بصورة مستقلة من صحة المعلومات التي تستلمها إما عن طريق الرقابة الميدانية أو عن طريق استخدام مدققي حسابات خارجيين.

المبـدأ الثـامن: ينبغـي أن يتـوفر لـدى السـلطة الرقابيـة وسـيلة للحصـول ومراجعـة وتحليـل التقـارير الدوريـة والاحصائيات الواردة من المصارف وذلك على مستوى كل وحدة وعلى مستوى موحّد.

المبدأ التاسع: ينبغي أن يكون للسلطة الرقابية وتحت تصرفها تدابير رقابية كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل المصارف في تلبية الشروط النظامية (كالنسبة الدنيا الكافية لرأس المال) وعند حدوث مخالفات نظامية أو عندما تكون ودائع المودعون في وضع خطر، ويجب أن تشمل هذه التدابير في الحالات القصوى، القدرة على سحب ترخيص المصرف أو التوصية بسحب هذا الترخيص.

المبدأ العاشر: من العناصر الأساسية في الرقابة المصرفية هي قدرة السلطة الرقابية على مراقبة المجموعة المصرفية على أساس موحد.

المبدأ الحادي عشر: من العناصر الرئيسة للرقابة الموحدة هو الاتصال بالسلطات الرقابية الأخرى المعنية وتبادل المعلومات معهم، خاصة بالسلطات الرقابية في البلد المضيف.

2-1-2-2 الأنظمة والمتطلبات الاحترازية

المبدأ الثاني عشر: على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن لدى المصارف إجراءات عمل شاملة وفعالة لادارة المخاطر وتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة جميع المخاطر الكبيرة الأخرى، حيثما تدعو الحاجة، وذلك للإحتفاظ برأس مال كافٍ لتغطية هذه المخاطر.

المبدأ الثالث عشر: يتعين على السلطة الرقابية وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال بما يعكس الاخطار التي يتعرض لها المصرف، وأن تحدد مكّونات رأس مال المصرف آخذة بالاعتبار قدرة المصرف على احتواء الخسائر.

المبدأ الرابع عشر: كجزء أساسي من نظام المراقبة يجب القيام بالتقييم المستقل لسياسات وممارسات وإجراءات المصرف المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات والإدارة المستمرة للقروض والمحافظ الاستثمارية.

المبدأ الخامس عشر: يتعين على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن المصارف تضع سياسات وإجراءات وقواعد ملائمة لتقييم نوعية الأصول وكفاية مخصّصات ومؤونات خسائر القروض وأن تتأكد من أن المصرف يتقيد بهذه السياسات والقواعد والإجراءات.

المبدأ السادس عشر: يجب أن تقتنع السلطة الرقابية من أن المصارف لديها أنظمة معلومات تُمكّن إدارة المصرف من تحديد التركزات في المحفظة، ويتعين عليها وضع حدود معقولة للحد من تعرض المصارف لخطر ائتماني ناتج عن مقترضين منفردين أو مجموعة من المقترضين ذوي ارتباط وثيق (ذوي العلاقة).

المبدأ السابع عشر: يتعين على السلطة الرقابية من أجل منع إساءة استعمال الإقراض المرتبط بمصارف صغيرة أو متخصصة، أن تشترط على المصارف إقراض الشركات المترابطة والأفراد على أساس حر ونزيه، وأن تتم مراقبة هذه التسهيلات الائتمانية بصورة فعالة، وأن تتخذ التدابير المناسبة لضبط الأخطار والحد منها.

المبدأ الثامن عشر: يجب أن تقتنع السلطة الرقابية من أن المصارف لديها سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد ومتابعة وضبط المخاطر المحلية ومخاطر تحويل الأموال في عمليات الإقراض الخارجية ونشاطات الاستثمار والسيطرة عليها، والاحتفاظ باحتياطي كافٍ ضد هذه الأخطار.

المبدأ التاسع عشر: ينبغي أن تتأكد السلطة الرقابية من أن لدى المصارف أنظمة فعّالة تقيس وترصد مخاطر السوق بدقة وتضبطها بشكل مناسب. وينبغي أن يكون للسلطة الرقابية سلطة فرض حدود معينة و/ أو غطاء رأسمالي خاص على التسهيلات الائتمانية المعرضة لأخطار السوق، إذا دعت الحاجة لذلك.

المبدأ العشرون: على السلطة الرقابية أن تتأكد من وجود أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة في سجلات كل مصرف.

المبدأ الواحد والعشرون: على السلطة الرقابية التأكد أن لدى المصارف استراتيجية تمكنهم من الإدارة الرشيدة لمخاطر السيولة والوفاء بمتطلباتها.

المبدأ الثاني والعشرون: على السلطة الرقابية أن تتأكد من وجود إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية لدى المصارف بحيث يشمل هذا الإطار سياسات وإجراءات احترازية لتحديد هذه المخاطر وتقديرها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها وإعداد تقارير بشكل منتظم عنها.

المبدأ الثالث والعشرون: على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن المصارف لديها ضوابط رقابة داخلية فاعلة وتتناسب مع طبيعة وحجم نشاطاتها الماليّة. على أن تشمل هذه الضوابط ترتيبات واضحة لتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، والفصل بين الوظائف ووظائف التدقيق الداخلي والخارجي بالإضافة إلى وحدة مراقبة مدى تطبيق التعليمات والقوانين.

المبدأ الرابع والعشرون: يجب أن تتأكد السلطة الرقابية من أن كل مصرف يحتفظ بسجلات صحيحة معّدة وفقاً لسياسات وممارسات محاسبة متكاملة، تُمكّن هذه السلطة من تكوين رأي حقيقي وصحيح عن الوضع المالي للمصرف وربحية نشاطه وأن تتأكد من قيامه بنشر بياناته الماليّة التي تعكس صورة صحيحة لمركزه المالي.

المبدأ الخامس والعشرون: على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن المصارف لديها سياسات وأساليب وإجراءات فاعلة بما في ذلك قواعد صارمة " لإعرف عميلك " تعزز المعايير الأخلاقية والمهنية العالية في القطاع المالي وتحول دون استخدام المصرف من قبل العناصر المجرمة عن قصد أو غير قصد.

2-1-3 وثيقة لجنة بازل للرقابة المصرفية المُحدّثة لورقة العام 2006

صدر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول من العام 2012 تحديث لورقة العام 2006 الخاصة بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة بما يتواءم مع اتفاقية بازل3، وذلك في سياق تكييف الممارسات الرقابية لتتلاءم مع التغيرات الكبيرة خاصة بعد الأزمة الماليّة العالمية حيث انصب التركيز على معالجة نقاط الضعف ومكامن الخلل في إدارة المخاطر وعلى التعامل بكفاءة مع المصارف المهمة في النظام المالي، وكذلك على ضرورة تطبيق منظور كلي للرقابة الاحترازية على مستوى هذا النظام من الرقابة الاحترازية الجزئية على المصارف للمساعدة في تحديد المخاطر في النظام المالي وتحليليها واتخاذ إجراء استباقي لمعالجتها، والتركيز على الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات والتصحيح وتصفية المؤسسات للتقليل من احتمال انهيار مصرف ما

ومن تأثيرات هذا الانهيار[15]. وتمّت إضافة بعض **المعايير المساعدة** على تطبيق بعض المبادئ ومنها المبدأين الخاصين بمخاطر الائتمان "Credit Risk" والأصول منخفضة الجودة والمؤونات والاحتياطيات "Problem Assets, Provisions and reserves"، **كما تم إضافة/تجزئة بعض المبادئ** وهي:

1) إضافة مبدأ حوكمة الشركات بحيث تفرض السلطات الرقابية على المصارف ضرورة أن يتوفر لديها سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة.
2) تم تجزئة المبدأ الخاص بالأهداف والاستقلالية والصلاحيات والشفافية والتعاون، إلى ثلاث مبادئ وهي: المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الاستقلالية والمساءلة وتوفير الموارد والحماية القانونية للمراقبين، التعاون والتنسيق.
3) تم تجزئة المبدأ الخاص بالمحاسبة والإفصاح "Accounting and Disclosures" إلى مبدئين وهي: إعداد التقارير الماليّة والتدقيق الخارجي "Financial Reporting and External Audit" والإفصاح والشفافية "Disclosure and Transparency"،

وفيما يلي ملخّص عن متطلبات المبادئ سالفة الذكر:

1. يجب على السلطات الرقابية التأكد من قيام المصارف بالإدارة السليمة لمخاطر الائتمان التي تتعرّض لها، وبحيث تأخذ بالاعتبار مستوى المخاطر المقبولة وملف المخاطر وظروف السوق والاقتصاد الكلي وذلك وفق إجراءات وسياسات احترازية لتحديد وقياس وتقييم وضبط وتخفيف مخاطر الائتمان وإعداد التقارير الخاصة بذلك عند الضرورة وعلى أساس دوري وبما يغطي كامل الدورة الائتمانية.
2. يجب على السلطات الرقابية التأكد من قيام المصارف باعتماد سياسات وإجراءات متينة للتحديد المبكر للأصول المنخفضة الجودة وإدارتها وتكوين المؤونات والاحتياطيات اللازمة لقائها.

---

[15] بعزيز، سعيد وصديقي، مليكة (2018): "**فحص مدى التزام الجزائر بمتطلبات الرقابة المصرفية الفعالة الجديدة (2012) للجنة بازل**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد9، ص166-167.

3. على السلطات الرقابية التأكد من احتفاظ المصارف بسجلات حقيقة وقوائم مالية معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدوليّة، وقيامها بنشر معلومات (على أساس مفرد أو مجمع حسب الحال) قابلة للفهم والمقارنة ومصادق عليها من مدقق خارجي مستقل وتعكس بعدالة ظروفها الماليّة وأدائها وتعرضاتها للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر والحوكمة.

ويمكن القول: أن مقررات بازل للرقابة المصرفية ترسم الخطوط العريضة للسياسات الماليّة البنكية، فضلاً عن إجراء كل التعديلات الهيكلية اللازمة، وذلك بهدف العمل على محاولة سد الثغرات الماليّة الموجودة وفي ذات الوقت تقليص فرص واحتمالات حدوث الأزمات الماليّة في المستقبل.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية

2-2-1 مفهوم إدارة المخاطر المصرفية (Banking risk management)

يرتبط مصطلح "الخطر" عموماً بالخسائر الماليّة، ولكن يتم وصفه بدقة أكبر على أنه عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل حيث يعتبر الخطر جزءاً لا يتجزأ من عمل البنك. ومن أجل تحقيق عوائد لمُلاكه فلا بد أن يتحمل بعض المخاطر[16]. ويمكن تصنيف المخاطر المصرفية وفق المبين بالشكل رقم (1) أدناه:

الشكل البياني (1) تصنيف المخاطر المصرفية[17]

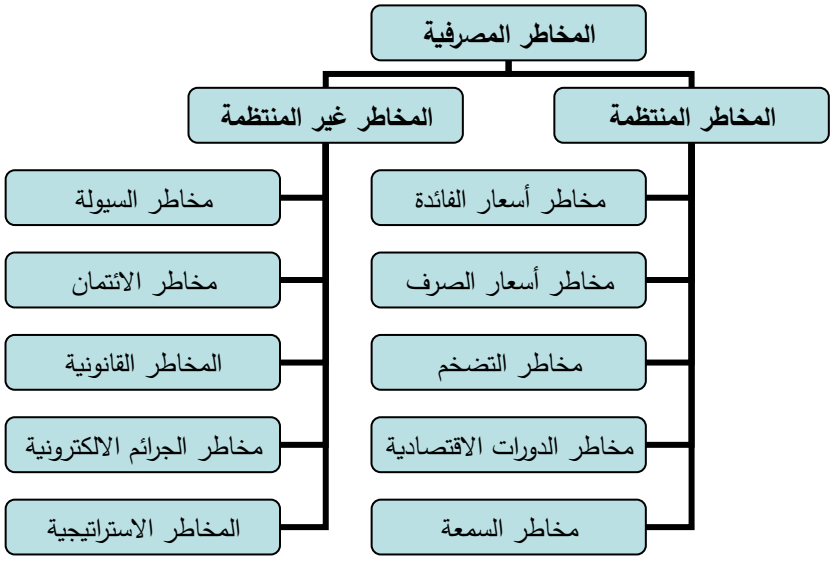

وفي ضوء ذلك أصبحت إدارة المخاطر بالقطاع المصرفي أمراً ضرورياً للاقتصاديات الناشئة نتيجة التغيرات والتطورات في البيئة المحيطة[18]، وحسب ماجاءت به اتفاقيات بازل الثلاث فإن لجنة بازل وضعت طرق سليمة لقياس وإدارة المخاطر وفي حال تطبيقها فإن المصارف ستقي نفسها من الصدمات، وعليه يمكن تعريف إدارة

---

[16] قندور، عبد الكريم أحمد (2020): "**المخاطر المصرفية وأساليب قياسها**"، معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 5، الإمارات العربيّة المتحدة، ص11.

[17] بوروينة، آمال، بقدي، زهرة (2017): "**إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل II و III دراسة لعينة من البنوك الجزائرية**"، رسالة ماجستير، اختصاص مالية، جامعة ابن خلدون – تيارت– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص29.

[18] Bourgain, A., Pieretti, P., & Zanaj, Sk. (2012) **:"Financial Openness Disclosure and bank risk – taking in MENA countries**", Emerging Markets Review, P.1-2.

المخاطر: بأنها عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقييمها وكذلك إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك[19]. وتزود إدارة المخاطر المصارف بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقاً لذلك، فمخاطر اليوم ستصبح واقعاً غداً، وتجاهل هذه المخاطر يصبح أشبه بتجاهل للخسائر الممكنة في المستقبل، وبدون إدارة المخاطر لايمكن رؤية النتائج المحتملة، ولن يكون بالإمكان أيضاً السيطرة على عدم التأكد الذي يحيط بالمكاسب المتوقعة[20]. ويمكن القول بأن إدارة المخاطر مسؤولة بشكل أساسي عن المهام التالية[21]:

1) قياس ومراقبة تعرض المؤسسة لأنواع مختلفة من المخاطر.

2) تطوير والمحافظة على أنظمة قياس وإدارة ومراقبة المخاطر، بما يتفق مع اللوائح التنظيمية.

2-2-2 الإطار الأساسي لعملية إدارة المخاطر:

تشتمل عملية إدارة المخاطر ضمن أي منشأة على أربع خطوات أساسية:

1) تحديد المخاطر (Identify risks): يختلف نوع وشدة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات باختلاف طبيعة نشاطها (من حيث كونها مؤسسات مالية أم غير مالية)، إلا أن هذه المؤسسات تشترك جميعها بمعظم هذه المخاطر من حيث النوع، لكنها تختلف فيما بينها من حيث شدة كل نوع من هذه المخاطر وتكراره. فأنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الماليّة عديدة ومنها (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر عدم توفر الملاءة الماليّة، مخاطر التشغيل، المخاطر السوقية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر أسعار

---

[19] غانية، هيفاء (2015): "**إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2 و3 –دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي**"، رسالة ماجستير، اختصاص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص16

[20] حماد، طارق عبد العال (2003): "**إدارة المخاطر (أفراد– إدارات– شركات– بنوك)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص224.

[21] جقميري، وائل (2022): "**الأساليب المتقدمة في إدارة المخاطر**"، برنامج تدريبي خلال الفترة من 20 لغاية 24 تشرين الثاني، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، سورية، ص5.

الصرف..)[22]، وبالتالي يجب تحديد المخاطر التي تنتج عن تقديم أي خدمة او منتج. ويجب فهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل، وأن تكون عملية تحديد المخاطر عملية مستمرة.

2) قياس وإدارة المخاطر (Measure and manage risks): يجب أن يُنظر إلى كل نوع من أنواع المخاطر من حيث حجم المخاطر، احتمالية الحدوث، مدة الخطر، حيث الهدف من قياس الخطر هو معرفة حجم الخسارة المتوقعة الناجمة عن المخاطرة، ولهذه الخطوة تبعات هامة فيما يتعلق بحجم رأس المال الذي يجب الاحتفاظ به بالنسبة للبنك، وبطبيعة السياسة المتبعة للتعامل مع هذا الخطر (الاحتفاظ به، أوبيعه او نقله أوتجنبه كلياً.. إلخ). ويعتبر القياس الدقيق في الوقت المناسب أساس إدارة المخاطر.

3) ضبط المخاطر (Risk control): لأغراض التقليل من النتائج السلبية للمخاطر يتم اتخاذ عدة إجراءات: إما وضع حدود أو سقوف لبعض النشاطات أو تجنب الدخول في مثل هذه النشاطات أو التقليل من المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر، ويجب على إدارة المنشأة الموازنة بين العائد والمخاطرة والنفقات التي يمكن أن تتحملها لضبط هذه المخاطر وأن تضع السياسات في حدود تقبلها للمخاطر.

4) مراقبة المخاطر ومتابعتها بشكل مستمر (Risk monitoring): حتى يتم مراقبة المخاطر يجب أن يكون لدى المنشأة نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وقادر أيضاً على مراقبة التغيرات الهامة في وضع المخاطر لديها، وبالتالي تطوير أنظمة تقارير تبين التغيرات في حجم المخاطر وتأثيرها على المنشأة.

2-2-3 العناصر الرئيسة الواجب توافرها في إدارة المخاطر المصرفيّة:

1) رقابة فاعلة من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا: يجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، وأيضاً على المجلس التأكد من وجود هيكل فعّال لإدارة المخاطر لتغطية أنشطة البنك، وكذلك وجود أنظمة فعالة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها، أما الإدارة العليا فعليها تنفيذ توجيهات المجلس وأن تحدد خطوط واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة

---

[22] حمرة، محمد إبراهيم (2012): "**إدارة المخاطر**"، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربيّة السوريّة، ص10

بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، وكذلك التأكد من استقلالية وحدة إدارة المخاطر وعدم قيامها بأعمال تنفيذية وأن تتبع مباشرة إلى المجلس أو إلى الإدارة العليا مباشرة.

2) كفاية السياسات والحدود: أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات اللازمة وبما يتناسب مع عمل البنك.

3) كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إنّ على وحدة إدارة المخاطر معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي، وبالتالي يجب توفر نظم معلومات قادرة على تقديم تقارير ملائمة وفي الوقت المناسب.

4) كفاية أنظمة الضبط: يجب أن تكون أنظمة الضبط والرقابة قوية بحيث يتم من خلالها تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف وذلك لضمان حسن سير عمل البنك بشكل عام وسير عمل وحدة إدارة المخاطر، وإذا كانت أنظمة الضبط قوية فإن المعلومات والتقارير الماليّة تكون ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها. ولذلك يجب الاهتمام بتقارير المدقق الداخلي والخارجي حول مدى متانة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإعادة المراجعة والتقييم بشكل مستمر وبشكل تتجاوب فيه مع التغيرات التي تحدث على نشاطات البنك.

وترى الباحثة بأنه يمكن القول أن العمل المصرفي هو في النهاية إدارة للمخاطر، يُوجب على إدارات المصارف أن تقوم بتدعيم نظم لإدارة المخاطر وصياغة استراتيجيات خاصة بها وتطوير أنظمة تقارير تبيّن التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لديها، وماهي الاستعدادات المتوفرة للتعامل مع هذه المتغيرات.

المبحث الثالث: مخاطر الائتمان واحتساب وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة

2-3-1 مخاطر الائتمان ومعايير قياسها

2-3-1-1 مخاطر الائتمان:

يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة أعمال) بناءً على طلبه – سواء حالاً أو بعد وقت معين– تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة لدى العميل ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو أن تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف بالدفع نيابة عن العميل لدى الغير[23].

وعلى الرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه عادة سياسات ومعايير تهدف إلى الحد من المخاطر الائتمانية المحتملة وضمان استقرار النشاط الاقتصادي، إلاّ أنّ عملية الإقراض تكون مصحوبة دائماً بمخاطر منها تعثر بعض القروض، مهما كانت طبيعة الضمانات التي يحصل عليها المصرف، بسبب جملة المخاطر النظامية وغير النظامية المصاحبة للنشاط المصرفي بصفة عامة[24].

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها: "الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عدم قدرة العميل على سداد القرض وفوائده"[25]

وتتعدّد أنواع مخاطر الائتمان والتي ينشأ معظمها بسبب ضعف عملية التنويع في المحافظ الائتمانية وكذلك ضعف إجراءات عملية منح الائتمان وذلك نتيجة عدم كفاءة أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة بالبنوك، حيث تتمثل أهم هذه المخاطر وفقاً لمصادرها فيمايلي:

---

[23] داود، محمد بدر (2017): **"أثر محددات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية السوريّة"**، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، رسالة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربيّة السوريّة، ص28

[24] قلي، محمد ونبيلة، سماعيلي (2020): **"مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربيّة كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية"**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 4، ص21

[25] القاضي، شريف (2021): **"الائتمان المصرفي– الطريق إلى الشمول المالي"**، the writer operation، ص52

- مخاطر العميل وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومركزه المالي.
- مخاطر الظروف العامة وترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية التي تمر بها البلاد.
- مخاطر القطاع الاقتصادي لصناعة العميل حيث أن لكل قطاع اقتصادي المخاطر المرتبطة به.
- مخاطر مرتبطة بالبنك وترتبط بمدى كفاءة إدارة الائتمان في متابعة الائتمان المقدم للعميل[26].

2-3-1-2 المتطلبات التنظيمية لقياس وتقييم مخاطر الائتمان في ضوء معايير لجنة بازل

أصدرت لجنة لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول 2000 وثيقة بعنوان "مبادئ إدارة مخاطر الائتمان" وفي حزيران 2006 وثيقة بعنوان "الإجراءات السليمة لتقييم وتقدير مخاطر الائتمان لقاء القروض".

طلبت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ أيلول 2009[27]بضرورة اعتماد مبادئ جديدة في تحديد خسائر الأدوات الماليّة وطالبت بتغيير المعايير المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالخسائر على المحافظ الماليّة لتصبح ذات أبعاد تطلعية ولتعتمد أكثر على مبدأ الخسارة المتوقعة وليس على مبدأ الخسارة المحققة، وذلك بهدف تحسين فعالية القرارات بالنسبة للمتعاملين مع المصارف وغيرها من المؤسسات الماليّة.

استجابة للتوجه المتزايد نحو استخدام النماذج المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة وتوافقاً مع إصدار معيار التقارير الماليّة الدولي رقم (9)، أصدرت لجنة بازل في كانون الأول من العام 2015 ورقة بعنوان "تعليمات إرشادية لمخاطر الائتمان ومحاسبة خسائر الائتمان المتوقعة"[28] واستبدلت بموجبها ورقة العام 2006 حيث أرست الورقة الجديدة أسس القياس الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان وآليات الإفصاح عنها، والممارسات التي ترتبط بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وكيفية تفعيلها بما يتوافق مع المعالجة المحاسبية التي تقتضيها

---

[26] حسين، ماجدة عزت (2014): "**دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات بازل3- بالتطبيق على البنوك المصرية**"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد 2، العدد 2، ص59

[27] ورقة العمل الاستشارية الصادرة في ديسمبر 2009 حول تقوية مناعة القطاع المصرفي

[28] BIS (2015): **"Guidance on Credit Risk and Accounting for Expected Credit Losses"**, http://www.bis.org/bcbs/pub/d350pdf

متطلبات المعيار رقم (9)، ودعمت لجنة بازل تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة دون أيه متطلبات إضافية على مخصّصات الخسائر المتوقعة لأغراض رأس المال التنظيمي بهدف توفير حوافز للبنوك لإتباع ممارسات سليمة لإدارة مخاطر الائتمان وتحقيق الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية مقارنة بما كان يحدث في ظل تطبيق منهج الخسارة المحققة[29]، وقد تضمنت هذه الورقة أحد عشر مبدأً وفق الآتي:

المبدأ الأول: يقع على مسؤولية مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا التأكد من اتباع المصرف للممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك فعالية أنظمة الضبط الداخلي ذات الصلة بعملية تكوين المؤونات وفق المعيار رقم (9) وسياسات وإجراءات المصرف الداخلية والتعليمات الرقابية.

المبدأ الثاني: على المصرف توثيق واعتماد السياسات والإجراءات والضوابط والمنهجيات السليمة لتقييم وقياس مخاطر الائتمان على مستوى كافة التسهيلات الائتمانية، بحيث يتم تكوين المؤونات لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة في الوقت المناسب.

المبدأ الثالث: يجب على المصرف أن يعتمد ويضع موضع التنفيذ نظام تصنيف ائتماني داخلي لتجميع التعرّضات على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة.

المبدأ الرابع: يجب التأكد من كفاية المؤونات المكونة – سواء على أساس مجمع أو مفرد – وتلبيتها لمتطلبات المعيار.

المبدأ الخامس: يجب على المصرف توثيق واعتماد سياسات وإجراءات داخلية للتأكد من صحة ودقة وصلاحية النماذج المستخدمة لأغراض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

المبدأ السادس: تستخدم البنوك الآراء الحكمية "Judgement" المستندة إلى الخبرة في مخاطر الائتمان ولاسيما في سياق استخدام المعلومات المعقولة وذات النظرة المستقبلية (بما في ذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي) لأغراض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

---

[29] PWC (2016): **"Basel Committee guidance on accounting for expected credit losses for banks",** Www.Pwc.Com, No. February, P2.

المبدأ السابع: يجب أن يكون لدى المصارف أنظمة عمليات سليمة تقوم على استخدام أنظمة وأدوات وبيانات مشتركة لتقييم مخاطر الائتمان وتكوين المؤونات اللازمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9)

المبدأ الثامن: يجب أن تدعم إفصاحات المصارف الشفافية والقابلية للمقارنة والمساعدة على اتخاذ القرارات على أساس دوري.

المبدأ التاسع: يجب على السلطات الرقابية تقييم فعالية ممارسات مخاطر الائتمان لدى المصارف على أساس دوري.

المبدأ العاشر: يجب على السلطات الرقابية التأكد من أنّ المنهجيات والطرق المستخدمة من قبل المصارف لأغراض قياس المؤونات واجبة التكوين، وتقوم على أساس قياس ملائم للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9).

المبدأ الحادي عشر: يجب على السلطات الرقابية الأخذ بالاعتبار ممارسات إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف لقياس كفاية الأموال الخاصة الصافية.

كما أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في تشرين الأول 2016 ورقة بعنوان "المعالجة الرقابية للمؤونات المحاسبية – منهج مرحلي وترتيبات انتقالية"، والتي أتاحت معاملة كامل أو جزء من المؤونات المكونة لقاء التعرّضات الائتمانية المصنفّة ضمن المرحلتين 1و2 المنصوص عنهما في المعيار رقم (9) معاملة المؤونات العامة المنصوص عنها في اتفاقية بازل3 للعام 2011 إلّا أنّ هذه المعالجة قد تتغير تبعاً لما تكشف عنه الدراسات والاحصائية التي يتم إعدادها لهذا الغرض، كما أتاحت الورقة آنفة الذكر ترتيبات انتقالية لجهة إمكانية تخفيض الأموال الخاصة الصافية تدريجياً بقيمة المؤونات المكونة وفقاً لمنهج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ومن ثم أصدرت في كانون الأول 2017 ورقة بعنوان "الانتهاء من اتفاقية بازل3" "Finalizing Basel III" والتي تضمنت النسخة المنقَّحة من منهجيات قياس مخاطر الائتمان، ولاسيما منهج التصنيف الداخلي (IRB) الذي يستند إلى احتساب الخسائر المتوقعة لأغراض احتساب متطلبات كفاية الأموال الخاصة الصافية، ويُعتبر منهجاً مقارباً لذلك المطلوب بموجب المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9)، كماتضمنت الورقة مجموعة من

التعديلات على المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل3، وهذه المراجعات والتعديلات تعتمد على تقليص الفجوة بين المناهج المعيارية والمناهج الداخلية فيما يخص مخاطر الائتمان ويفرض منهجاً جديداً لاحتساب المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل[30].

مما سبق يتضح أن لجنة بازل أصدرت مبادئ عامة يجب على البنوك مراعاتها عند إعداد السياسات الائتمانية، وقد ركزت هذه المبادئ على دعم مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية بما يساعد على تطوير العمل المصرفي بما يتناسب مع المخاطر التي يواجهها، وبالتالي فإنّ من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها من قبل مسؤول الائتمان في المصرف أن لايقتصر اهتمامه في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض ومحاولة احتساب النسب المالية التقليدية فقط، بل يجب عليه أن يولي اهتمام لنوع آخر من التحليل وهو تحليل المخاطر، حيث أن إدارة مخاطر الائتمان الفعّالة هي التي تُدرك ضرورة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان.

2-3-2 طرق التصنيف الائتماني (Credit Rating) وفق مانصت عليه اتفاقية بازل2:

تناول المحور الأول من اتفاقية بازل2 الخاص بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال (Minimum Capital Requirement) عدداً من أساليب القياس المختلفة لاحتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لكل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والتي تتدرج من أساليب مبسَّطة إلى أساليب أكثر تطوراً والتي تعتمد بشكل كبير على تقديرات البنك الداخلية لتلك المخاطر، وسعى إطار بازل2 من خلال طرح هذه الأساليب المتنوعة لقياس المخاطر إلى جعل معيار كفاية رأس المال أكثر شمولية وحساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك، أما فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال اللازم لمخاطر الائتمان فتمَّ السماح للبنوك بالاختيار بين نوعين من أساليب القياس التالية:

---

[30] إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف (2018): "**التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي– دراسة تطبيقية**"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 42، العدد 2.

1. أسلوب التصنيف المعياري (النمطي) (The Standardized Approach)

يعتبر هذا الأسلوب من أبسط الأساليب لحساب متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان ويعتمد على قياس مخاطر الائتمان من خلال ترجيح التعرضات والانكشافات المصرفية داخل وخارج الميزانية– المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة– بأوزان المخاطر المحدّدة وفقاً للتقييم الائتماني الصادر عن مؤسسات تصنيف الائتمان الخارجية[31] (External Credit Assessment Institutions (ECALs المعترف بها من قبل السلطات الرقابية، ويتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة 8% من هذه الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في ظل التركيز على نوعية المقترض ومدى قدرته على السداد.

يمكن تعريف مؤسسات/وكالات التصنيف الائتماني [32]بأنها: "مؤسسات تجارية متخصّصة تقوم بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الديون سواء للشركات أو الحكومات، وتعدّ قدرة المُصدر على الوفاء بتسديد فوائد الديون والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبنى عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات، وعليه فإن وكالات التصنيف الائتماني تقوم بثلاث مهام رئيسة هي: توفير المعلومات وتقييم المستثمرين، تمكين المُصدرين من الوصول إلى أسواق رأس المال، مساعدة المنظمين على التنظيم"، وتقوم هذه المؤسسات/الوكالات بإصدار درجات للتصنيف الائتماني يعتمد عليها المستثمرون بصفتها مؤشراً لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم والتي قاموا باستثمارها، ونظير إجراء عمليات التصنيف تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية رموزاً في شكل أحرف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان والتي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية هي: درجة الاستثمار (Investment Grades) ودرجة المضاربة[33](Speculative Grades)، ويمكن تلخيص رموز التصنيف الائتماني ودلائلها بالآتي[34]:

---

[31] وهي مؤسسات تقييم عالمية معترف بها أهمها: موديز (Moodys) ستاندرز أند بورز (S&P) ووكالة ضمان الصادرات.

[32] John Ryan (2012): **"The negative impact of Credit Rating Agencies and proposals for better regulation**", working paper, Berlin, January, p.6.

[33] أحمد، مداني (2013): "**دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق الماليّة ومتطلبات إصلاحها**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 10، ص55.

[34] معهد الدراسات المصرفية (2010): "**التصنيفات الائتمانية**"، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، دولة الكويت، العدد 4، ص3-4.

الجدول رقم (3) رموز التصنيف الائتماني ودلالتها

الرمز	الدلالة
AAA	أعلى مستوى في الجودة (أعلى السندات جودة وأقلها مخاطرة)
+AA AA -AA	مستوى جودة عالي (مخاطرة قليلة جداً)
+A A -A	مقدرة عالية على الدفع (مخاطر قليلة)
+BBB BBB -BBB	مقدرة كافية للدفع (متوسطة الجودة)
+BB BB -BB	احتمال الوفاء بالدين مع وجود عدم تأكد من ذلك (أقل من متوسط الجودة)
+B B -B	مخاطر عدم سداد السند أو الدين (مخاطر عالية)
+CCC CCC -CCC	احتمال عالي لعدم السداد (مخاطرة عالية جداً)
CC	أعلى درجات المخاطرة وعدم الالتزام
D	قمة المخاطرة

حدّدت اتفاقية بازل2 مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب أن تتوفر في مؤسسات التصنيف الائتماني حتى يمكن اعتمادها لقبول تصنيفاتها الائتمانية ومن أهم هذه الشروط: الموضوعية والاستقلالية والمصداقية والشفافية من حيث ضرورة توفر النتائج على مستوى دولي.

2. أسلوب التصنيف الائتماني الداخلي (The Internal Ratings Based Approach-IRB) (الأساسي والمتقدم):

يمكن تعريف هذا النظام بأنه مصمم لتقييم وقياس جميع المخاطر المرتبطة بعملاء المصرف داخلياً، وذلك من خلال استخراج درجة مخاطر لكل عميل وربطها باحتمالية تعثره بالاعتماد على البيانات الماليّة والتشغيلية المتعلقة بنشاطه[35]، ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي والتي تستوفي الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات أن تصبح مؤهلة للاعتماد على

[35] موالدي، نور الدين نذير (2023): "**تطبيق نماذج احتمالية التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير الماليّة الدولي رقم 9، دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة**"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص70.

تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر، وتتضمن هذه المكونات احتمالات التعثر، وقيمة المديونية عند التعثر، والخسارة عند التعثر، وأجل الاستحقاق. ويعتمد هذا الأسلوب على قياس الخسائر غير المتوقعة (UL) والخسائر المتوقعة (EL) وتستخدم الأوزان الترجيحية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة للجزء غير المتوقع من الخسائر.

ووفقاً لهذا الأسلوب تم تقسيم التعرضات الائتمانية إلى فئات مختلفة طبقاً للخصائص الأساسية لمخاطرها حيث تضمنت خمس محافظ رئيسة: (الحكومات، المصارف، الشركات، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التجزئة). كما تم تقسيم التعرضات الائتمانية تجاه الشركات الكبرى (Corporate) والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى ستة محافظ فرعية: محفظة للتعرضات الائتمانية العامة تجاه الشركة وخمسة محافظ للإقراض وفق الآتي: (تمويل المشاريع- تمويل الأصول- تمويل البضاعة والمخزون والمدينين- تمويل العقارات المنتجة للدخل- تمويل العقارات التجارية ذات التغيير العالي في الأسعار)، وتقسم محفظة التجزئة إلى ثلاثة محافظ فرعية أيضاً: (القروض السكنية- تسهيلات التجزئة المتجددة- محفظة تمويلات التجزئة الأخرى).

وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى:

1) الأسلوب الأساسي (Foundation IRB): حيث تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر (PD)، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى مثل: قيمة المديونية عند التعثر(EAD)، الخسارة عند التعثر(LGD)، وأجل الاستحقاق (M).
2) الأسلوب المتقدم (Advanced IRB): حيث تقوم البنوك في هذه الحالة باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر (احتمالات التعثر(PD)- قيمة المديونية عند التعثر(EAD)- الخسارة عند التعثر(LGD)- أجل الاستحقاق(M)) بالإضافة إلى تحديد معامل الارتباط R الذي يعكس مدى التأثير في قيمة الأصل والمخاطر التي يتعرض لها عند حساب معّدل كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية.

وهناك ثلاثة عناصر رئيسة يجب أخذها في الاعتبار لدى تحديد كل فئة من فئات الأصول ضمن الإطار العام لأسلوب التصنيف الداخلي وهي:

- مكونات المخاطر (إن بعض مكونات وخصائص وتقديرات المخاطر التي تستخدمها البنوك قد تُحدد من السلطة الرقابية).
- أوزان المخاطر الترجيحية (إن احتساب متطلبات رأس المال هو نتيجة للطريقة التي يتم من خلالها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بأوزان المخاطر).
- الحد الأدنى لمتطلبات التطبيق (هو الحد الأدنى من المعايير التي يجب على البنك استيفاؤها لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي على فئات معينة من الأصول).

يعكس نظام التصنيف الداخلي في البنك قدرته على إدارة المخاطر، ولتحديد تصنيف أي من أنواع التسهيلات يقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقييم درجتهم، ويتوجب عليه لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بمايلي كحد أدنى:

- تعريف مكونات مخاطر الائتمان (LGD,EAD, PD) التعثر والخسارة.
- تقسيم التسهيلات إلى فئات ذات صفات مشتركة.
- تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات.
- تحديد آجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي سيتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر و/أو حدوث خسائر.
- تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها.
- تحديد الخسارة المتوقعة وكيفية التحوّط لها.
- حساب رأس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

إضافة إلى ماسبق هناك ثلاثة عناصر رئيسة فيما يتعلق بنظام التصنيف الداخلي:

- البيانات التاريخية ومايتعلق بها من حيث الكمية والجودة والتوافر.

- عند الاستخدام الجزئي يمكن للبنوك التغلب على الصعوبات التي قد تواجهها باستخدام نظام داخلي موحد لجميع التسهيلات نتيجة لعدم توافر البيانات الكافية سواء من حيث الجودة أو الإتاحة.
- يأتي التأكد من الجودة من خلال نوعية مدخلات النظام وكذلك من خلال فعالية عملية المراجعة وإجراءات الرقابة الداخلية.

وترى الباحثة أنه على الرغم من وجود متطلبات كثيرة لأسلوب التصنيف الداخلي تحتاج بذل مزيد من الجهد والتطوير التكنولوجي في النظم المصرفية مقارنة بالأسلوب المعياري، إلاّ أن دقة وموضوعية احتساب قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق النماذج المعتمدة من المرجّح أن توفر من متطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان، كما ينبغي على السلطة الرقابية أن تهيئ الأساليب والإجراءات الخاصة لترخيص شركات الاستعلام الائتماني لتقييم ملاءة الزبائن والشركات.

المبحث الرابع: مخاطر السيولة وكفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل3

2-4-1 مقدمة

سمحت اتفاقية بازل2 للبنوك في الاختيار بين التصنيف الائتماني الخارجي للوكالات المتخصصة أو التصنيف الداخلي وعملت على تغيير معّدلات الأوزان الترجيحية الخاصة بمخاطر الائتمان للأصول والتي تراوحت في مقررات بازل1 من (صفر – 100%) وأصبحت في بازل2 من (صفر – 150%)، وفي ذات الوقت وعلى حين اعتمدت بازل1 على ركيزة أساسية هي: متطلب الحد الأدنى لرأس المال، فقد أضافت اتفاقية بازل2 ركيزتيين إضافيتين هما: المراجعة الرقابية وانضباط السوق، وبالرغم من ذلك لم تستطع بازل2 من توفير الحماية الكافية للبنوك[36]بعد الأزمة الماليّة العالمية عام 2008 التي تسببت في تراجع النشاط الاقتصادي وركوده، حيث نتج عنها أزمة مصرفية في كثير من البلدان، ومنها اكتشاف بنوك كثيرة كبيرة الحجم لم يكن لديها رأس مال كاف لدعم المخاطر التي تعرضت لها، وعدم امتلاك هذه البنوك مخزوناً كافياً من السيولة مما أدى إلى انكماشها اقتصادياً[37]، مع اتجاه أغلبية البنوك لاستخدام البنود خارج الميزانية وخصوصاً المتعلقة بالمشتقات النفطية والعقود المستقبلية[38]، فعملت لجنة بازل للرقابة المصرفية على إجراء تعديلات وإصلاحات جوهرية على اتفاقية بازل2، وتم تشديد قواعد الحيطة الماليّة للبنوك من خلال تطوير لجنة بازل للرقابة المصرفية مقررات جديدة أو مايسمى باتفاقية بازل3 والتي تعتبر معياراً تشريعياً دولياً لكفاية رأس المال، واختبارات تحمل الضغوط، حيث توفر مقررات بازل3 متطلبات تشريعية جديدة لتحديد وقياس المخاطر المصرفية بهدف تحسين إدارة وحوكمة

---

(36) المليجي، هشام حسن عواد والصايغ، عماد سعد محمد (2012): "**مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل3 دراسة ميدانية**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4، ص 1111.

(37) اتحاد المصارف العربيّة (2010): "**دليلك إلى التعديلات على بازل2 الأزمة الماليّة العالمية**"، إدارة البحوث، موسوعة بازل2، الجزء السادس، ص335-487.

(38) عبد الوهاب، إيمان (2019): "**القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء اتفاقية بازل3 ومعايير التقارير الماليّة الدولية (IFRS)، دراسة تطبيقية**"، رسالة ماجستير، مجلة البحوث الماليّة والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد1، ص128.

المخاطر وتعزيز الإفصاح والشفافية وضمان الاستقرار المالي[39]، ولتعلن رسمياً عن اتفاقية بازل3 من خلال إصدار وثيقة (الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم) ووثيقة (إطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة، معاييرها وكيفية قياسها والرقابة عليها)، وبدأ العمل بمتطلبات بازل3 سنة 2013 على أن تلتزم كل البنوك في العالم بالامتثال لها نهاية عام 2019.

دخلت بحلول عام 2019 العديد من الإصلاحات المُقررة في إطار بازل3 حيّز التنفيذ، فيما امتد أجل تنفيذ بعض الإصلاحات الأخرى قبل انتشار جائحة كوفيد-19 في عام 2020 إلى الفترة (2022-2027) كأجل محدّد لتنفيذ هذه الإصلاحات. كما أدت التدابير المتخذة للتخفيف من التداعيات الناتجة عن انتشار الجائحة إضافة إلى المخاطر الناتجة عن ركود الأنشطة في القطاع الحقيقي إلى تنامي حجم الضغوطات التي تواجه القطاع المالي وهو مادعا لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر مارس من عام 2020 إلى تأجيل المدى الزمني المُقرر لدخول عدد من إصلاحات بازل 3 حيّز التنفيذ إلى الفترة (2023-2028)[40]، ويمكن القول بأن مقررات بازل3 استهدفت عدة أمور منها مايلي[41]:

أ- تعظيم كفاية رأس المال وتنظيمات السيولة مع تعزيز مرونة القطاع المصرفي.

ب- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن زيادة الضغوط الماليّة والاقتصادية.

ت- حَث المؤسسات المصرفية على استخدام برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة فعالة لإدارة المخاطر.

ث- ضمان الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.

---

[39] Figuet, J.M., Humblot, T. and Lahet, D.(2015): **"Cross-border banking claims on emerging countries: The Basel III Banking Reforms in a push and pull framework",** Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Elsevier B.V., Vol. 34 No., p294.

[40] عبد المنعم، هبة (2022): **"تطبيق متطلبات بازل في الدول العربيّة"**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربيّة، صندوق النقد العربي، اللجنة العربيّة للرقابة المصرفية، أبو ظبي، ص5-6.

[41] الملا، حسن عبد الله (2022): **"أثر التكامل بين معايير IFRS ومقررات بازل III على تحسين جودة التقارير الماليّة بالشركات الكويتية"**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث الماليّة والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 13، العدد 2، ص2073.

تميزت مقررات بازل3 بتحسين الشفافية وزيادة رؤوس الأموال والاحتياطيات وتحسين نوعيتها، وتخفيض احتمال حدوث أزمات مصرفية، وضمان مواجهة الصدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية، وحماية النظام المصرفي ضد الإفراط الإئتماني، وتعزيز معايير إدارة المخاطر على المدى الطويل، وزيادة الملاءة الماليّة للبنوك، إلاّ أنّ لها مجموعة من التأثيرات السلبية مثل: زيادة الضغوط على البنوك الصغيرة، وزيادة تكلفة الخدمات المصرفية، وتخفيض هوامش الأرباح[42].

2-4-2 محاور اتفاقية بازل3

تكونت اتفاقية بازل3 من عدة محاور نذكر منها:

2-4-2-1 محور اصلاحات رأس المال:

جهة تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك وجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة، كما نصت على التشدد في تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية (Capital Surcharges) للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق[43] (Countercyclical Capital Buffer)

---

[42] أحمد، خالد محمد عثمان (2018): "**إطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية وفقاً لمتطلبات بازل- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 2، العدد 2، ص290.

[43] BIS (2010): **"Basel3 A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems"**, revised version June 2011, p2-3.

أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة هي: نسبة الرفع المالي[44] (Financial Leverage Ratio) وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وتقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية[45]، ويبين الجدول التالي رقم (4) مقارنة متطلبات رأس المال بين بازل2 وبازل3

الجدول رقم (4) مقارنة بين بازل2 وبازل3[46]

متطلبات رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)							
	الأسهم العادية[47](CET1)			رأس المال الأساسي (Tier1)		رأس المال الإجمالي	
	النسبة الدنيا	النسبة الإضافية	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة
بازل2	%2			%4		%8	
بازل3	%4.5	%2.5	**%7**	%6	**%8.5**	%8	**%10.5**

2-4-2-2 محور معايير ومقاييس مخاطر السيولة والرقابة عليها[48]

تبين أثناء الأزمة الماليّة العالمية في العام 2008 مدى أهمية السيولة لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ووضعت لجنة بازل معياريين رقابيين للرقابة على مخاطر السيولة لدى المصارف النشطة دولياً كحجر أساس لتقوية الإطار الدولي لإدارة مخاطر السيولة والرقابة عليها وتحسين أدوات ومعايير الرقابة لتقييم مرونة

---

(44) وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى وهذه النسبة يجب أن لاتقل عن 3%

(45) Frédéric Hache (2012): **"Bâle 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme**". Finance Watch, Bruxelles, pp 4-5.

(46)Caruana, Jaime (2010): **" Bâle III: vers un système financier plus sûr"** 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre, p8. a partir du site d'internet:www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf.

(47) Common Equity Tier 1 Capital

(48) اسلامبولي، مرام (2015) : **"تطبيق اتفاقية بازل2 وأهم التعديلات بموجب بازل3"**، برنامج تدريبي خلال الفترة من 19 لغاية 23 نيسان، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، سورية.

السيولة وتحديد مكامن الضعف في نماذج استحقاقات السيولة ومصادر التمويل وأساليب اختبارات الجهد، حيث هدف المعياريين إلى تحقيق هدفين رئيسيين منفصلين ومتكاملين:

- ضمان مرونة القطاع المصرفي تجاه مخاطر السيولة في الأجل القصير بضمان أن المصارف تملك مصادر عالية السيولة لضمان استمرارها في ظل سيناريو ظروف ضاغطة لمدة شهر واحد، وذلك من خلال نسبة تغطية السيولة Liquidity coverage ratio (LCR) التي تحدّد قيمة الموجودات عالية السيولة[49] التي يمكن للمصرف الاحتفاظ بها لمقابلة صافي التدفق النقدي الخارجي المقدر خلال فترة شهر واحد وتخضع هذه النسبة إلى سيناريو اختبار جهد محدّد من قبل السلطة الرقابية، بحيث يتضمن كل من الصدمات المحدّدة والنظامية التي يتم إعدادها بناء على الظروف الفعلية التي تم اختبارها خلال الأزمة الماليّة العالمية الأخيرة، وتهدف هذه النسبة إلى التأكد من أن لدى المصرف موجودات ذات نوعية جيدة وكافية لمواجهة مختلف الضغوطات.
- ضمان مرونة القطاع المصرفي تجاه مخاطر السيولة في الأجل الطويل من خلال احتساب نسبة التمويل المستقر Net stable funding ratio (NSER) حيث تقيس هذه النسبة مقدار المبالغ المتوافرة من مصادر التمويل المستقرة[50] مقسمة على مقدار المبالغ المطلوبة من مصادر التمويل المستقرة[51] وذلك خلال عام كامل/ بمعنى آخر تقيس مصادر الأموال طويلة الأجل المستقرة والموظفة من قبل البنك نسبة

---

[49] يتكون **بسط النسبة** من: (النقد– الاحتياطيات النقدية لدى المصرف المركزي– سندات الدين الحكومية الصادرة بالعملة المحلية– المطالبات على الحكومة أو بكفالتها والمطالبات على المصارف المركزية، المطالبات على منشآت القطاع العام باستثناء الحكومة المركزية، المطالبات على بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، المطالبات على البنوك متعددة الأطراف، والمطالبات على المفوضية الأوروبية وذلك شريطة تحقق التالي: (أن تأخذ وزن ترجيحي صفر% وفقاً لمقررات بازل2، وجود سوق لهذه الأدوات، أن تكون المطالبات غير مصدرة من قبل مصارف أو مؤسسات مالية أخرى). إلى جانب هذه المكونات فإن لجنة بازل تقوم بجمع معلومات عن عدد من الأدوات الممكن إضافتها إلى بسط النسبة بعد إخضاعها إلى نسب خصم قد تصل إلى 50% وفي حال إيفائها لبعض الشروط ومن هذه الأدوات: السندات الصادرة عن الشركات والمصارف.

[50] يتكون **بسط النسبة** من: رأس مال المصرف (الشريحة الأولى والثانية)، الأسهم الممتازة التي يكون استحقاقها سنة فأكثر، الالتزامات التي يكون استحقاقها سنة فأكثر، الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق و/أو الودائع لأجل التي يكون استحقاقها أقل من سنة والتي يتوقع بقائها لدى البنك في حال حدوث أحداث حرجة. ويتم ضرب البنود المذكورة بمعامل Factor يتراوح من (100% إلى صفر) قبل إدراجها في بسط النسبة.

[51] يتكون **مقام النسبة** من: مجموع قيم الموجودات والبنود خارج الميزانية المحتفظ بها والممولة من قبل المصرف مضروبة بعامل محدد (Factor) حسب نوع البند بحيث يتم إعطاء الموجودات الأكثر سيولة والمتوفرة كمصدر جيد للسيولة (والتي تحتاج إلى حجم أقل من الموجودات المتوفرة) وقت الازمة قيمة معامل أقل من الموجودات التي تعتبر أقل سيولة في ذلك الوقت والتي تحتاج إلى حجم أكبر من الأموال المستقرة.

إلـى توظيفـات البنـك، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار الحاجـة إلـى السـيولة والتـي مـن الممكـن أن تظهـر مـن الالتزامات خارج الميزانية، والهدف من هذه النسبة أن يتوفر لدى البنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها إضافة لذلك ولتقوية وتنسيق الرقابة الدوليّة على مخاطر السيولة، فقد وضعت اللجنة حداً أدنى من أدوات المراقبة (Monitoring tools) وطوّرت مجموعة من المعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار كحد أدنى من أنواع المعلومات التي يجب على السلطات الرقابية استخدامها في الرقابة على مخاطر السيولة، من أهمها:

- مدى تطابق تواريخ الاستحقاق التعاقدي (الفجوة في الاستحقاق التعاقدي للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وخلال فترات زمنية محدّدة).
- تركز مصادر الأموال المقدمة من قبل جهة واحدة من خلال نسبتين:

(حجم الالتزامات/الأموال المقدمة من طرف ثاني مقسمة على إجمالي موجودات المصرف)

و(حجم الالتزامات/الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال إصدار أدوات استثمارية مقسمة على إجمالي موجودات المصرف)

- الأصول غير المرتبطة المتوافرة.
- أدوات الرقابة المرتبطة بالسوق.

وترى الباحثة أنّ تطبيق متطلبات بازل3 تمثل فرص وتحديات للأنظمة المصرفية حيث يرتبط نجاحها في وضع حد أدنى لرأس المال وزيادة السيولة للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقة إضافة لرفع ثقافة إدارة المخاطر المصرفية وتخفيض تذبذباتها داخل القطاع المصرفي، ويستلزم من السلطة الرقابية سن العديد من التعليمات لتسهيل تطبيقها.

الفصل الثالث

المعايير الدوليّة المتكاملة مع مقررات لجنة بازل وانعكاسها على مؤشرات الأداء المصرفي

الفصل الثالث:

المعايير الدوليّة المتكاملة مع مقررات لجنة بازل وانعكاسها على مؤشرات الأداء المصرفي

اتَّخذت لجنة معايير المحاسبة الدوليّة شعار (التوحيد المحاسبي الدولي) كأحد مهامها الأساسية وتمكنت من إصدار العديد من المعايير والنشرات التفسيرية التي ساهمت في إرساء نظام محاسبي موحَّد، ويتناول هذا الفصل عرض للمعايير الدوليّة الخاصة بالأدوات المالية المتكاملة في مضمونها مع مانصت عليه مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الذي دعمت هذه المعايير بهدف رفع معّدلات الأمان وإجراء مقارنات للتقارير الماليّة من أجل الوصول إلى تقييم سليم للأداء المصرفي. **وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:**

المبحث الأول: المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9): الأدوات الماليّة.

المبحث الثاني: المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (7) الخاص بالإفصاحات المتعلقة بالأدوات الماليّة.

المبحث الثالث: المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (13) الخاص بقياس القيمة العادلة.

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء لدى المصارف.

المبحث الأول: المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9): الأدوات الماليّة (Financial Instruments)

3-1-1 مقدمة

تلعب المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة دوراً هاماً ورئيسياً في تسهيل المقارنة بين البيانات الماليّة في أنحاء العالم وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات والشركات متعدّدة الجنسيات، كما تلعب دوراً إيجابياً في جلب الاستثمار الخارجي وسهولة الحصول على التمويل من المؤسسات والمنظمات الدوليّة التي صارت هي أيضاً تعتمد هذه المعايير كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدوليّة[52].

وقد أسندت مجموعة العشرين الاقتصادية G20 إلى واضعي المعايير الدوليّة للمحاسبة مهمة العمل على إيجاد وصياغة مجموعة موحدة من المعايير الدوليّة عالية الجودة أو مايسمى بالمعايير الدوليّة للتقرير المالي (International Financial Reporting Standards (IFRS))، بهدف تحسين جودة التقارير الماليّة وزيادة درجة مصداقيتها وعدالتها للتعبير عن الواقع الفعلي، الأمر الذي من شأنه التأثير على سياسات وضوابط القياس المحاسبي للمخاطر التي تواجه البنوك وفي مقدمتها مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان[53]. حيث أجرى مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) الكثير من التعديلات والتغييرات الجوهرية على معايير المحاسبة الدوليّة وقد نتج عن بعض من هذه التعديلات صدور المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة ذوات الأرقام (IFRS13,9,7) التي اهتمت بالمحاسبة عن الأدوات الماليّة.

---

[52] بن ترادايت، وليد (2018): "**تبني المعايير الدولية للتقارير الماليّة في الدول العربيّة IFRS**"، سلسلة دراسات محاسبية ومالية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، ص63

[53] Hoogervorst, H.(2015): **"Closing the accounting chapter of the financial crisis"**, Deloitte, No. (March 2014), p.2

3-1-2 لمحة عن معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات الماليّة

المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) هو: المعيار الذي حدّد شروط الاعتراف وقياس الموجودات والمطلوبات الماليّة، وبعض العقود لشراء أو بيع الاصناف غير الماليّة، ومن ثم الإفصاح عنها، تم إصداره من قبل مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) في عام 2003، وتم استبداله في عام 2014 بالمعيار رقم (9) والذي أصبح ساريًا في عام 2018.

تم تبنيه من قبل الاتحاد الأوروبي في عام 2004، وفي العام 2005 قدم الاتحاد الأوروبي أيضاً القيمة العادلة وشروط التحوّط للنسخة المعّدلة من معيار المحاسبة الدولي رقم (39). تم تغيير نسخة الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2008 استجابة للأزمة الماليّة الحاصلة في العام نفسه. وأُعتبر المعيار رقم (39) متمماً لأحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (32) والذي تناول الادوات الماليّة: الافصاح والعرض.

3-1-3 هدف ونطاق تطبيق المعيار رقم (9)

لاحقاً لما أفرزته الأزمة الماليّة العالمية 2007 – 2008، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) النسخة النهائية من المعيار رقم (9) (IFRS9) الخاص بالأدوات الماليّة "Financial Instruments" في شهر تموز من العام 2014 كبديل عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، حيث أن الجزء الخاص بالأدوات الماليّة تم إلغائه وبقي الجزء الخاص بالمشتقات الماليّة ساري المفعول.

وقد أُعتبِر المعيار رقم (9)[54] واجب التطبيق اعتباراً من بداية العام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر وتضمّنت متطلباته تغيّراً جوهرياً في محاسبة الأدوات الماليّة وإعداد التقارير ذات الصلة وقد اعتُبر هذا التغيّر الأصعب من نوعه في تاريخ المحاسبة المصرفية، وذلك لما له من آثار هامة على مُختلف أصحاب المصالح مثل: المستثمرين والسلطات الرقابية والمحللين الماليين.

---

[54] في العام 2008 أدرج مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروع استبدال المعيار رقم (39) ضمن جدول أعماله، وفي العام 2009 أصدر المجلس المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة (نموذج جديد للتصنيف والقياس للموجودات الماليّة)، في العام 2010 تم الإعلان عن متطلبات المطلوبات الماليّة وإلغاء الاعتراف (الاستبعاد)، وفي العام 2013 تم إضافة محاسبة التحوّط.

3-1-3-1 هدف المعيار(IFRS9):

1) جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلق "بالأدوات الماليّة: الإعتراف والقياس" وذلك استجابة لدروس الأزمة الماليّة العالمية (منتصف 2007- 2010) التي اتضح أن أحد أسباب انتشارها هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها، أما المعيار رقم (9) فيتطلب احتساب مخصّصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم القدرة على السداد من جانب العملاء وفق التوقعات والتغيرات الاقتصادية وذلك للتحوّط لها مسبقاً، ومن هنا نشأ التفكير في ضرورة تحديد مخصّصات حتى على الديون الجيدة[55].

2) وضع أهداف طويلة الأمد لتحسين وتسهيل التقرير عن الأدوات الماليّة وتسهيل المحاسبة عنها، بحيث يُمكن ذلك من عرض معلومات ملائمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات الماليّة بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة[56].

3) تطبيق المعيار (9) يمثل خطوة جيدة للحماية من المخاطر من جهة وزيادة الثقة بالمنشأة أو المؤسسة من جهة أخرى. وبالنسبة للبنوك ستعزز ثقة المودعين في البنوك لأنها تحمل ضمانات أكثر وحماية أوفر من السابق[57] كما أنها ستؤدي لتشديد شروط الإقراض مما يمثل حماية للبنوك من المخاطر التي تتعلق بعدم إيفاء المقترضين بالتزاماتهم الماليّة.

---

[55] Reitgruber, Wolfgang (2015): **"Methodological thoughts on expected loss estimation for IFRS 9 impairment : hidden reserves, cyclical loss predictions and LGD backtesting**", Forthcoming in Credit Technology, Vol. V3, p2.

[56] أبودلو، موسى نبيل موسى (حزيران 2021): **"أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) (الأدوات الماليّة) على القوائم الماليّة لشركات التأمين الأردنية"**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ص17.

[57] شحاته، محمد موسى علي (2019): "**انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS9) ومقررات بازلIII على تصنيف محفظة القروض المصرفية، مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية**"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد 1، دار المنظومة، ص451.

3-1-3-2 نطاق المعيار (IFRS9):

شمل المعيار رقم (9) كافة الأدوات الماليّة التي كانت تتم محاسبتها وفقاً للمعيار رقم (39)، ويُضاف إلى ذلك أنّ متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار (9) قد شملت الالتزامات الماليّة خارج بيان المركز المالي (التزامات القروض والكفالات والاعتمادات ...) وأصول العقود المشمولة بمعيار إعداد التقارير الماليّة الدولي رقم 15 (IFRS15) والذمم الناجمة عن التأجير المشمولة بمعيار إعداد التقارير الماليّة الدولي 16 (IFRS16).

3-1-4 المتطلبات الرئيسة للمعيار رقم (9)

أتى المعيار رقم (9) على ثلاث مستويات تتمثل في: التصنيف والقياس " classification and Measurement"، وانخفاض القيمة "Impairment"، ومحاسبة التحوّط "Hedge Accounting"

3-1-4-1 التصنيف والقياس

وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) كانت عملية التصنيف والقياس تتم من خلال توزيع الأدوات الماليّة على أربع فئات وهي:

1) الأدوات المحتفظ بها للاستحقاق "HTM" "Held to Maturity": هي موجودات مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت وللمنشأة نيّة وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، عدا عن القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة.

2) الأدوات المحتفظ بها للمتاجرة "FVTPL" "Fair Value Through Profit and Loss": هي الموجودات أو المطلوبات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التعامل، وتعتبر الموجودات الماليّة المشتقة والمطلوبات الماليّة المشتقة دائماً أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة إلا إذا حُددت بأنها أدوات تحوّط.

3) الأدوات المتوفرة للبيع "AFS" "Available for Sale": هي تلك الموجودات الماليّة التي ليست قروضاً وذممـاً مدينـة أوجدتها المنشأة أواستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة.

4) القروض والذمم التي أحدثتها المنشأة "L&R" "Loans and Receivables": هي الموجودات الماليّة التي أوجدتها المنشأة بتوفير الأموال والبضائع أو الخدمات مباشرة للمدين عدا عن تلك التي تم إيجادها بهدف بيعها مباشرة أو على المدى القصير والتي يجب تصنيفها على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة وهي لا تدخل ضمن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق ولكن تصنَّف بشكل منفصل بموجب هذا المعيار.

وقد استبدلت هذه الفئات بثلاثة وفقاً للمعيار رقم (9) وهي:

1) الأدوات التي تُقاس بالتكلفة المُطفأة "Amortized Cost" "AC"،

2) الأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل "Fair Value Through Profit and Loss" "FVTPL"،

3) الأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر "Fair Value Through Other Comprehensive Income" "FVOCI"،

وهي مشابهة إلى حدٍّ ما لتلك المُستخدمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) إلّا أنّ أساس التصنيف قد اختلف، حيث استند مجلس المحاسبة الدوليّة وفقاً للمعيار رقم (39) إلى تعريف كل فئة وغرض المصرف من شراء/إنشاء الأدوات الماليّة، في حين استند المجلس وفقاً للمعيار رقم (9) إلى اتجاهين يُستخدمان لتحديد كيفية تصنيف وقياس الأصول الماليّة هما[58]:

1) نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول الماليّة (Business Model)؛

2) خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول الماليّة (Contractual cash flows)

---

[58] Michael, Page (2014): "**Business Models as a Basis for Regulation of Financial Reporting**", Journal of Management and Governance, Vol.18, Issue.3.

ويعتمد الاتجاه الأول على الطريقة التي تدير بها المنشأة أصولها الماليّة بغرض توليد التدفقات النقدية وذلك بالمحافظة على القيمة الزمنية للنقود، ويتم تحديد هذا النموذج من خلال الأهداف والنشاطات التي تسعى الشركة لتحديدها، ومن خلال تقييم نموذج الأعمال على مستويات متعددة، فإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية يتم تصنيف الأصول الماليّة بالكلفة المطفأة، وإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصل لاحقاً يتم تصنيف الأصول بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى شراء وبيع ونشط يتم تصنيف الأصول الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، أما فيما يتعلق بالخصائص التعاقدية للتدفق النقدي للأصل المالي (اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة حصراً) فيجب التدقيق بتفاصيل المدفوعات التعاقدية وهل هذه المدفوعات مقتصرة على سداد أصل الدين والفوائد الاعتيادية فقط (SPPI) (Solely payments of principle and interest)، والفائدة المقبولة هي التي تتألف فقط من القيمة الزمنية (Time Value) ومخاطر الائتمان (Credit Risk)، كما لم يسمح المعيار رقم (9) بتصنيف وقياس أدوات حقوق الملكية إلّا بالقيمة العادلة، في حين أنّ المعيار رقم (39) كان قد سمح بتصنيف وقياس بعض أدوات حقوق الملكية غير المُدرجة في الأسواق الماليّة بالتكلفة.

وتطلب المعيار رقم (9) بالنسبة للالتزامات الماليّة داخل بيان المركز المالي المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، الاعتراف بفروق القيمة العادلة لهذه الالتزامات ضمن بيان الدخل الشامل الآخر، في حال كانت ناجمة عن تغيّر مخاطر المصرف المُصدر؛ ولم يسمح المعيار رقم (9) بتغيير تصنيف الالتزامات الماليّة مُطلقاً، وكذلك الأصول من أدوات حقوق الملكية، في حين سُمح بتغيير تصنيف الأصول الماليّة من أدوات الدين لاحقاً لتغيير نموذج الأعمال. ويبين الشكل البياني رقم (2) أدناه ملخّص حول كيفية تحديد نموذج العمل[59]:

---

[59] اللجنة العربيّة للرقابة المصرفية (2017): "**المعايير الدولية للتقارير الماليّة وانعكاساتها على الرقابة المصرفية: تطبيق المعيار رقم 9**"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربيّة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتحدة، ص9.

الشكل البياني رقم (2) ملخّص حول كيفية تحديد نموذج العمل

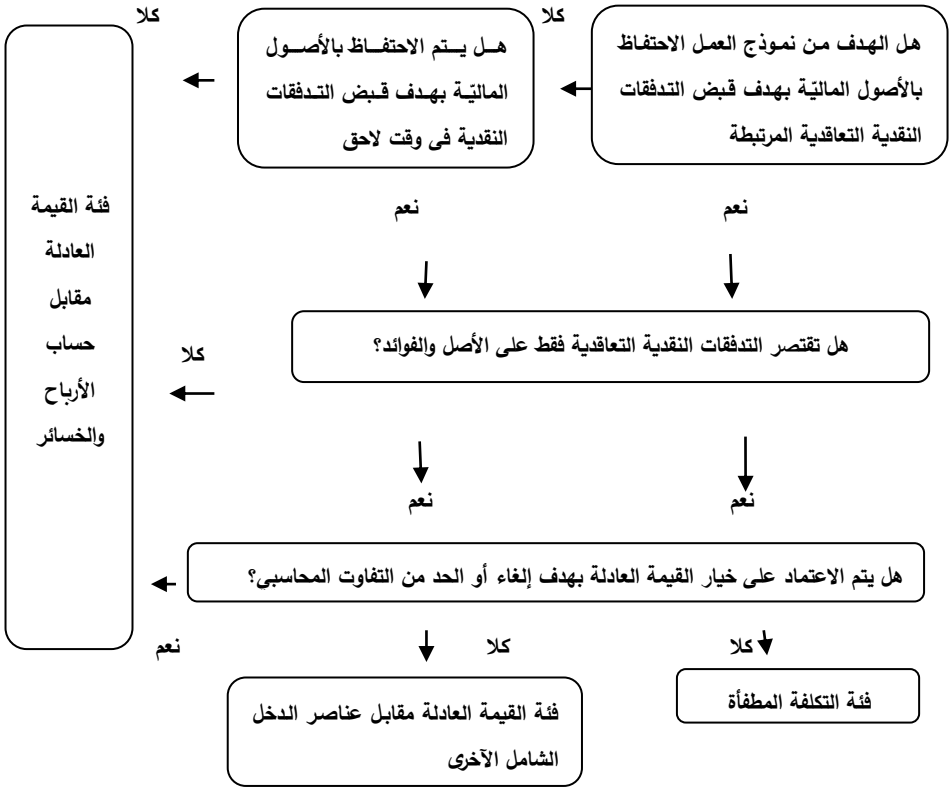

وهناك العديد من التحديات التي قابلت تطبيق المعيار رقم (9) ومنها حاجة المنشأة إلى تقييم كل الأدوات الماليّة التي ستتأثر ببدائل القياس وفقاً لهذا المعيار وبالتالي لابد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية بتلك المنشآت بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة تصنيف الأصول الماليّة التي أُعدت وفقاً لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لتصنيف آخر بالتكلفة المطفأة، وكذلك تعقيد إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق الماليّة بخضوعها للفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الأصول[60]. وعلى الرغم من أن الهدف من إصداره هو خفض درجة تعقيد قياس وتصنيف الأدوات الماليّة إلاّ أنّ هناك صعوبة في فهم وتطبيق هذا المعيار لأنه يتطلب إصدار الاحكام المهنية بدرجة كبيرة، وأكثر الأمور المعقدة هو: تصنيف الأصول الماليّة نتيجة التغيرات في نماذج الأعمال والتعديلات في خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأداة.

---

[60] حمد، محمد المهدي الأمير (2019): "**الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير الماليّة IFRS9 على أنظمة المعلومات المصرفية**"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 23، العدد 2، ص16.

3-1-4-2 انخفاض القيمة:

لم يكن الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة مسموحاً وفق المعيار رقم (39) إلّا في حال وجود دليل واضح على حدوث هذه الخسائر "Incurred loss Model"، وذلك بناءً على المؤشرات والظروف الحالية والتاريخية دون الأخذ بالاعتبار الظروف والمعلومات المستقبلية، ويُضاف إلى ذلك أنّ المعيار رقم (39) سمح بعدة طرق أو نماذج لاحتساب خسائر انخفاض القيمة وشمل في ذلك أدوات حقوق الملكية المُصنّفة ضمن فئة الأدوات الماليّة المتاحة للبيع؛ بالمقابل لم يسمح المعيار رقم (9) إلا بنموذج موحد لاحتساب خسائر انخفاض القيمة لكافة الأدوات الماليّة باستثناء أدوات حقوق الملكية مهما كان تصنيفها، كما أوجب هذا المعيار الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة منذ الاعتراف الأولي وعند إعداد البيانات الماليّة حتى في حال عدم وجود دليل واضح على حدوث الخسائر، وذلك بالاستناد إلى كافة المعلومات المعقولة وذات الصلة التاريخية والحالية والمستقبلية المتوقعة؛ ويتم ذلك إما من خلال معلومات السوق المتاحة والتي تعكس التوقعات المستقبلية أو المعلومات الداخلية التاريخية المعّدلة لتعكس التوقعات المستقبلية والتي غالباً ماتقوم بها الشركات الكبرى والبنوك، وفي حالة عدم توفر معلومات السوق أو المعلومات التاريخية فإنه يتم استخدام نموذج داخلي لحساب معّدل التعثر في ضوء معّدلات التعثر للشركات الأخرى أو المعلومات التي تحتوي عليها القوائم الماليّة بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى، وتنقسم هذه النماذج الداخلية إلى نماذج هيكلية مثل: نموذج Merton (1974)، ونموذج تسعير الخيارات Black and Scholes (1973)، ونماذج غير هيكلية (تحليلية) مثل: نموذج Altman et al. (1977)[61].

3-1-4-3 محاسبة التحوّط:

يعّد الهدف الرئيسي لنموذج محاسبة التحوّط هو: تقديم أو عرض المعلومات في القوائم الماليّة وتأثير أنشطة التحوّط على إدارة مخاطر المنشأة التي تستخدم الأدوات الماليّة وكيفية استخدامها لهذه الأدوات الماليّة

---

[61] Delgado, D., Morales, J., & Zamora, C. (2020): **"IFRS 9 Expected Loss: A Model Proposal for Estimating the Probability of Default for Non-Rated"**, Revista de Contabilidad, Spanish Accounting Review, 23(2), p181.

في إدارة مخاطرها[62]. ويُعرف المشتق على أنه: أداة مالية تتغير قيمتها استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر الصرف الاجنبي أو مؤشر الاسعار أو تقييم ائتمان أو مؤشر ائتمان أو تغيرات مماثلة. ولا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو صافي استثمار مبدئي صغير متعلق بأنواع أخرى من العقود لها نفس الاستجابة للتغير في ظروف السوق. وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي[63]، ووفقاً للمعيار رقم (9) لايتم فصل المشتق الضمني "Embedded Derivatives" عن الأصل المُضيف "Host Asset" فيما إذا كان هذا الأصل مشمولاً بنطاق تطبيق المعيار رقم (9) ويتم تصنيف وقياس العقد الهجين "Hybrid" كاملاً، الأمر الذي انعكس في تحسين عملية قياس وتصنيف الأصول المُضيفة للمشتقات الضمنية عن ما كانت عليه وفقاً للمعيار رقم (39).

3-1-5 منهجية قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

تشير الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى "التقدير المرجح – بالوزن للخسائر الائتمانية (القيمة الحالية للعجز النقدي) عبر العمر المتوقع للموجودات الماليّة"، وبما أن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ بالحسبان قيمة وتوقيت الدفعات الماليّة، فإن الخسائر الائتمانية سوف تظهر حتى لو توقعت الوحدة الاقتصادية استلام كامل مبلغ الدفعة بتاريخ لاحق لتاريخ الحق التعاقدية، وهي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة "أي الفرق بين القيمة الحالية للتدفق النقدي التعاقدي المستحق للوحدة الاقتصادية بناءً على العقد وبين التدفق النقدي التي تتوقع أن تستلمه الوحدة الاقتصادية"[64]، وهناك ثلاث مناهج للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة هي:

---

[62] مبارك، سهام عبد المنجي (2017): "**دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات المحاسبة عن عمليات التحوّط وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبة المصري المناظر رقم (26)**"، بحث قُدم في المؤتمر العلمي لقسم المحاسبة والمراجعة يومي 6-7 مايو في مصر بعنوان دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص788.

[63] سليم، حكمت (2017): "**معايير التقارير الماليّة الدولية (معايير المحاسبة الدولية سابقاً)**"، اتحاد المصارف العربيّة، برنامج تدريبي من 26 شباط لغاية 1 آذار، الشيراتون، دمشق، الجمهورية العربيّة السوريّة.

[64] IASB (2010): "International Financial Reporting Standard (9), Financial Instruments", p.435.

1) المنهج العام (The general approach): يقوم هذا المنهج على وجود نموذجين للقياس ويتوقف الأخذ بأيّ منهما على وجود زيادة ائتمانية جوهرية من عدمه.

2) المنهج المبسط (The simplified approach): بموجب هذا المنهج وبخلاف المنهج العام تطبق المنشأة نموذج واحد وهو الخسائر الائتمانية المتوقعة للعمر الإفتراضي للأداة الماليّة اعتباراً من تاريخ أول تقرير مالي بعد الاعتراف الأولي، وذلك بغض النظر عمّا إذا كانت هناك زيادة ائتمانية جوهرية من عدمه وقد حدّد المعيار رقم (9) الحالات التي يتم فيها تطبيق هذا المنهج (مثل بعض المبالغ المستحقة من تطبيق المعيارين الدوليين للتقارير الماليّة رقم 15 و17).

3) منهج الشراء أو الاقتناء بقيمة ائتمانية مضمحلة (The purchased or originated credit impaired approach): قد تقوم المنشأة بشراء أو اقتناء أصل بقيمة مالية أقل من قيمته الاسمية وذلك نظراً لاضمحلال الجدارة الائتمانية للمقترض، وبالتالي فإن المنشأة ونتيجة لهذه المخاطرة تقوم بدفع عوض مالي مقابل الاقتناء يتناسب مع درجة الجدارة الائتمانية المضمحلة، حيث أفرد المعيار رقم (9) بنداً مستقلاً لهذا النوع من الأصول وأوجب على المنشأة في تاريخ التقرير أن تعترف فقط بالتغيرات المجمعة في الخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي من تاريخ الاعتراف الأولي على أنه مخصّص خسائر للأصول الماليّة المشتراة أو المقتناة بقيمة ائتمانية مضمحلة. وأن تعترف في كل تقرير مالي بمبلغ التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي على أنه مكسب أو خسارة الهبوط.

وتطبق منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9) في البنود التالية: (باستثناء ماتم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

- المطالبات الائتمانية على المصارف والمؤسسات الماليّة (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات المصرف مثل الحوالات، خطابات الضمان والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).
- الموجودات الناتجة عن العقود والتي تدخل ضمن متطلبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (15).
- الذمم الماليّة المرتبطة بعقود الإيجار ضمن متطلبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (16).
- خطابات الضمان المنصوص عليها ضمن متطلبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9).
- الذمم الماليّة التجارية.
- تعهدات منح القروض أو السقوف مع التزام قائم لتمديد أو زيادة الائتمان.

3-1-5-1 مراحل تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمنهج العام:

يُشير المعيار رقم (9) إلى أن الهدف من متطلبات الهبوط هو: الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي لجميع الأدوات الماليّة التي يوجد بها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي سواء تم تقييمها على أساس فردي أو جماعي، مع الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك المعلومات المستقبلية وبحيث تقوم المنشأة في كل تاريخ تقرير بتكوين مخصّص يقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفي حال لم تكن المخاطر الائتمانية على أداة الماليّة في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي يجب على المنشأة أن تُكون مخصّص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً. وقد أوجب المنهج العام[65] "General Approach" احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة "Expected Credit Losses (ECL)" على ثلاث مراحل تمثل مستويات لمخاطر الائتمان، يتم من خلالها تصنيف الأدوات الماليّة حسب درجة مخاطرها تمهيداً لتقدير الخسائر المتوقعة وتشمل:

1) المرحلة الأولى الأدوات الماليّة عند الاعتراف الأولي أو تلك التي لم تتعرّض لزيادة هامة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي.

---

[65] الطريقة الشائعة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

2) المرحلة الثانية الأدوات الماليّة التي شهدت زيادة هامة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي ولكن لم يتوفر دليل واضح على انخفاض قيمتها.

3) في حين تشمل المرحلة الثالثة الأدوات الماليّة التي انخفضت قيمتها.

تُحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثنا عشر شهراً بالنسبة للأدوات الماليّة في المرحلة الأولى وعلى مدى العمر المتبقي للأصل المالي في المرحلتين الثانية والثالثة، وتتمثل هذه الخسائر بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها، وتحتسب القيمة الحالية المذكورة باستخدام معدّل الفائدة الفعّال "EIR" عند الاعتراف الأولي (الأصلي)، أو باستخدام معّدل الفائدة الفعّال المُعدّل بالمخاطر بالنسبة للأدوات الماليّة التي تكون منخفضة القيمة عند الشراء أو المنح.

ولم يحدد المعيار رقم (9) تعريفاً واضحاً للتعثّر، وكذلك لم يُحدد الضمانات المقبول لأغراض مخففات المخاطر ولكنه أشار إلى مجموعة من العوامل التي توفر دليلاً موضوعياً على حصول تعثر ائتماني منها على سبيل المثال[66]:

- يواجه العميل صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في المؤشرات الماليّة أو التشغيلية).
- تأخر العميل في سداد التزاماته التعاقدية لمدة تزيد عن /90/ يوماً.
- قيام المصرف بإعدام جزء من الالتزامات التعاقدية المترتبة على العميل، لأسباب تتعلق بصعوبات مالية تواجه العميل أو عدم قدرته على سداد كامل الالتزامات في مواعيدها.
- عدم وجود سوق نشطة للأدوات الماليّة بسبب صعوبات مالية يواجهها الطرف المدين.

3-1-5-2 مكونات نموذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة:

يمكن تعريف نموذج الخسائر المتوقعة بأنّه[67]: "النموذج الذي يعكس التدفقات النقدية الحقيقية كونه يأخذ بالحسبان الخسائر المستقبلية المتوقعة عند احتساب مخصّصات خسائر الائتمان، مما يُظهر الأصل المالي

---

[66] حمادة، رشا وعربيد، نضال (2020): "محاسبة متخصصة (2)"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص50

بالقيم الاقتصادية الحقيقية". وقد أوجب المعيار رقم (9) استخدام عدد من المدخلات (Paramaters) عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة سواء للتعرضات المصنفّة في المرحلة الأولى أو تلك المصنفّة في المرحلتين الثانية والثالثة وهي:

1. احتمالية التعثر (PD)[68](Probabiltiy of default): عبارة عن تقدير لاحتمالية التعثر خلال فترة زمنية محددة، وعادة مايتم تقدير احتمال التعثر من قبل البنوك الكبرى بناءً على نماذج خاصة أو داخلية وتعتبر النماذج التالية هي أكثر النماذج المستخدمة بشكل متكرر لتقدير احتمال التعثر[69]:

1) المشاهدات اللحظية (PIT) (Point in time): يقدم هذا النموذج تقييماً لاحتمال تعثر المقترض عن السداد في وقت معين على مدى زمني قصير نسبياً أو أقل من سنة استناداً إلى المؤشرات الاقتصادية الحالية، وبالتالي فإن هذا المنهج يعتبر شديد التقلب والحساسية نتيجة إمكانية أن يتغير هذا التقييم إلى حد كبير على مدار الدورة التجارية، حيث تتباين تقديرات احتمال التعثر بشكل ملحوظ في حالات الازدهار عنها في فترات الركود الاقتصادي.

2) خلال فترة (TTC) (Through the cycle): يركز هذا النموذج على المدى طويل الأجل ويقوم بشكل أساسي بتحييد آثار الظروف الدورية الحالية من خلال الاعتماد على معلومات حول العميل ومؤشرات الاقتصاد الكلي لفترات طويلة غالباً 5 سنوات، وبالتالي يؤدي إلى تقديرات أكثر استقراراً وأقل تقلباً وحساسية، وذلك على عكس منهج المشاهدات اللحظية (PIT).

---

(67) علي، هالة فضيل حسين (2021): **"تقييم جودة مخصصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة– دراسة تطبيقية"**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 12، العدد 1، ص31

(68) يعتمد المصرف عند احتساب احتمالات التعثر على: (احتمالات التعثر المنشورة من قبل وكالات التصنيف الرئيسة الثلاث Moody's, Fitch, Standard & Poor's ، ونماذج التعثر Default Models التي تستخدم أساليب توزيعات الخسائر الائتمانية Credit Default Swap (CDS) spread لحساب احتمالات التعثر داخلياً، واحتمالات التعثر على أساس معدل التعثر التاريخي على مدار من 3 إلى 5 سنوات سابقة معدلة بالمعلومات المستقبلية لمؤشرات الاقتصاد الكلي متضمنة أثر اختبارات الضغوط ونتائجها)

(69) Brkovic, M (2017): **"IFRS 9 implementation in banks and macroeconomic scenarios: Some methodological aspects"**, Bankarstvo, 46(3), 36-51.

3) المختلط (Hybrid): ويعتبر هذا النموذج مزيج من النموذجين السابقين وهو مايعني أن تقديرات احتمال التعثر (PD) أصبحت وفقاً لمعّدلات التعثر طويلة المدى وفي نفس الوقت تم تعديلها لتعكس الظروف الاقتصادية الحالية.

2. التعرض للخطر (EAD)[70](Exposure at default): عبارة عن تقدير لإجمالي قيمة الدين عند التعرض لمخاطر التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على قيمة التعرض بعد تاريخ التقرير (مثلاً سداد أقساط تتضمن أصل وفائدة مما يخفض قيمة التعرض، أو استغلال العميل لسقوف غير مستغلة وملتزم بها قانونياً من قبل البنك مما يزيد قيمة التعرض عن الحد أو الرصيد القائم).

3. نسبة الخسارة عند التعثر (LGD)[71](Loss given default): هي تقدير لنسبة الخسارة عند التعثر بناءً على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية التي ستستحق وبين التدفقات التي يتوقع البنك تحصيلها من الضمانة، ويؤخذ هذا الفرق كنسبة من التعرض للمخاطر بالنسبة للدين، ويمكن استخدام أحد المنهجين التاليين[72]:

-**المنهج الأساسي:** هو أن تفرض السلطة الرقابية نسبة محددة للخسائر التي يمكن أن تنشأ عن فشل العملاء، حيث يراعى في تحديد هذه النسبة قيمة الضمانات التي يمكن للبنك تسييلها في حال الفشل.

- **المنهج المتقدم:** يحدد البنك الخسائر الناشئة عن فشل العملاء بالنسبة لكل قرض على حدةٍ آخذاً بعين الاعتبار أنّه في حال قيام البنك بحساب حجم الخسائر التي قد تنجم عن عدم السداد

---

[70] تقوم المصارف أيضاً عند تحديد قيمة المديونية عند التعثر بمراعاة التسهيلات والالتزامات غير المباشرة، وباحتساب هذه المديونية من خلال قيمة القرض بعد استبعاد القيمة العادلة للضمانات الماليّة.

[71] يتم في ضوء مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية تطبيق معدل 45% على الأقل عند حساب معدل الخسارة عند التعثر للقروض والتسهيلات الائتمانية وأدوات الدين.

[72] عمرو، محمد توفيق (2006): **" إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي"**، رسالة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الماليّة والمصرفية، تخصص الإدارة الماليّة، الأردن، ص47.

باستخدام تقديراته الخاصة، أي يكون على استعداد للوفاء بمتطلبات رأس المال وفقاً لما تراه السلطة الرقابية.

4. سعر الخصم (DR): (Discount rate) يستخدم هذا السعر لاحتساب القيمة الحالية للخسارة.

ينبغي أن تقوم البنوك بتطوير نماذج دقيقة لتقدير معلمات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والنظر في التوجيهات المستقبلية بشأن مخاطر الائتمان، كما أنه لابد من وضع إجراءات لتقييم اعتمادية هذه النماذج بشكل دوري خاصة الضوابط والمحدّدات التي تم استخدامها لتقدير احتمال التعثر وأنها تستند إلى العديد من العوامل والمؤشرات وأهمها: معّدلات التعثر التاريخية (Historical Loss Rates) مضافاً لها العلاقة مع مؤشرات الاقتصاد الكلي، والأوضاع الحالية للقروض والتسهيلات الائتمانية/لأدوات الدين وكذلك التنبؤات المستقبلية الكلية والجزئية، وذلك بغرض تعديل معّدلات الخسارة التاريخية إلى معّدلات تطلعية[73].

وعليه يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل الثلاث وبعد الأخذ بعين الاعتبار المدخلات السابقة وفقاً لما يلي:

- المرحلة الأولى (احتمال التعثر× التعرض عند التعثر× الخسارة المفترضة في حال التعثر) خلال فترة 12 شهراً[74].
- المرحلة الثانية: (احتمال التعثر× التعرض عند التعثر× الخسارة المفترضة في حال التعثر) على مدى عمر الأداة الماليّة[75].
- المرحلة الثالثة: (التعرض عند التعثر× الخسارة المفترضة في حال التعثر) على مدى عمر الأداة الماليّة.

مع توجب أخذ عامل الخصم بعين الاعتبار بالنسبة للمعادلات الثلاث من خلال ضرب مخرجات كل معادلة بعامل الخصم عن الفترة.

---

[73] KPMG, (February 2022): **"Does ECL measurement appropriately reflect the impact of economic uncertainty?**", https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2020/03/covid-19financial-instruments-2a.html.

[74] 12 Months Expected Credit Losses.

[75] Life time Expected Credit Losses.

وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الكلية: حاصل جمع الخسائر الائتمانية المتوقعة على المستوى الفردي بالنسبة لمحفظة الشركات، بالإضافة للخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة التجزئة على المستوى الكلي ويوضح الشكل رقم (3) أدناه[76] مراحل التصنيف الائتمانية الثلاث واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى جودة الائتمان للموجودات:

الشكل البياني رقم (3) مراحل احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
الأصول المحصلة (Performing)	الأصول تحت التحصيل (Under Perorming)	الأصول غير المحصلة (Non-Performing)
الاعتراف الأولي	زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان	انخفاض القيمة الائتمانية للأصول
الخسارة المتوقعة= احتمال التعثر لمدة 12 شهراً × القيمة الحالية للخسارة عند التعثر	الخسارة المتوقعة= احتمال التعثر خلال العمر المتوقع × القيمة الحالية للخسارة عند التعثر	الخسارة المتوقعة= احتمال التعثر خلال العمر المتوقع × القيمة الحالية للخسارة عند التعثر
إيرادات الفائدة	إيرادات الفائدة	إيرادات الفائدة
معّدل الفائدة الفعّال على أساس القيمة الدفترية	معّدل الفائدة الفعّال على أساس القيمة الدفترية	معّدل الفائدة الفعّال على أساس التكلفة المستهلكة المعّدلة

وترى الباحثة أنّ من أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة هو تحديد إذا ماكانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

---

(76) Beerbaum, D. and Sammar, A (2015): **"Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9 and Implications for Financial Institutions"**, International Journal of Economics, Vol. 4 No. 9, p.9.

3-1-5-3 تأثير نموذج الخسارة المتوقعة وفقاً للمعيار رقم (9) على رأس المال الرقابي

في إطار التعاون بين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) تم وضع متطلبات المعيار رقم (9) (IFRS9) بشكل يتوافق مع متطلبات بازل3 بهدف تعزيز قوة المصارف والحد من حالات التعثر والانهيار كما حدث خلال الأزمة الماليّة في العام 2008، إذ استهدفت متطلبات بازل3 جانب الخسائر الائتمانية غير المتوقعة من خلال معيار كفاية رأس المال والرافعة التشغيلية، أما المعيار رقم (9) أخذ جانب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال احتساب مخصّص التدني وتطبيق مفهوم القيمة العادلة[77]، وإن تقديم المعيار رقم (9) النموذج الجديد لانخفاض القيمة والتحوّط يتسق إلى حد كبير مع التوجهات الاحترازية المتمثلة بمتطلبات بازل للرقابة المصرفية مما يمّكن من خلق نوع من التكامل بين كلٍ من المتطلبات المهنية المحاسبية والمتطلبات التنظيمية بهدف توفير معلومات تُمكن من التنبؤ بالخسائر المستقبلية بغرض التخفيض من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي، وبالمقارنة بين الإطار التنظيمي لبازل3 والإطار المحاسبي للمعايير الدوليّة للتقرير المالي IFRS بشكل عام للقطاع المصرفي، نجد أنها تتقاطع كثيراً من حيث الأهداف إلاّ أنّ جوهر الاختلاف بينهما تتمثل في أنَّ المعايير التنظيمية تهدف إلى تعزيز الأمن والسلامة للبنوك والنظام المصرفي، في حين تهدف المعايير المحاسبية إلى خدمة المصلحة العامة من حيث دقة الاعتراف والقياس وتعزيز الإفصاح عن المعاملات الاقتصادية للبنوك[78]،

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إرشادات رقابية عديدة بالنسبة لتطبيق ماجاء في المعيار رقم (9) بشأن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث ركّزت اللجنة على أنَّ تطبيق المتطلبات الجديدة سوف يعني أنَّ عدم تكوين المخصّصات لأيّ أداة مالية سيكون نادراً نظراً لأن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يكون من خلال الترجيح الاحتمالي للمبلغ ليعكس بشكل مستمر احتمالية تحقق الخسائر الائتمانية، وأكدت اللجنة أنّه يمكن

---

[77] هاشم، صدام كاطع وحسين، ازهار حسن (2020): "**تحديات تطبيق معيار التقارير المالي رقم (9) في المصارف ودور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيقه**"، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، المجلد 1، العدد 1، العراق، ص5.

[78] Cipullo, N. and Vinciguerra, R.(2014): "**Basel III VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting**", Universal Journal of Accounting and Finance, Vol. 2 No.2, p50.

أن يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة لبعض الأدوات التي لم تستحق بعد، وبالتالي فإنّه من الأهمية أنَّ تأخذ البنوك في اعتبارها أنَّ تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يعتبر نقطة بداية للوقوف على الاضمحلال في الوقت المناسب، وذلك قبل الوقوف على أدلة موضوعية تُظهر التأخر في السداد[79]، ويُلخص الجدول رقم (5) أدناه[80] مخصّصات التدني (الاضمحلال) في ظل الأساليب المختلفة لقياس مخاطر الائتمان وفقاً لمقررات بازل، والتحليلات إذا ماكانت البيانات المستخدمة أو غير المستخدمة لنمذجة الخسارة المتوقعة وفقاً للأساس الرقابي يمكن استخدامها لنموذج الخسارة المتوقعة بموجب المعيار رقم (9):

الجدول رقم (5) مخصّصات التدني حسب أسلوب قياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل وإمكانية استخدام البيانات لدى تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة في المعيار رقم (9)

أسلوب قياس الائتمان	طريقة احتساب مخاطر الائتمان	المخصّصات لعلاج الخسارة	إمكانية استخدام IFRS
الأسلوب المعياري	أوزان المخاطر المنصوص عليها من السلطة الرقابية تستخدم لاحتساب راس المال الرقابي	إذا حدث خسارة وتم الإبلاغ، يتم تكوين مخصّص غير منتظم خصماً على قائمة الدخل، وبالتالي تؤثر تأثيراً مباشراً في الشريحة الأولى لرأس المال (Tier1) مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة إذا لم يحدث حدث الخسارة، ويتم احتساب مخصّص عام على مجموعة المخاطر الائتمانية يُدرج بالشريحة الثانية لراس المال في حدود 1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية (RWA)	البيانات المستخدمة في حساب رأس المال الرقابي لا يدعم البيانات المطلوبة لإجراء العمليات المحاسبية تحت IFRS
أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي لقياس مخاطر الائتمان	تقديرات البنك الخاصة باحتمال التعثر PD على مدى فترة زمنية مدتها سنة واحدة، والخسارة عند التعثر LGD، والتعرض عند التعثر EAD، وفترة الاستحقاق M، المنصوص عليها وفقاً للتعليمات الرقابية عند	مقارنة المخصّص المكون بالخسارة المتوقعة إذا كانت الخسارة المتوقعة أكبر من المخصّص المكون فإن تلك الزيادة سيتم تخفيض رأس المال الرقابي بها بالطرح من القاعدة الرأسمالية. إذا كانت الخسارة المتوقعة أقل من المخصّصات فإن الزيادة في المخصّص سيتم الاعتراف بها في الشريحة الثانية للقاعدة	البيانات المستخدمة في تقديرات احتمال التعثر PD وفقاً للأساس الرقابي يمكن استخدامها لإجراء العمليات الحسابية وفقاً للأساس المحاسبي تحت المعيار IFRS9 ولكن بعد التعديلات الهامة.

---

[79] أحمد، وفاء يوسف (2016): **"أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات الصلة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"**، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، المجلد20، العدد4، ص79.

[80] اللجنة العربيّة للرقابة المصرفية (2018): **"الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة"**، العدد 84، ص38.

	احتساب رأس المال الرقابي.	الرأسمالية في حدود 6.0 من الائتمان مرجح بأوزان.	
أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم لمخاطر الائتمان	وتستخدم تقديرات البنك الخاصة من M,EAD,LGD,PD على مدى فترة زمنية سنة واحدة لحساب رأس المال الرقابي.	مقارنة المخصّص بالخسارة المتوقعة: إذا كانت الخسارة المتوقعة أكبر من المخصّص المكون فإن تلك الزيادة سيتم تخفيض رأس المال الرقابي بها بالطرح من القاعدة الرأسمالية. إذا كانت الخسارة المتوقعة أقل من المخصّصات فإن الزيادة في المخصّص سيتم الاعتراف بها في الشريحة الثانية للقاعدة الراسمالية في حدود 0.6% من الائتمان مرجح بأوزان.	البيانات المستخدمة في قياس احتمال التعثر PD، والخسارة عند التعثر LGD، والتعرض عند التعثر EAD، يمكن استخدامها لتقدير خسائر الائتمان في ضوء المعيار IFRS9.

ومما سبق تستخلص الباحثة أنّ كل من مقررات لجنة بازل3 ومتطلبات المعيار رقم (9) أكدت على ضرورة اعتماد نماذج الأعمال والمنهجيات التي تُستخدم للتطبيق في ضوء الاستراتيجية التي يتبناها البنك، بالإضافة إلى أهمية اعتماد نظام تصنيف ائتماني داخلي لكل بنك (Internal Credit Rating System)، يتضمن احتمالية التعثر التي تعكس كل درجة من درجات هذا التصنيف وكذلك اعتماد منهجية احتساب كل من معّدل الخسارة عند التعثر وقيمة المديونية عند التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتأكد من توفر البيانات التاريخية والمستقبلية المستخدمة والتحقق من جودتها.

3-1-6 الإفصاحات التي يتطلبها المعيار رقم (9)

يستمد الإفصاح الدوري والكافي والمستمر عن الخسائر الائتمانية في البنوك أهميته من طبيعة الخدمات الماليّة التي يقدمها القطاع المصرفي كوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية، ومن تعدد وتنوع الجهات المستفيدة من معلومات القوائم والتقارير الماليّة، لذلك فإن القصور في الشفافية والإفصاح عن هذه المخاطر ينتج عنه معلومات مضلّلة بالتقارير الماليّة مما يسبب قصور في وظيفتها حيث يعتبر الإفصاح عن مخاطر الائتمان أحد المؤشرات الرئيسة للحكم على مدى سلامة الوضع المالي

للبنك[81]. وعليه تطلّب المعيار رقم (9) إضافة إلى متطلبات الإفصاح المحددة بموجب المعيار رقم (7)، بعض الإفصاحات النوعية المتعلّقة بالمدخلات والفرضيات والتقنيات المستخدمة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وسياسات شطب الديون والضمات المقبولة وسياسات تعديل التدفقات النقدية للأصول الماليّة، كما تطلب المعيار بعض الإفصاحات الكمية المتعلّقة بتوزع الأصول على درجات التصنيف الائتماني الداخلي أو بحسب التأخر عن السداد، وحول الأصول الماليّة التي تمّ شطبها أو تعديل شروطها، وكذلك حول التعديلات في المؤونات. وبالتالي نجد أن المعيار يقدم العديد من المعلومات ذات القيمة للمستخدم الخارجي للقوائم الماليّة والعديد من الأطراف الأخرى ذوي المصلحة، حيث يعتمد على حسابات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من المقترض، فإذا ماتم تسجيل القروض والخسائر الائتمانية المحتملة بناءً على القيم الاقتصادية لن تكون هناك حاجة إلى حساب مخصّصات لخسائر القروض وإدراجها بالميزانية، حيث أن أسعار الفائدة المتعاقد عليها في هذه الحالة ستغطي كافة الخسائر المتوقعة على مدار القرض، وبالتالي بمجرد وجود المعلومات الجديدة عن القيمة الاقتصادية للقروض يصبح من الأهمية بمكان تعديلها بالتغييرات المتوقعة بشأن التعثر المالي المستقبلية والتغيرات المتوقعة في معّدلات الفائدة[82]

وعليه ترى الباحثة بأنّ تطبيق متطلبات المعيار رقم (9) المتعلقة بالإفصاح تتطلب من المصارف إجراء متابعة مستمرة للتغيرات المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن ضعف الائتمان.

3-1-7 التوافقات والاختلافات الأساسية بين المعيارين رقم (9) ورقم (39)

يمكن تلخيص أهم التوافقات والاختلافات الأساسية بين المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) وفق المبين في الجدول رقم (6) أدناه بما يلي:

---

[81] حسين، محمود محمد عبد الرحيم (2021): "**أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية، دراسة تطبيقية**"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد 4، ص147.

[82] دينا، كمال عبد السلام علي حسن (2019): "**أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 على دلالة القوائم الماليّة بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية**"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد 6، دار المنظومة، العدد 2، ص4.

الجدول رقم (6) التوافقات والاختلافات الأساسية بين المعيارين (IAS39) و(IFRS9)

	IAS39	IFRS9
الاعتراف	الاعتراف بالموجودات الماليّة او المطلوبات الماليّة في ميزانيتها العمومية فقط عندما تصبح طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.	▪ أبقى على جميع الأدوات الماليّة التي تدخل في المعيار (39) بشأن الاعتراف والقياس، وأضاف إليها بعض البنود الواردة في المعياريين الدوليين للتقارير الماليّة رقم 15 و17 ▪ متفق مع المعيار رقم (39) بأن يكون الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام المالي في قائمة المركز المالي عندما تكون المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة الماليّة.
التصنيف والقياس	عندما يتم الاعتراف بأحد بنود الموجودات أو بأحد بنود المطلوبات الماليّة بشكل مبدئي فإنه يجب على المنشأة قياسه بمقدار التكلفة وهي القيمة العادلة للعوض المعطى (في حالة أصل) أو المستلم (في حالة مطلوب) مقابله، ويتم إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات الماليّة. وعادة يمكن تحديد القيمة العادلة للعوض المعطى أو المستلم بالرجوع الي سعر العملة أو أسعار السوق الأخرى، وإذا لم يكن من الممكن تحديد أسعار السوق بشكل موثوق به فإنه يتم تقدير القيمة العادلة للعوض على أنه مبلغ كافة الدفعات النقدية المستقبلية أو المبالغ المستلمة، مخصومة إذا كان أثر ذلك سيكون مادياً، وذلك باستخدام سعر أو أسعار السوق السائدة للفائدة لأداة مماثلة لجهة مصدرة مع تقيم ائتماني مماثل. ولغرض قياس الأصل المادي بعد الاعتراف المبدئي المبين أعلاه يصنف هذا المعيار الموجودات الماليّة الى أربعة فئات: 1. القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة والتي غير محتفظ بها للمتاجرة. 2. الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق. 3. الموجودات الماليّة المتوفرة للبيع. 4. الموجودات الماليّة المحتفظ بها للمتاجرة.	▪ متفق مع المعيار رقم (39) بأن يتم القياس الأولي للموجودات/المطلوبات الماليّة بالقيمة العادلة إذا كانت ستُصنف لتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بينما تسجل بالقيمة العادلة مضافاً إليها/أو مطروحاً منها تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء الأصل/أو المطلوب المالي إذا كانت ستُصنف لتقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر ▪ يُعتمد في التصنيف على نموذج أعمال المنشأة للأصل المالي من أدوات الدين وخصائص التدفق النقدي التعاقدي له، ويصنف الموجودات الماليّة الى ثلاث فئات: 1. الأصول الماليّة بالتكلفة المطفأة 2. الأصول الماليّة بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر 3. الأصول الماليّة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أما أدوات حقوق الملكية يتم قياسها دائماً بالقيمة العادلة في الميزانية ولايسمح المعيار بقياس استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة بالتكلفة في حال لم تكن قيمتها العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق. ▪ نقل معظم المتطلبات المتعلقة بالتصنيف والقياس **للالتزامات الماليّة** دون أي تغيرات، حيث كانت معظم الالتزامات في المعيار رقم (39) تقاس بالتكلفة المطفأة أو يتم تقسيمها إلى عقد أساس يقاس بالتكلفة المطفأة ومشتقة ضمنية تقاس بالقيمة العادلة، أما الالتزامات الماليّة المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بما في ذلك جميع الالتزامات المشتقة فتقاس بالقيمة العادلة. ▪ يتم تسجيل الأدوات الماليّة المشتقة بالقيمة العادلة مع تسجيل الحركات في القيمة العادلة بالربح أو الخسارة ▪ استبعد المعيار رقم (9) شرط فصل الأداة الماليّة للمشتقات

	IAS39	IFRS9
		الماليّة الضمنية من العقود المضيفة، (أي أن التدفقات النقدية المرتبطة بالمشتقات الضمنية تعتبر حالياً جزءاً من تقييم خصائص التدفقات النقدية وذلك لتقييم ماإذا كانت تمثل الدفقات المقصورة على أصل الدين والفائدة)، ومع ذلك يتعين على البنوك فصل المشتقات الماليّة الضمنية في المطلوبات الماليّة في حال عدم ارتباطها بشكل وثيق بالعقد المضيف وبهذه الحالة يتم قياس المشتقات الماليّة المنفصلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وقياس الالتزام الأساسي المتبقي للدين بالتكلفة المطفأة.
انخفاض القيمة	اكتفى فقط باستخدام نموذج الخسائر الفعلية المحققة والذي بمقتضاه تقوم المنشأة بالاعتراف بالخسائر الائتمانية عند وجود دليل موضوعي على اضمحلال قيمة الأصول في تاريخ إعداد الميزانية.	▪ استخدم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث وسّع من دائرة المعلومات اللازمة لحساب الخسائر الائتمانية من خلال إدارج معلومات عن أحداث الماضي والظروف الحالية والتنبؤات المستقبلية وحساب تلك الخسائر من خلال ثلاث مراحل حسب جودة المخاطر الائتمانية وتحدد هذه المراحل مستوى الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة. ▪ تطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة بديلاً لمناهج القيم المختلفة ذات التصنيف المتعدد في المعيار رقم (39).
محاسبة التحوّط	تعني أخذ الحيطة للأغراض المحاسبية بتحديد أداة تحوط واحدة او أكثر[83] بحيث أن التغير في قيمتها العادلة هو معادلة Offset كاملة أو جزئية للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط.	▪ توفيق محاسبة التحوّط بشكل أفضل مع أنشطة المخاطر في المصرف
الإفصاح	يجب أن تشمل البيانات الماليّة كافة الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي (IAS32)، فيما عدا أن المتطلبات في معيار المحاسبة الدولي رقم (32) للإفصاحات الاضافية للقيم العادلة لا تنطبق على الموجودات والمطلوبات الماليّة المسجلة بمقدار القيمة العادلة. ويجب إدخال مايلي في افصاحات السياسة المحاسبية للمنشأة كجزء من الإفصاح المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32): ▪ الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة عند تقديم	تضمن المعيار رقم (9) مجموعة من الافصاحات الكمية والنوعية التي يتوجب الالتزام بها، وتم تعديل المعيار رقم (7) بعد صدور المعيار رقم (9) حيث تم الطلب من البنوك بالتعاون مع مدققي الحسابات لديها الالتزام بتلك الافصاحات عند إعداد بياناتها الماليّة، كما تطلب المعيار التطبيق بأثر رجعي مع بعض الاستثناءات التي وردت في المعيار. وكمثال: يتم عرض مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الحركة عليها كبند مستقل في بيان الدخل، والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في الميزانية كمخصّص (ضمن المطلوبات) وذلك عن الالتزامات خارج المركز المالي، ومطروحة من

[83] والبند المحوط: هو إما أصل أو مطلوب أو التزام ثابت أو عملية مستقبلية متوقعة، قد تعرض المنشأة لمخاطرة التغيرات في القيمة العادلة أو التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية أو لأغراض محاسبة التحوّط يحدد على أنها محوطة.

	IAS39	IFRS9
	القيم العادلة للموجودات والمطلوبات الماليّة المسجلة بمقدار القيم العادلة بشكل منفصل للفئات الهامة من الموجودات الماليّة. ▪ إذا كانت المكاسب والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات الماليّة المتوفرة للبيع التي تم قياسها بمقدار القيمة العادلة لاحقاً للإعتراف المبدئي داخلة في صافي ربح أو خسارة الفترة أو أنها معترف بها مباشرة في حقوق الملكية إلى أن يتم التصرف بالأصل المالي. ▪ بالنسبة لكل فئة من الفئات الاربعة للموجودات الماليّة (المعرفة مسبقاً أعلاه) ما إذا كانت المشتريات (بطريقة منتظمة) للموجودات الماليّة قد تمت محاسبتها في تاريخ المتاجرة او تاريخ التسوية.	الالتزامات المباشرة داخل المركز المالي، وبالنسبة للموجودات الماليّة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه يتم الإفصاح عن مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابلها في الإيضاحات المتممة للبيانات الماليّة. أيضاً يتم الإفصاح عن: نظام التصنيف الائتماني المطبق وآليه عمله، آليه التصنيف ضمن كل مرحلة، محددات التغير المهم في مخاطر الائتمان، آليه انتقال التصنيف من مرحلة إلى أخرى..

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (39) والمعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9)

وأخيراً ترى الباحثة بأنّ تطبيق متطلبات المعيار رقم (9) يُوجب على المصارف إجراء مراجعة دورية لتنفيذ نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل تغير جودة الائتمان ومراحل التصنيف ومايترتب على ذلك من إجراء مراجعات دورية أيضاً لسياسات التمويل والتنسيق مع البنك المركزي بخصوص نظام التصنيف الائتماني المعتمدة لدى كل مصرف وإعادة النظر به في ضوء المتطلبات السابقة. الأمر الذي سُيلقي بتأثيرات على أنظمة المعلومات المحاسبية في المصارف المعّدة للتقارير الماليّة والذي تم ربطها مع أنظمة إدارة المخاطر وبالتالي تأثيرها على مستخدمي المعلومات الواردة بهذه التقارير.

المبحث الثاني: المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (7) الخاص بالإفصاحات المتعلّقة بالأدوات الماليّة (Financial Instruments Disclosures)

3-2-1 مقدمة

على الرغم من تركيز المعيار رقم (9) على متطلبات الاعتراف والتصنيف والقياس للأدوات الماليّة وتقديم نماذج دقيقة وموضوعية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وبيان تأثيرها على تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير الماليّة للمؤسسات المصرفية إلاّ أنّه لم يتطرق بشكل تفصيلي إلى متطلبات الإفصاح والشفافية لهذه الأدوات الماليّة تاركاً المجال في ذلك إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم (7) الذي صدر في شهر آب من العام 2005 بعنوان الأدوات الماليّة –الإفصاح، ليتم العمل به من بداية العام 2007، ومن ثم تم إجراء تعديلات عليه آخرها في كانون الثاني من العام 2014، حيث حل هذا المعيار محل كل من المعيارين:

- معيار المحاسبة الدولي رقم 32 (IAS32) الخاص بالأدوات الماليّة- الإفصاح والعرض
- ومعيار المحاسبة الدولي رقم 30 (IAS30) الخاص بالإفصاح في القوائم الماليّة في البنوك والمؤسسات الماليّة المشابهة.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدوليّة لاحقاً وفي شهر أيار 2023 تعديلات على المعيار رقم (7) بالتوازي مع تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الخاص بالتدفقات النقدية بخصوص ترتيبات تمويل الموردين، حيث هدفت متطلبات الإفصاح في التعديلات على مساعدة مستخدمي القوائم الماليّة في فهم أثر ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشاة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة، وتعتبر التعديلات سارية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

3-2-2 هدف ونطاق تطبيق المعيار رقم (7)

3-2-2-1 هدف المعيار:(IFRS7)

تعد القوائم الماليّة الأساس للمعلومات الماليّة إذ يعتمد عليها كثير من المستخدمين، كما أشار مجلس معايير المحاسبة إلى أن القوائم الماليّة تعتبر عصب التقارير الماليّة التي تبين نتائج الأداء المالي، حيث أنها تحتوي

على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، لذلك تعد التقارير الماليّة أداة أو وسيلة تستخدم لإبلاغ الأطراف الحكومية بالمعلومات التي يتم إعدادها وتجميعها في الحسابات الماليّة بصورة منظمة[84] وبالتالي يكمن الهدف الرئيسي من المعيار رقم (7) بـ:

- مطالبة المنشآت أن تقدم في بياناتها الماليّة إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات الماليّة للمؤسسة من بيان أهمية هذه الأدوات بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة.
- بيان طبيعة ومدى المخاطر التي تنشأ من الأدوات الماليّة التي تعرضت لها المؤسسة من خلال الفترة وطبيعة ومدى المخاطر المعرضة لها المؤسسة في نهاية الفترة، وقدرة المؤسسة على إدارة هذه المخاطر.

3-2-2-2 نطاق المعيار:(IFRS7)

يدخل في نطاق هذا المعيار: كافة المنشآت وكافة أنواع الأدوات الماليّة، عقود شراء وبيع وبنود غير مالية تدخل ضمن نطاق المعيار رقم IAS39، كافة المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستثناء المشتقات التي تلبي أداة حقوق الملكية.

ويستثنى من نطاق هذا المعيار: المصالح في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة، حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منافع الموظفين، عقود التأمين، الأدوات الماليّة والعقود والالتزامات بموجب عمليات التسديد على أساس الأسهم، المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تلبي تعريف أداة الملكية حسب المعيار رقم IAS32

3-2-3 الإفصاحات التي يتطلبها المعيار رقم (7)

لقد تم نقل الإفصاح من المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (IAS32) إلى المعيار رقم 7 (IFRS7) وهو بذلك قد خصص المعيار رقم 32 لعرض الأدوات الماليّة فقط، ويتطلب هذا المعيار تقديم إفصاحات في

---

[84] الشرع، علاء حسن كريم (2017): **"دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير الماليّة المنشورة للشركات المساهمة العراقية"**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، ص173.

البيانات الماليّة حول أهمية الأدوات الماليّة بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وكذلك أدائها المالي وذلك بإدراج معظم الإفصاحات التي كانت مطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي رقمIAS32 والتي تم إلغاءها من ذلك المعيار بصدور هذا المعيار، وتطلَّب المعيار إفصاحات عن معلومات نوعية وكمية حول التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات الماليّة وأهداف الإدارة وسياساتها وعملياتها لإدارة هذه المخاطر على سبيل المثال:

- الإفصاح حول تصنيف الأصول والمطلوبات الماليّة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.
- الإفصاح عن معلومات حول التحوّط للقيمة العادلة والتدفق النقدي والاستثمار في العمليات الأجنبية.
- الإفصاح حول الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً وعلى مدار عمر الأداة الماليّة.
- الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة والسوق ومخاطر الائتمان وغيرها من أنواع المخاطر.

يتطلب الإفصاح الكمي للمعيار الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع المخاطر على حدةٍ، على أن يتضمن هذا الإفصاح مُلخّصاً يحتوي على معلومات كمية عن التعرض لتلك المخاطر في تاريخ إعداد التقرير ومواضع تجمع أو تركيز المخاطر استناداً إلى المعلومات الداخلية لموظفي البنك وإذا ما كانت البيانات الكمية التي تم الإفصاح عنها لا تمثل تعرض البنك للمخاطرة خلال الفترة فإن على البنك تقديم مزيد من المعلومات توضح التعرض للمخاطر من قبل البنك. ويشمل الإفصاح النوعي وفقاً للمعيار كيفية وأسباب نشأة المخاطر والإفصاح عن الأهداف والسياسات والعمليات المستخدمة في مجال إدارة المخاطر، وأساليب قياسها، وكذلك الإفصاح عن أي تغيير يحدث في نوعية المخاطر وكيفية إدارتها وقياسها. كما يجب أن يفصح البنك عن أي اختلاف بين مدى التعرض للمخاطر في تاريخ التقرير وبين التعرض للمخاطر خلال السنة، وللتغلب على هذه المشكلة لابد من الإفصاح عن المخاطر بشكل مرحلي مما يحقق مزيد من الملائمة والوقتية لمعلومات المخاطر المفصح عنها، وعدم الاكتفاء بالإفصاح عن معلومات المخاطر ضمن التقارير الماليّة السنوية.[85]

---

[85] فوضيل، لحسن وخنوسة، عديلة (2021): "**دور معايير التقارير الماليّة الدولية في تطوير الإفصاح عن المخاطر المصرفية**"، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت، العدد1، ص49.

وترى الباحثة بأنّ تطبيق القطاع المصرفي لمتطلبات الإفصاح والشفافية عن معظم المعلومات الخاصة بأعماله ووفق المنصوص عنه في المعايير الدوليّة يساعد في انضباط السوق وتوفير البيانات والمعلومات بالسرعة الممكنة لتكون تحت يد المستثمرين.

المبحث الثالث: المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (13) الخاص بقياس القيمة العادلة (Fair Value Measurement)

3-3-1 مقدمة:

يجسد المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (13) التوجه الحديث لمجلس معايير المحاسبة الدوليّة بتبني أسلوب القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات بدلاً من التكلفة التاريخية التي أظهرت سلبيات كثيرة، ويعتبر هذا المعيار ثمرة جهد كل من مجلس معايير المحاسبة الدوليّة (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الماليّة الأمريكي (FASB) لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس هذه القيمة، تم إصداره في العام 2011 ويسري على الفترات التي تبدأ في أو بعد بداية العام 2013، وقد تخللت مسودات إعداد هذا المعيار مناقشات طويلة وصعبة وهذا لسببين:

1- عزم (IASB) إصدار معيار يعرف القيمة العادلة، يُعالج فيه كيف يتم تحديد قيمة الأصول أو الخصوم دون التعرض إلى متى يتم التقييم على أساس القيمة العادلة.

2- تزامن النقاشات حول المعيار مع الأزمة الماليّة العالمية ومحاولة البعض إيقاف التعامل به كون تحديده في الاقتصاديات المستقرة يكون أسهل، كما أن العديد من الخبراء يُعزي أسباب الأزمة إلى استخدام القيمة العادلة.

3-3-2 هدف ونطاق تطبيق المعيار رقم (13)

3-3-2-1 هدف المعيار (IFRS13)

ويهدف هذا المعيار إلى إعطاء تعريف واضح ومفصل للقيمة العادلة وتحديد إطار واحد لمعايير قياس القيمة العادلة، كما يهدف إلى تحديد متطلبات الإفصاح المتعلقة بمقياس القيمة العادلة بشكل يعزز من طبيعتها ومصدرها لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة.

3-3-2-2 نطاق المعيار (IFRS13)

ينطبق هذا المعيار عندما يتطلب/يسمح معيار دولي آخر لإعداد التقارير الماليّة بالقياس وفق القيمة العادلة للأصول والالتزامات أو الإفصاح حول ذلك القياس.

3-3-3 المتطلبات والمعالجة المحاسبية للمعيار رقم (13)

يمكن تعريف القيمة العادلة[86] بأنها المبلغ الذي سيتم استلامه إذا تم بيع الأصل أو دفعه لتسديد الالتزام في عملية اعتيادية بين أطراف مشاركة بالسوق المنتظم بتاريخ قياس القيمة العادلة، ويتطلب هذا المعيار من المؤسسة عند قياس القيمة العادلة أن تحدد العناصر التالية:

- الأصل أو الالتزام المعني بموضوع القياس.
- تقديم الأساس الملائم للقياس، وهذا فيما يخص الأصول غير الماليّة.
- السوق الأساسي للأصل أو الالتزام.
- تقييم التقنيات الملائمة للقياس مع الأخذ بعين الاعتبار مدى توفر المعلومات اللازمة في السوق الأساسي.

ووفقاً للمعيار رقم (13) تم تقسيم أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة (Valuation Techniques) وفق الطرق الآتية:

1) **طريقة السوق:** (Market Approach) تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والالتزامات محل القياس، ويؤكد المعيار بأن السعر المعلن في السوق النشطة هو الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعين استخدامه دون تعديل لقياس هذه القيمة كلما أمكن.
2) **طريقة التكلفة:** (Cost Approach) تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية.

---

[86] أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة (2020): "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ص814.

3) **طريقة الدخل:** (Income Approach) وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية، وهذا باستخدام طريقة الاستحداث، وتشمل هذه الطريقة مايلي:

- أسلوب القيمة الحالية (Present Value Techniques).
- نماذج تسعير الخيارات (Option Pricing Models): حيث تقوم هذه النماذج على دمج مفهوم القيمة الحالية والقيمة الزمنية والضمنية لعقد الخيار.
- طريقة فائض الأرباح السنوية (The Multi-period Excess Earning Method) وهي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

وكما يتضح أن الهدف من استخدام أحد هذه الطرق للتقييم هو تقدير السعر التي ستتم به المعاملة المنظمة لبيع أصل أو نقل الالتزام بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس، ولم يحدد المعيار أسلوباً معيارياً للتقييم بل حدد مواصفات أسلوب التقييم المناسب ولكن بشروط، حيث أوجب أن يكون مدخل التقييم الذي سيتم استخدامه في قياس القيمة العادلة ملائماً للظروف وتتوافر عنه معلومات كافية، كما اشترط توافر مدخلات يستخدمها المشاركون في السوق في عملية التقييم[87].

ويجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات الماليّة على تقييم الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بشكل متكرر او غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف الأولي مع الإفصاح عن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك المقاييس، وأثر القياس على الأرباح أو الخسائر أو الدخل الشامل الآخر للفترة في حال استخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة.

ولزيادة الاتساق وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة، حدد المعيار رقم (13) تسلسل للقيمة العادلة التي تصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس هذه القيمة ضمن ثلاث مستويات:

المستوى الأول: ويضم الموجودات والمطلوبات التي يتوفر مثلها مدرجة في أسواق نشطة كما في تاريخ القياس.

---

[87] Chen, W., Tan. H. T.,& Wang, E. Y,(2013): **" Fair Value Accounting and Managers, Heading Decisions",** Journal of Accounting Research, 51 (99), p.157-169.

المستوى الثاني: ويضم هذا المستوى الموجودات والمطلوبات التي لاتندرج تحت المستوى الأول، ولكن يتوفر لها معلومات يُمكن رصدها مثل: أسعار السوق غير المدرجة أو المدرجة في أسواق غير نشطة أو الموجودات والمطلوبات المشابهة تندرج ضمن المستوى الأول.

المستوى الثالث: يضم هذا المستوى الموجودات والمطلوبات التي لايتوفر حولها معلومات يُمكن رصدها في السوق.

وترى الباحثة أن مسؤولية المنشأة فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة هي اختيار طريقة التقييم المناسبة لقياس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات الماليّة موضوع التقييم وتطبيقها إذا توفرت لديها القدرات الفنية أو الاستعانة بطرف خارجي للقيام بهذه المهمة (مستشار استثمار/مقوم أصول/مقيم عقاري)، مع ضرورة الانتقال إلى تطبيق معايير القيمة العادلة على الأدوات المالية وفق مانص عليه المعيارين رقم (9 و13) ولاسيما في ظل تغير الأسعار وتزايد معدلات التضخم وإضافة الإفصاحات اللازمة عن الطرق والافتراضات الأساسية والتقديرات المستخدمة في قياس هذه القيمة.

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء لدى المصارف

3-4-1 مفهوم تقييم الأداء المصرفي

يعرف النظام المصرفي السليم على أنّه: النظام الذي تكون فيه معظم البنوك قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومن المحتمل أن تبقى كذلك من خلال اعتماد عدة نواحي كقدرة البنك على تحقيق الأرباح وكفاءة الإدارة وكفاية رأس مال البنوك، بحيث يتطلب مبدأ السلامة المصرفية ضرورة تمتع كل وحدة من وحدات الجهاز المصرفي بموقف مالي سليم بالإضافة إلى قدرتها على القيام بدورها في الوساطة بكفاءة[88].

ويعرف الأداء المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها قياس العلاقات بين عناصر المركز المالي لتحديد درجة التوازن بين هذه العناصر، ومن ثم مدى تحديد متانة المركز المالي للمنظمة[89].

تمثل مؤشرات الأداء أحد أدوات الرقابة من خلال تقييم أداء الشركة وتحديد جوانب القوة والضعف، بالإضافة إلى أنها أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها الملاّك والمستثمرين والمقرضين في اتخاذ قراراتهم من خلال ماتوفره من بيانات ومعلومات تساعد على معرفة الاتجاهات المستقبلية للمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار في تحقيق الأرباح وقابليتها على تسديد التزاماتها الماليّة[90]. وتتأثر عملية تقييم الأداء المصرفي بعدة عوامل منها البيئة الاقتصادية والسياسية ومستوى التنافسية في القطاع المصرفي، كما تلعب سياسات الحكومة والتشريعات القانونية دوراً أساسي في نجاح المؤسسات الماليّة، وتتوفر العديد من الأدوات والمقاييس التي يمكن استخدامها في عملية

---

[88] حمني، حورية (2018): **"تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة– دراسة حالة الجزائر"**، رسالة دكتوراة علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص194

[89] الغانمي، فيصل فهد والهاجري، فلاح (2022): **"الإطار العام لمعايير بازل3 وتأثيرها في العمل المصرفي"**، مجلة التراث العالمية في الثروة والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، المجلد 3، العدد 1، ص93

[90] الساعدي، علاء عبد الحسين وهادي، علي مجاهد (2016): **"العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والمخاطرة النظامية – دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق الماليّة"**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية، المجلد 34، ملحق1: 1-615.

تقييم الأداء المصرفي منها مقاييس الكفاءة والربحيّة والسيولة وكفاية رأس المال، كما يمكن استخدام تحليل النسب الماليّة والمقارنة بين البنوك المنافسة كأدوات لتقييم الأداء المصرفي بشكل شامل[91].

3-4-2 أهمية تقييم الأداء المصرفي:

تكمن أهمية تقييم الأداء في استخدام مؤشرات الأداء المالي لقياس مدى إنجاز الأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد الماليّة وتزويد البنك بفرض الاستثمار ويتطلب ذلك قياس كفاية رأس المال وقياس العائد من رأس المال وتفادي حدوث المخاطر المختلفة الناتجة من استخدام الديون وموارد الغير في تمويل استخدامات البنك[92].

3-4-3 المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي

حتى يتمكن متخذ القرارات الماليّة من القيام بعمله بكفاءة لابد من وجود هدف محدد أو عدة أهداف تحكم الأنشطة التي يقوم بها أو يوجه الأفراد نحو تحقيقها، وعادة ماتقود إلى تحديد الأهداف الماليّة وبالتالي تحديد نسب ومؤشرات مالية مقبولة لدى المنشأة وهي ماتعرف بالنسب المعيارية (Standard Ratios) تستخدم لمقارنة نسب الأداء الفعلي معها، لتحديد مقدار الانحراف إن وجد ومعرفة سببه وبالتالي الوصول إلى التغذية العكسية لأصحاب القرار من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة[93]، وبشكل عام يمكن تصنيف المعايير الأكثر استخداماً في هذا المجال إلى:

1) المعيار التاريخي: ويعني هذا المعيار دراسة النسب الماليّة لنفس المنشأة في السنوات السابقة ويستمد هذا المعيار فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمنشأة ووضعها المالي والحالي مقارنة بالسنوات السابقة.

---

[91] كاظم، حيدر حسن وحسين، مكرم جاسب (2024): "**دراسة تقييم الأداء للمصارف التجارية والإسلامية باستخدام نموذج PATROL: دراسة مقارنة للفترة من 2017 –2022**"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 5، العدد 2، العراق، ص167.

[92] عبد الرحمن، حرم عبد الرحمن أحمد (2016): "**مقررات بازل III,II,I ودورها في تقييم الأداء المصرفي للمصارف العاملة في السودان – دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 7، العدد 25، ص94

[93] الذنيبات، نواف سماح محمد (تموز 2011): "**أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن– دراسة تحليلية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص19.

2) المعيار القطاعي: يشير هذا المعيار إلى معّدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب الماليّة للمصرف بالنسب الماليّة للمصارف المساوية له في الحجم وطبيعة تقديم الخدمة، ويُستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي إليه المصارف التجارية[94].

3) المعايير المستهدفة: وهي عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المنشأة كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ماكان متوقعاً من المنشاة تحققه مع ماحققته فعلاً مع المقياس المعد مسبقاً وذلك خلال فترة مالية محددة[95].

4) المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية.

3-4-4 مؤشرات تقييم الأداء لدى المصارف ومدلولها:

تعرف جودة التقارير الماليّة بأنها:"خلو التقارير الماليّة من التحريفات الجوهرية، وإعطائها صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، وبالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة"[96]، وتعد المؤشرات الماليّة من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية قياس وتقييم جودة الأداء في التقارير الماليّة للمصارف، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملاءمة المؤشرات الماليّة وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم. وهناك عدد كبير من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء منها:

---

[94] فيلالي، نجوى (2020): "**تقييم الأداء المالي للمصارف – دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2-عبد الحميد مهري، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، ص54.

[95] الصياح، عبد الستار مصطفى والعماري، سعود جايد مشكور (2007): "**أطر نظرية وحالات عملية**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص54.

[96] حمدان، علام محمد موسى (2011): "**أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير الماليّة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية**"، دراسات، العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 2، ص418-419.

3-4-4-1 مؤشرات الأداء المبنية على جودة الموجودات الماليّة: (Financial Asset Quality Ratios)

جودة الموجودات هو: عنصر هام يقيس قوة البنك ويرتبط ارتباطاً مباشراً بكفاية رأس المال لأنه في معظم الأوقات يتم تحديد المخاطرة من خلال انخفاض قيمة الأصول[97]، وتعتبر نتائج الأداء المالي في البنوك أحد أهم عوامل نجاحه وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر المتوقعة وأنّ أيّ معلومات غير كافية تخلق فجوة وقصور، حيث أن القرارات الرشيدة والصحيحة تحتاج إلى معلومات كافية في الوقت المناسب وأحد أهم هذه المعلومات هي المخاطر الائتمانية[98]، وتشكل التسهيلات الائتمانية والأرصدة لدى المصارف الجزء الرئيسي في نشاط المصارف والذي يسّير عملياته لتحقيق الإيرادات، وإن امتلاك المصرف لموجودات جيدة يعطيه قدرة أكثر على توليد دخل أكبر وتقييم أفضل لكل من السيولة وكفاية رأس المال، وللحكم على جودة موجودات المصرف يتم استخدام المؤشرات المبينة أدناه والتي تعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس مدى قدرة البنك وكفاءته في استغلال موجوداته وتوجيهها إلى الموجودات الماليّة المنتجة للفائدة/الايراد سواء بالتوظيف لدى المراسلين أو في منح التسهيلات الائتمانية.

أ- حسب تصنيف التعرض الائتماني:

1) الديون غير المنتجة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية:

يتم حساب هذه النسبة باستخدام قيمة التعرضات الائتمانية غير المنتجة (المتعثرة) والمصنفّة ضمن المرحلة (3) من مراحل التصنيف وفق ماحدّده المعيار رقم (9) كبسط للنسبة والقيمة الكلية للتعرضات الائتمانية للأدوات الماليّة كمقام، والغرض من هذا المؤشر تحديد المشاكل المتعلقة بجودة الموجودات

---

[97] المتولي، محمد سمير محمد (2019): "**تحليل الاختلاف بين البنوك التجارية في ضوء نموذج CAMLS في تقييم أداء البنوك المصرية في إطار اتفاقية بازل2، دراسة حالة بنك مصر والبنك الأهلي المصري**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1، ص287.

[98] نشوان، إسكندر: الطويل، عصام: شحادة، محمد (2018): "**أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين**"، مجلة الدراسات الماليّة والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، العدد 9، ص419

الماليّة، وكلما انخفضت هذه النسبة دّل على أن المصرف يحتفظ بموجودات مالية جيدة وأن مخاطر الائتمان عليها منخفضة والعكس صحيح.

2) الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة):

تُقسم التسهيلات الائتمانية المصرفية إلى نوعين مباشرة وغير مباشرة ويُقصد بها[99]:

- التسهيلات الائتمانية المباشرة: وهي التسهيلات التي ترتب التزاماً على المصرف أي يتم دفعها إلى عميل المصرف الذي يطلبها إما نقداً (سواء بسحبها من الصندوق أو تسجيلها على حساب الجاري المدين) أو بقيدها لحساب العميل عند الاستحقاق، وبالتالي فإن التسهيلات المباشرة يترتب عليها انتقال جزء من نقدية المصرف (الأموال السائلة) إلى موجودات أخرى تشكل التزاماً من جانب المصرف نحو العميل كالحساب الجاري المدين أو الكمبيالات المحسومة..
- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة: وهي التسهيلات التي لاتدفع للعميل مباشرة بل تقدم إليه بطرق مختلفة وفي حال إخلال العميل بالتزامه تجاه المستفيد فإن هذه التسهيلات تشكل التزاماً فعلياً على المصرف بغض النظر عن قبول العميل أو رفضه لعملية الدفع كالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان..

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى كفاءة المصرف في استخدام أصوله (القروض) وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة القروض[100].

ب- نسب التغطية (Coverage Ratio):

1) المؤونات المكونة مقابل التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية:

---

[99] الدباس، حسان (2014): "**العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية-حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص22.

[100] ROSE, Sylvia .p ; C.s. Hudging, (2008): "**Bank Management & Financial services**", Ed , McGraw- Hill , New york. p.149

يقيس هذا المؤشر مدى تغطية كامل المؤونات المكونة مقابل التعرضات الائتمانية لهذه التعرضات سواء أكانت منتجة للفائدة/الايراد أم متعثرة وإن ارتفاع هذه النسبة دليل على انخفاض جودة الموجودات وزيادة المخاطر.

2) المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة): حيث يتم دراسة مدى قدرة البنوك على الاحتفاظ بمخصّصات كافية لتغطية ديونها ومن ثم القدرة على مواجهة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة نتيجة الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من رأس المال.

3) المؤونات المكونة على الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الديون غير المنتجة: تقيس هذه النسبة مدى كفاية المخصّصات المقتطعة من قبل البنوك لمواجهة ديونها غير العاملة

3-4-4-2 مؤشرات الأداء المبنية على كفاية رأس المال: (Capital Adequacy Ratio)

يعرف رأس مال المصرف بأنّه: قيمة أصول المصرف التي تزيد عن إجمالي ديونه، ويعبر عن الملكية أو الممتلكات المقدمة من قبل المالكين بهدف الحصول على عوائد مستقبلية[101]، وتُعتبر مؤشرات كفاية رأس المال من أهم المؤشرات الدوليّة لقياس درجة خطر الإعسار لدى البنوك التجارية، وتستخدم من أجل تطوير أداء وكفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين وتعزيز الاستقرار المالي، كما أنها تأخذ في الاعتبار أهم المخاطر الماليّة كمخاطر الائتمان والسيولة وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وغيرها[102]

1) نسبة كفاية رأس المال: تُحتسب وفق المؤشر التالي:

---

[101] Al fawwaz, Torki. M & Al ragaibat, Ghazi. A (2015): **"Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period (2000-2013)**", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.1, p.183.

[102] قندوز، عبد الكريم وموعش، أمحمد (2022): "**محددات كفاية رأس مال المصارف- حالة تطبيقية للملكة العربيّة السعودية**"، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 95، ص5.

(رأس المال التنظيمي ÷ الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر)×100% ≥[103] **8%** وتعتبر هذه النسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال. وبموجب مقررات بازل2 فإن المقام يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. أما خلاصة التعديلات وفق مانصت عليه بازل3 هي: زيادة النسبة لتصبح ≥ **10.5%** مع التركيز على جودة رأس المال.

2) وفي حال اقتصرت نسبة الكفاية على رأس المال الأساسي يتم حسابها وفق المؤشر التالي:

(رأس المال الأساسي ÷ الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر)× 100% ≥ **4%**

إن مستويات رأس المال المنخفض تعني عدم القدرة على مواجهة الخسائر والأحداث غير المتوقعة وتعريض أموال المصرف والمودعين للمخاطرة، وأن احتفاظ المصرف برأس مال يفوق احتياجاته يعد دليلاً بارزاً على عدم كفاءة الإدارة في استخدام رأس مال المصرف ويُؤثر سلباً على معّدلات الربحيّة لديه[104].

ويمكن القول: بأنّ معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل يعبرّ عن قدرة وكفاءة البنوك في قياس ومراقبة المخاطر التي تواجهها وذلك من خلال استخدام البنوك القواعد الاحترازية الصادرة عن بازل للتخفيف من حدة المخاطر التي تواجهها[105].

3) رأس المال إلى حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة مساهمي المصرف من إجمالي حقوق ملكيته حيث تعتبر حقوق حملة الأسهم من الأموال الأكثر اطمئناناً لتغطية المخاطر وفق معايير بازل.

4) حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات:

---

[103] تشمل: (الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان + متطلبات رأس المال لمخاطر السوق × 12.5+ متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل × 12.5)

[104] ناصر، سالم كاسر (2020): "**العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض المصرفية– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الجمهورية العربيّة السوريّة**"، رسالة دكتوراة، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، الجمهورية العربيّة السوريّة، ص134

[105] العواوي، إبراهيم ناصر وحميد، صالح محمد وجمعان، نجاة محمد (2024): "**تأثير المخاطر على تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك التجارية اليمنية**"، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 2، ص619.

يُظهر مؤشر الرافعة الماليّة مدى اعتماد المصرف على أمواله الخاصة في تمويل أصوله وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، وتربط هذه النسبة حقوق ملكية المصرف بالموجودات لمواجهة أيّه خسائر قد يتكبدها المصرف ويؤخذ على هذه النسبة اعتمادها على إجمالي الموجودات من غير تمييز بين أنواعها المختلفة وتعارضها مع مصالح المساهمين فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وكلما ارتفعت هذه النسبة لدى المصرف فإن ذلك يعزز من قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة أو التعرض للإفلاس[106].

3-4-4-3 مؤشرات الأداء المبنية على الربحيّة (Profitability Ratio)

تواجه المصارف وهي تقوم بمنح القروض مجموعة من المخاطر المختلفة، الأمر الذي يفرض عليها بأن تحقق أرباحاً تتناسب مع تلك المخاطر، وبما يمكنها من تغطية تكاليف فوائد الأموال المودعة لديها، إضافةً إلى تحقيق عوائد جيدة تضمن بقائها وتطورها[107]ومن بين المؤشرات التي تعتمد على قياس الربحيّة هي:

1) معّدل العائد على الأصول (Return On Assets) (ROA): وهو نسبة صافي الربح مقسمة إلى إجمالي الموجودات وتقيس هذه النسبة مدى قدرة وكفاءة المصرف في استغلال موجوداته.
2) معّدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity) (ROE) وهو نسبة صافي الربح مقسمة إلى حقوق الملكية وتقيس هذه النسبة العائد المتحقق للمالكين لقاء استثمار أموالهم في البنك حيث توفر لهم اختيار البديل فيما يتعلق باالاستمرار في استثمار أموالهم في البنك أو نقل استثماراتهم إلى أنشطة أخرى، والعائد على حقوق الملكية لايحدد مقدار النقدية التي تعود على المساهمين لأن ذلك يعتمد على قرار المصرف عن توزيعات الأرباح وعلى مدى تقدير سعر السهم، ومع ذلك هو مؤشر جيد فيما إذا كان المصرف قادراً على توليد عائد يستحق كل المخاطرة المترتبة على الاستثمار[108].

---

[106] Javaid, S. Anwar, J. Zaman, K. Gafoor, A. (2011): **"Determinants of Bank Profitability in Pakistan: Internal factor analysis"**, Mediterranean journal of social sciences, 2, (1). ISSN 2039-2117

[107] الشمري، صادق راشد (2018): "**إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات**"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص38.

[108] Berzkalne, Irina & Zelgalve, Elvira (2014): **"Return On Equity And Company Characteristics : An Empirical Study Of Industries In Latvia"**, https://msed.vse.cz/msed_/.../253-Berzkalne-Irina/.

3) صافي الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الدخل: وهي الدخل الناتج عن طرح الفوائد المدفوعة (الذي يدفعها البنك للمودعين) من إجمالي الفوائد المقبوضة المتحققة للبنك (الذي يحصل عليها من عمليات الإقراض أو التوظيفات لدى المراسلين) مقسمة على إجمالي الدخل.

3-4-4-4 مؤشرات الأداء المبنية على السيولة (Liquidity Ratio)

يمكن تعريف السيولة المصرفية: بأنها احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة زيادة سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء ليتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير[109]. وللسيولة المصرفية عدة مميزات منها[110]:

- توضح مدى قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات من خلال التدفقات النقدية الداخلة، لغرض الاستثمار أو الاستهلاك والقدرة على الاقتراض.
- تمكن المصرف من استغلال ودائعه الموجودة في الحسابات على شكل سائل مما يحقق له أرباح كبيرة.

ويشتمل مؤشر السيولة على النسبة التالية: الموجودات السائلة ÷ الودائع والالتزامات الأخرى

يتكون بسط النسبة من: (النقد، النقد في الطريق، الأرصدة لدى المصرف المركزي والمصارف المحلية والخارجية) مقسمة على المقام: (الودائع، الدائنون المختلفون، شهادات الإيداع المُصدرة من المصرف، المصروفات المستحقة، سندات الدين والاقتراض، التأمينات النقدية). ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تلبية التزاماتها بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أصل من الأصول شبه السائلة إلى نقد سائل دون

---

[109] محمد الصغير، ديبونة (2017): "**أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية-حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص3.

[110] الشيخ، رقية عازب (2019): "**دور الصكوك الوقفية في توفير السيولة المصرفية-دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني**"، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، ص17.

مواجهة مشاكل في السيولة، (حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية متطلبات المودعين للسحب من ودائعهم وأي التزامات أخرى).

كما أن ملاءة رأس المال مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بسيولة المصرف، فارتفاع سيولة المصرف تؤدي للتضحية بالايرادات في حال قيامه بتصفية بعض موجوداته لرفع نسبة السيولة لديه، الأمر الذي يترتب عليه عدم النمو في رأس المال، كما أن ارتفاع السيولة يُفقد المصرف مصادر مهمة من الإيرادات التي تؤثر في أرباحه الصافية وملاءته[111].

وترى الباحثة في ضوء مؤشرات الأداء المصرفي المشار إليها أعلاه فإنّ على المصارف أن تقوم بعملية موازنة بين الربحيّة والسيولة تساهم في تعظيم العائد وفي الوقت نفسه تحافظ على استقرار داخلي للمصرف في مواجهة أي طلب على النقدية أو مواجهة أي تعثر.

[111] MacDonald, S.S & Koch, T. W. (2006): **"Management of Banking",** Courier Westford, MA, Sixth Edition, P78

الفصل الرابع

هيكلية وآليه عمل القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سوريّة في ظل تطبيقه مقررات لجنة بازل ومعايير التقارير الماليّة

الفصل الرابع

هيكلية وآليه عمل القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سوريّة في ظل تطبيقه مقررات لجنة بازل ومعايير التقارير الماليّة

تساهم التقارير الماليّة للمصارف في توفير المعلومات لمستخدميها من مستثمرين ومودعين وغيرهم، ويتوقف اعتماد أصحاب المصالح على التقارير الماليّة على جودة ماتحتويه هذه التقارير من معلومات، ويُساعد تطبيق معايير التقارير الدوليّة بالحد من التحريف المحاسبي وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية، وينعكس تطبيق هذه المعايير مع الإلزام باعتماد مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية على تقييم مؤشرات الأداء المالي مع تحديد حجم رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي.

يهدف هذا الفصل إلى قياس مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية مقارنة مع كامل القطاع في ضوء تطبيق المعايير الدوليّة للتقارير المالية الخاصة بالأدوات المالية ومقررات لجنة بازل واستعراض واقع التطبيق لدى بعض الدول العربيّة (مصر، الأردن، العراق).

وقد تم تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة عن القطاع المصرفي السوري.

المبحث الثاني: حصة المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي القطاع المصرفي السوري.

المبحث الثالث: تطور الموجودات والودائع وحقوق الملكية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية.

المبحث الرابع: الأهمية النسبيّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية.

المبحث الخامس: مقارنة تطبيق مقررات بازل ومعايير التقارير الماليّة الدوليّة المتوافقة معها في المصارف السوريّة وبعض الدول العربيّة.

المبحث الأول: نبذة عن القطاع المصرفي السوري[112]

بدأ أول مصرف مملوك للقطاع الخاص في سورية أنشطته في العام 2004 بعد أكثر من أربعين عاماً من اقتصار العمل المصرفي على ستة مصارف حكومية مملوكة للدولة، وحالياً يعمل في سوريّة على شكل شركات مساهمة مغفلة تسعة عشر مصرفاً خاصاً بما فيها أربعة مصارف إسلامية وأربعة مصارف للتمويل الأصغر، ويبين الجدول رقم (7) أدناه عدد المصارف السوريّة وفروعها ومكاتبها لغاية تاريخ 2022/12/31.

وقد شهد قطاع المصارف السوريّة نمواً جيداً وكان في طريقه إلى أن يصبح مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي في سورية، إلاّ أنّ بدء الأزمة السوريّة في العام 2011 وضعف الاقتصاد كان له تأثير كبير على العمليات المصرفية في جميع أنحاء البلاد حيث ازدات حالات التعثر عن سداد القروض المصرفية ولاسيما في المناطق المتضررة واضطرت المصارف لإعادة هيكلة القروض الممنوحة من قبلها واللجوء إلى الإجراءات القضائية وتعقب الضمانات وأثر التضخم الحاصل على تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وزادت النفقات التشغيلية، وأدت العقوبات أحادية الجانب المفروضة على سورية إلى انكفاء المراسلين في خارج البلاد عن التعامل مع المصارف السوريّة وأصبحت فرص التوظيف الخارجي محدودة، وانصب اهتمام المصرف المركزي على ضمان سلامة القطاع المصرفي واستقراره والحيلولة دون حصول حالات إعسار أو إفلاس مصرفي، خاصة وأن القطاع المصرفي يعتبر من أكثر القطاعات حساسية وتأثراً بالأزمات، ويعتمد نجاحه على ثقة المواطن بالليرة السوريّة والمنظومة المصرفية بشكل عام، كما اتبعت السياسة النقدية مع بداية الأزمة السوريّة استراتيجيات قصيرة الأمد تعتمد على معالجة منعكسات الأزمة بشكل يومي والتركيز على ضبط سعر الصرف باعتباره القناة الأكثر تأثيراً على المستوى العام للأسعار من خلال التدخل بسوق القطع الأجنبي لتعزيز المعروض منه وكبح حدة الطلب من خلال أدوات مباشرة وغير مباشرة وبالاعتماد على الاحتياطيات الأجنبية والواردات الداخلة من القطع الأجنبي، كما تم اتباع سياسة نقدية تشددية لناحية الإقراض والتمويل بهدف تخفيف العرض من الليرة السوريّة مأأمكن. حيث شهدت الفترة من العام 2017 وحتى عام 2022 تقلبات عديدة لناحية الأهداف المتوخاة من

---

[112] يبين الملحق رقم (1) أسماء المصارف السوريّة ونوعها.

الإجراءات النقدية حيث تم في بعض المراحل إيقاف الإقراض بشكل كامل ثم تم السماح للمصارف بالإقراض الجزئي لبعض القطاعات الاقتصادية، كذلك تم الاستغناء عن هدف ضبط سعر الصرف وتركه لقوى السوق للتحكم به وفي بعض الفترات التدخل بشكل محدود للدفاع عنه، وعليه فقد تدهور سعر صرف الليرة السوريّة مقابل الدولار الأمريكي **بالسوق الموازي** من 500 ليرة سورية منذ بداية عام 2019 ليصل إلى حدود 3700 ليرة سورية في نهاية عام 2021، وجاء التدهور الأكبر لسعر الصرف في العامين 2022 و2023 حيث وصل سعر الصرف في نهاية عام 2022 إلى 6900، وكذلك فقد قام مصرف سورية المركزي بتعديل **سعر الصرف الرسمي** عدة مرات خلال الفترة المذكورة ليصل إلى 3015 في شهر كانون الأول من عام 2022، ويبين الشكل البياني رقم (4) أدناه تطور سعر الصرف الرسمي لليرة السوريّة مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 2010 لغاية 2022 وفق نشرة المصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (7) عدد المصارف السوريّة وفروعها ومكاتبها لغاية 2022/12/31

البيان	المصارف العامة	المصارف الخاصة			الإجمالي
		تقليدية	إسلامية	تمويل أصغر	
عدد المصارف	6	11	4	4	25
عدد الفروع	297	198	57	23	575
عدد المكاتب	155	6	7	21	189

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على دليل المصارف العاملة في الجمهورية العربيّة السوريّة المنشور على موقع مصرف سورية المركزي

الشكل البياني رقم (4) سعر صرف الليرة السوريّة مقابل الدولار الأمريكي (الرسمي) المطبق لدى المصارف خلال الفترة من 2010-2022

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرة سعر الصرف للمصارف المنشورة على موقع مصرف سورية المركزي

المبحث الثاني: حصة المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي القطاع المصرفي السوري[113]

4-2-1 حسب الموجودات:

يبين الشكل البياني رقم (5) أدناه تطور نسبة موجودات المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من نهاية عام 2010 لغاية نهاية العام 2022

الشكل البياني رقم (5) حصة موجودات المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من 2010-2022 موزّعة حسب العملة (كنسبة مئوية%)

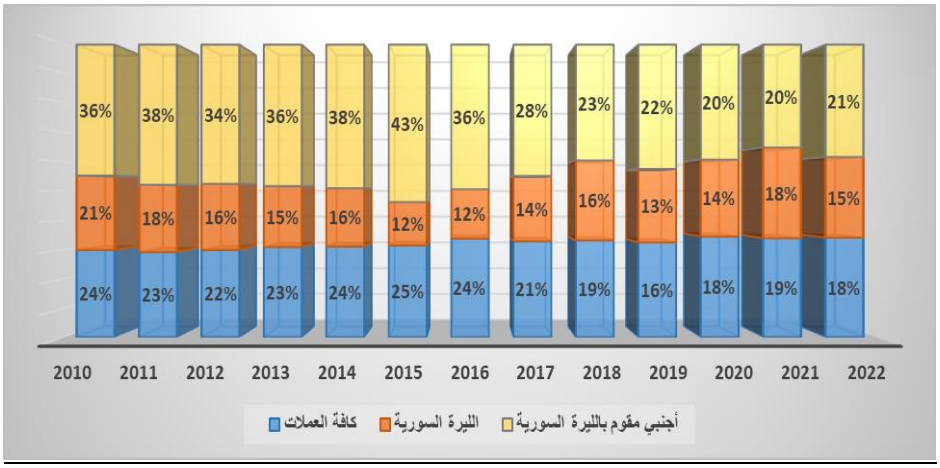

المصدر: مصرف سورية المركزي

نلاحظ مما سبق أنّ موجودات المصارف السوريّة الخاصة التقليدية شكلت في نهاية العام 2022 مانسبته 18% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي السوري، وسجلت أعلى نسبة لها (خلال فترة الدراسة) نهاية العام 2015 بنسبة وصلت إلى 25% ويمكن تفسير ذلك بارتفاع هذه النسبة في العام 2015 للموجودات الأجنبية المقومة بالليرة السوريّة الذي حققت نسبة 43% مقابل انخفاض الحصة من موجودات الليرة السوريّة.

---

[113] باستثناء مصارف التمويل الأصغر.

4-2-2 حسب التسهيلات الائتمانية[114] الممنوحة:

يبين الشكل البياني رقم (6) أدناه تطور نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من نهاية عام 2010 لغاية نهاية العام 2022

الشكل البياني رقم (6) حصة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من 2010- 2022 موزّعة حسب العملة (كنسبة مئوية%)

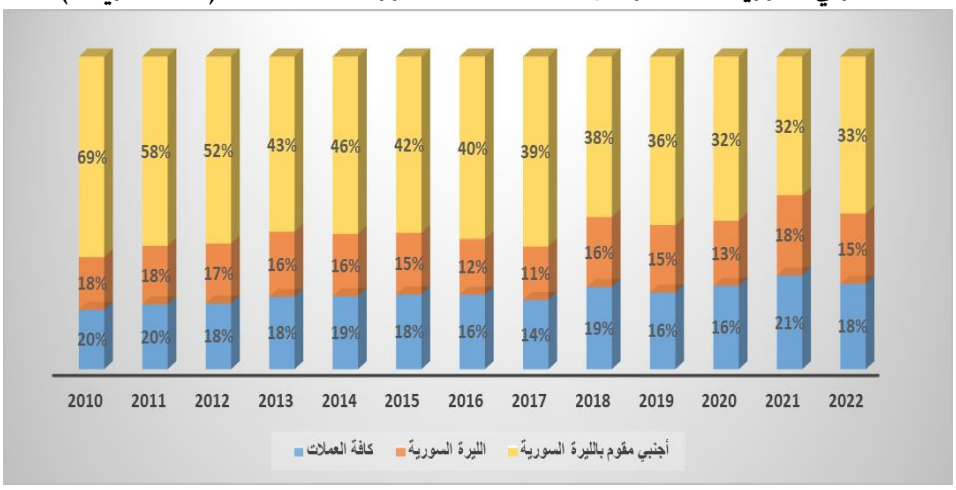

المصدر: مصرف سورية المركزي

يتضح من الشكل البياني الانخفاض التدريجي لحصة المصارف التقليدية الخاصة من إجمالي تسهيلات القطاع وبشكل واضح للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية لتصل في نهاية العام 2022 لنسبة 18% من إجمالي القطاع المصرفي، ويمكن تفسير ذلك بعزوف هذه المصارف عن المنح بالعملات الأجنبية سواء للحفاظ على القطع الأجنبي اللازم لمواجهة أي سحوبات طارئة للودائع الأجنبية خلال فترة الأزمة أو لحدوث تعثر في العديد من المديونيات الممنوحة بهذه العملات نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة السوريّة مقابل العملات الأجنبية ووجوب سداد هذه المديونيات بنفس نوع عملة المنح، الأمر الذي ضخم مبالغ الدين المترتب على العملاء مع تأثر نشاطاتهم بنتائج الأزمة على الاقتصاد ككل.

---

[114] التسهيلات الائتمانية المباشرة (حسابات داخل الميزانية).

4-2-3 حسب ودائع الزبائن:

يبين الشكل البياني رقم (7) أدناه تطور نسبة ودائع الزبائن المودعة لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من نهاية عام 2010 لغاية نهاية العام 2022

الشكل البياني (7) حصة ودائع زبائن المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي ودائع القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من 2010- 2022 موزّعة حسب العملة (كنسبة مئوية%)

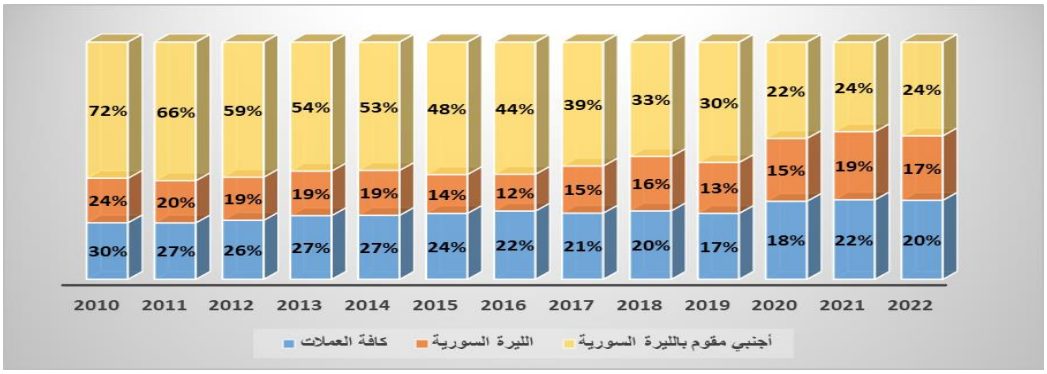

المصدر: مصرف سورية المركزي

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه: أنّ القطاع المصرفي الخاص احتل مرتبة جيدة في سوق العمل على الرغم من حداثة نشوئه في العام 2010 من جهة استقطاب الودائع حيث تجاوزت حصته من القطاع الـ70% للودائع الأجنبية (حيث يوجد استقرار بسعر الصرف حينه)، لتنخفض حصته تدريجياً في السنوات اللاحقة والتي شهدت الأزمة السوريّة ومانتج عنها من سحوبات لجزء من حسابات الودائع.

4-2-4 حسب رأس مال:

يبين الشكل البياني رقم (8) أدناه تطور نسبة رأس المال لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي رأس المال القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من نهاية عام 2010 لغاية نهاية العام 2022

الشكل البياني رقم (8) حصة رأس مال المصارف السوريّة الخاصة التقليدية من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي السوري خلال الفترة من 2010- 2022 (كنسبة مئوية%)

المصدر: مصرف سورية المركزي

صدر في العام 2010 القانون رقم (3)[115] الذي ألزم المصارف السوريّة التقليدية بزيادة رأس مالها بحيث لايقل عن مبلغ /10/ مليار ليرة سورية بعد أن كان الحد الأدنى المطلوب هو /1.5/ مليار ليرة سورية سابقاً، ولغاية نهاية العام 2022 لم يحقق سوى /3/ مصارف من أصل /11/ مصرف تقليدي خاص الحد الأدنى المطلوب ويعود السبب الرئيس في ذلك لعدم قدرة هذه المصارف على تحويل الاكتتابات الخارجية بالقطع الأجنبي للمساهمين الأجانب والسوريين غير المقيمين نتيجة العقوبات أحادية الجانب المفروضة على الدولة السوريّة والزيادات الحاصلة خلال فترة الدراسة في أغلبها ناتجة عن توزيع لأسهم مجانية، ويبين الجدول رقم (8) أدناه رأس مال المصارف السوريّة الخاصة التقليدية لغاية 2022/12/31

الجدول رقم (8) رأس المال المدفوع للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31

المبالغ بآلاف الليرات السوريّة

المصرف[116]	رأس المال المدفوع
بنك بيمو السعودي الفرنسي	10,000,000
بنك سورية والمهجر	8,640,000
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	8,400,000
البنك العربي – سورية	5,050,000
بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)	6,001,467
بنك بيبلوس – سورية	6,120,000
بنك سورية والخليج	10,000,000
بنك الأردن – سورية	3,000,000
بنك فرنسبنك – سورية	5,250,000
بنك الشرق	5,156,250
بنك قطر الوطني– سورية	18,150,000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

[115] الذي عدّل بعض مواد القانون رقم /28/ لعام 2001 المتعلق بعمل المصارف المرخصة في سوريّة.

[116] المصارف مبوبة حسب تاريخ الترخيص.

المبحث الثالث: تطور الموجودات والودائع وحقوق الملكية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

4-3-1 تطور الموجودات

شهدت الفترة (2010-2022) ارتفاعاً تدريجياً في مبلغ مجموع الموجودات للمصارف الخاصة التقليدية حيث وصلت بنهاية العام 2022 إلى يقارب /7/ تريليون ليرة سورية مقابل مبلغ يقارب /542/ مليار ليرة سورية في نهاية العام 2010، وبتحليل سبب الزيادة حسب العملة يتضح أن مجموع الموجودات لهذه المصارف بعملة الليرة السوريّة انخفض خلال الفترة من (2010-2016) بمبلغ /80/ مليار ليرة سورية ليعاود الارتفاع من العام (2017-2022) بمبلغ /2.12/ تريليون ليرة سورية على الرغم من وجود إيقاف لمنح التسهيلات (العنصر الأهم في موجودات الليرة السوريّة) خلال العام 2020 ومن ثم تحديداً لسقوف الإقراض خلال السنوات اللاحقة، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض القوة الشرائية لليرة السوريّة خلال سنوات الأزمة ولاسيما في السنوات الأخيرة الأمر الذي أثر على ارتفاع التكاليف مع وجود عمليات قلب دين لبعض المديونيات الممنوحة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السوريّة[117] نتيجة تغيرات سعر الصرف. ويلاحظ أن الموجودات بالعملة الأجنبية ارتفعت نتيجة التقييم لعملة الليرة السوريّة وفي حال التحويل لعملة الدولار الأمريكي وفق وسطي سعر صرف المصارف في نهاية كل عام من سنوات الدراسة فإن النتيجة هي انخفاض بمبلغ هذه الموجودات بمقدار (2) مليار دولار أمريكي تقريباً، ويبين الشكل البياني رقم (9) تطور حجم الموجودات خلال فترة الدراسة:

---

[117] انسجاماً مع متطلبات المرحلة في حينه ومساهمة في التخفيف من المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التسهيلات صدر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 2014/6/23 التعميم رقم (163/1936) الذي سمح للمصارف العاملة بإجراء عمليات قلب دين/تحويل عملة دين من ديون عملاء المصارف من العملات الأجنبية إلى الليرة السوريّة ومن أهم الشروط للجوء إلى هذه العملية:

أ- أن تتم عملية قلب عملة الدين بناء على رغبة العملاء المستفيدين من تسهيلات بالعملات الأجنبية.

ب- أن تتم عملية قلب عملة الدين للعملاء الملتزمين بسداد التزاماتهم تجاه المصرف وحسب تقييم المصرف لهؤلاء العملاء ولكل حالة على حدا بما يضمن تحقيق مصلحة المصرف والتخفيف من المخاطر التي قد يتعرض لها لاسيما المخاطر الائتمانية والمخاطر القانونية.

الشكل البياني رقم (9) تطور حجم الموجودات بالليرة السوريّة والعملات الأجنبية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة 2010-2022 (الأرقام مليار ل.س)

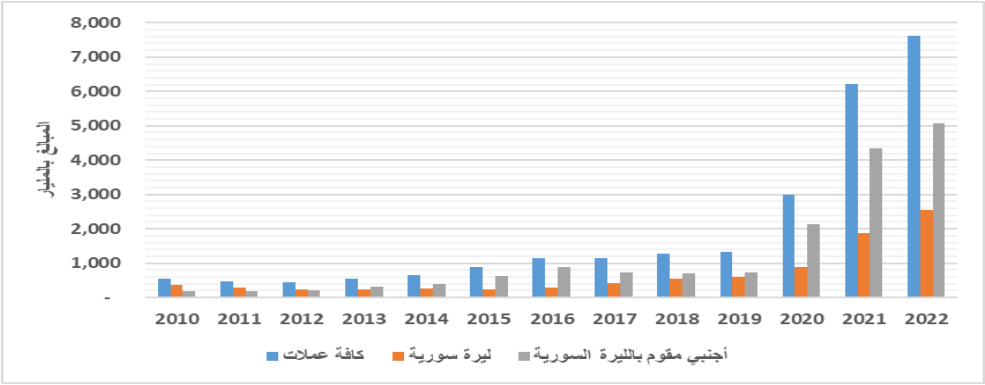

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

لقد جاء نمو الموجودات للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية مدعماً بالزيادة الحاصلة في حجم الأصول الماليّة (التسهيلات الائتمانية، التعرضات تجاه الحكومة والمصارف)، وشهد العام 2020 نمواً واضحاً قياساً بمعّدل النمو السنوي للعام 2019 حيث بلغ معّدل نمو الموجودات بكافة العملات 125% (45% لعملة الليرة السوريّة و192% للعملات الأجنبية بعد تقييمها لليرة السوريّة) أي بزيادة قدرها /1.67/ تريليون ليرة سورية والسبب الرئيسي انخفاض سعر صرف الليرة السوريّة بنسبة 188% في العام 2020 مقارنة بالعام 2019، في حين انخفض معّدل النمو السنوي في نهاية العام 2022 مقارنة بالعام 2021 مع بقائه موجباً حيث بلغ 23% بكافة العملات، ويبين الشكل البياني رقم (10) التذبذب في معّدل النمو السنوي (كل سنة عن سابقتها) للموجودات حسب العملة.

الشكل البياني رقم (10) معّدل النمو السنوي للموجودات بالليرة السوريّة وبالعملات الأجنبية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2010 -2022

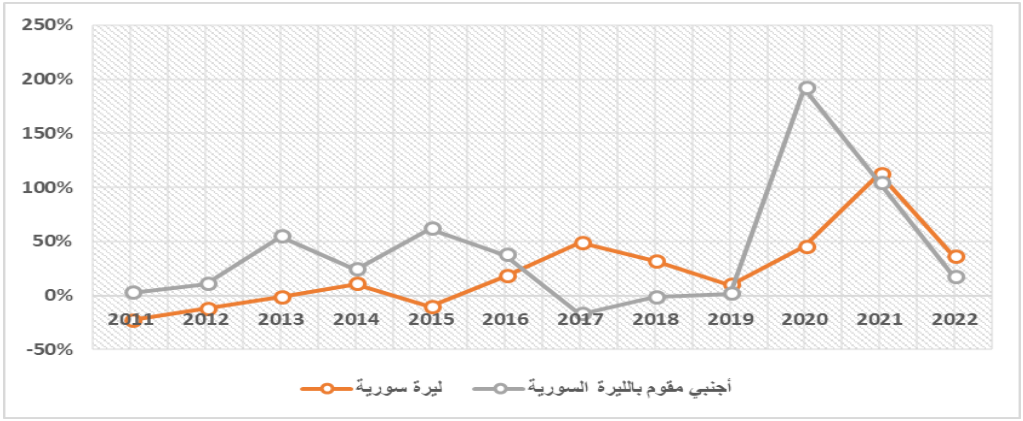

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

4-3-2 تطور الودائع وحقوق الملكية[118]

وصل حجم إجمالي ودائع الزبائن[119] في نهاية العام 2022 إلى مايقارب /3.27/ تريليون ليرة سورية بمعّدل نمو موجب 658% عن عام 2010، حيث زادت ودائع الليرة السوريّة بشكل واضح في العامين 2021 و2022 وقد بلغت الزيادة خلال الفترة المدروسة /1.04/ تريليون ليرة سورية، ويمكن أن يكون لبعض القرارات الحكومية الذي صدرت خلال هذه الفترة الأثر في حدوث هذه الزيادة ومنها قرار البيوع العقارية والمركبات الصادر عن مجلس الوزراء برقم (5/م و) لعام 2020 والمعّدل بالقرار رقم (28/م و) لعام 2021 *"الذي ألزم الجهات العامة المخولة بمسك سجلات ملكية العقارات والمركبات بعدم توثيق هذه العقود قبل إرفاق مائيشعر بسداد الثمن أو جزء منه في الحساب المصرفي للمالك مع تجميد مبلغ 500 ألف ل.س في حساب البائع لمدة 3 أشهر"*، ومن ثم انتقل المُشرع إلى ربط قيمة المبلغ الواجب تحويله عبر الحسابات المصرفية بنسبة مئوية من القيمة الرائجة للوحدة العقارية/الأرض المباعة والذي حددها بنسبة 15% بموجب القرار (7/م و) لعام 2022 ومن قيمة المركبات حسب تاريخ صنعها، ومن ثم أصبحت النسبة 50% بموجب القرار (9/م و) لعام 2023 مع تحديد رصيد السحب اليومي لهذه العمليات بمبلغ (25) مليون ل.س يومياً).

بينما الودائع بالعملات الأجنبية وعلى الرغم من ارتفاعها خلال الفترة المدروسة بعد تقييمها لليرة السوريّة إلاّ أنّها انخفضت بعملة الإيداع بنسبة تجاوزت 78% خلال هذه الفترة، ويبين الشكل البياني رقم (11) تطور حجم ودائع الزبائن خلال فترة الدراسة:

---

[118] تتضمن رأس المال المدفوع – الاحتياطي القانوني– الاحتياطي الخاص– الأرباح المدوّرة (المحققة وغير المحققة)– احتياطي التغير في القيمة العادلة.

[119] تتضمن الحسابات الجارية وتحت الطلب– ودائع التوفير– الودائع لأجل وخاضعة لإشعار– تأمينات نقدية مقابل تسهيلات، وتم استثناء ودائع بنك الائتمان الأهلي من بيانات بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال عامي 2021 و2022 باعتبار أن البيانات المنشورة لبنك بيمو السعودي الفرنسي موحدة مع شركاته التابعة ومن ضمنها الائتمان الأهلي الذي يُساهم به بنسبة /44%/ ويعتبر شريك استراتيجي له.

الشكل البياني رقم (11) تطور ودائع الزبائن بالليرة السوريّة والعملات الأجنبية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة 2010-2022 (الأرقام مليار ل.س)

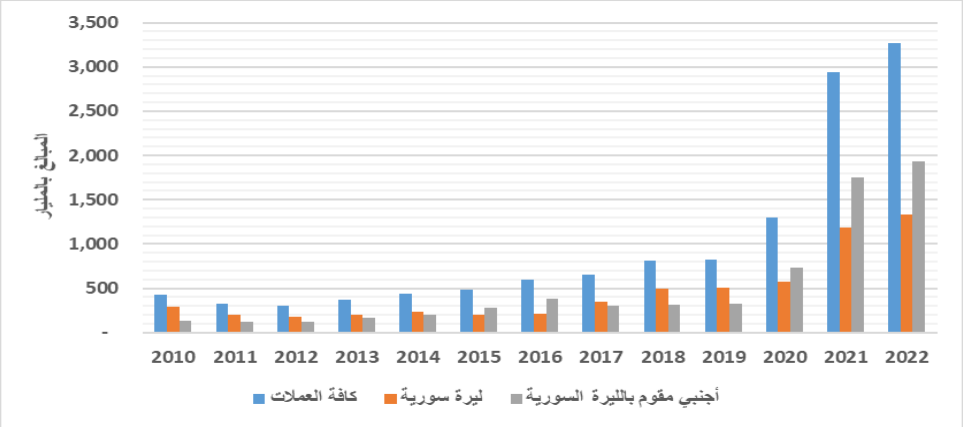

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

وحققت **الودائع بالليرة السوريّة** معّدلات نمو سنوية موجبة متفاوتة خلال فترة الدراسة (باستثناء الأعوام 2011، 2012، 2015 مقارنة بسابقاتها)، ووصلت في العام 2021 مقارنة بالعام 2020 لنسبة 106%، وكذلك شهدت **ودائع القطع الأجنبي** نمواً في العام 2021 وصل إلى 140% نتيجة تغير سعر الصرف، ويبين الشكل البياني رقم (12) معّدل النمو السنوي لودائع الزبائن حسب العملة:

الشكل البياني (12) معّدل النمو السنوي للودائع بالليرة السوريّة وبالعملات الأجنبية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2010 -2022

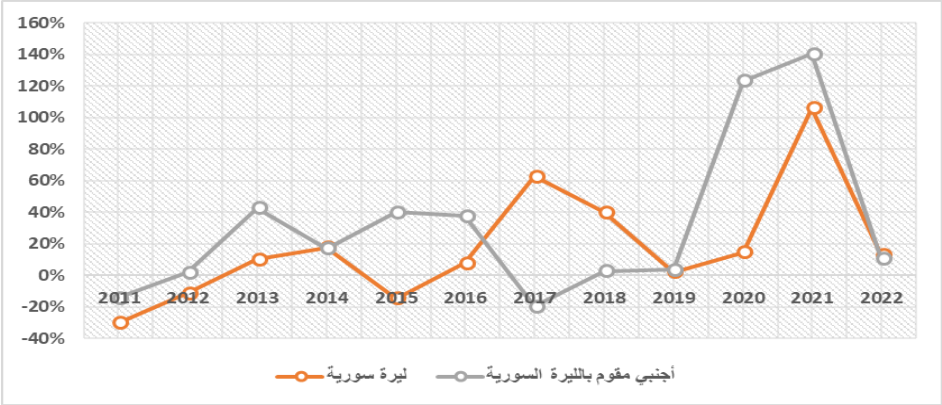

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

كما ارتفعت مبالغ حقوق الملكية لدى المصارف خلال الفترة المدروسة وبمبالغ متفاوتة (تفاوت تاريخ مباشرة المصارف لأعمالها وتراوحت الفترة بين الأعوام 2006 – 2010)، ويعود مبلغ الزيادة بشكل أساسي لارتفاع

مبالغ الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مراكز القطع البنيوي[120] لدى هذه المصارف ومن ثم زيادات رأس المال المتتالية الناتجة عن توزيع أسهم مجانية بعد تحقيق أرباح محققة قابلة للتوزيع، ويبين الشكل البياني رقم (13) تطور قيمة حقوق الملكية خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني (13) تطور حقوق الملكية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة 2010-2022 (الأرقام مليون ل.س)

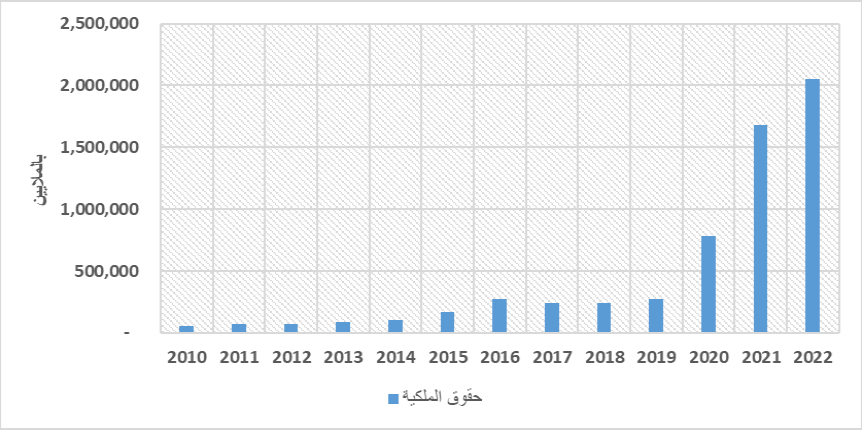

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

[120] وفق أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362/م ن) لعام 2008 وتعديلاته يُسمح للمصارف بتكوين مركز قطع بنيوي بعملة أجنبية واحدة أو بعدة عملات من العملات المحددة في سلة "حقوق السحب الخاصة" بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف، ولايجوز استخدام هذا المركز للقيام بأيه عمليات بيع أو شراء مقابل الليرة السوريّة أو مقابل أي عملة أجنبية أخرى وذلك طول مدة الاحتفاظ به، ويمكن للمصارف توظيف هذا المركز بنفس العملة أو العملات الأجنبية التي تم تشكيل المركز بها لدى الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف على أن لاتؤدي أي من العمليات المذكورة بأي حال من الأحوال إلى تجاوز سقف الاكتتابات على رأس المال بالعملة الأجنبية مضافاً إليها ما يعادل قيمة الأسهم المجانية الموزعة للمساهمين الأجانب والسوريين غير المقيمين بالقطع الأجنبي وفق سعر الصرف المحدد من المصرف المركزي، وفي حال قرر مجلس إدارة أي مصرف عدم الاحتفاظ بجزء/ أو كامل هذا المركز وبيعه مقابل الليرة السوريّة فيتوجب عليه أيضاً الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف ولايجوز للمصرف إعادة شرائه مرة أخرى أو القيام بتكوين مركز قطع بنيوي جديد إلا بعد مضي فترة سنة من تاريخ تحويل المركز إلى الليرة السوريّة.

المبحث الرابع: الأهمية النسبيّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

4-4-1 حسب حجم الموجودات والمطلوبات

يعتبر حجم المصرف انعكاس لقوته في القطاع المصرفي ومدى تشابك عملياته سواءً محلياً مع المصارف الأخرى والقطاعات أو خارجياً مع المصارف المراسلة وتمويل التجارة الخارجية، ويبين الجدول رقم (9) تصنيف المصارف الخاصة التقليدية حسب حجم الموجودات والمطلوبات وترتيبها.

الجدول رقم (9) الأهمية النسبيّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب حجم الموجودات والمطلوبات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31

المبالغ مليار ليرة سورية

المصرف	الموجودات		المطلوبات		الوزن النسبي للموجودات		الوزن النسبي للمطلوبات	
	كافة العملات	ليرة سورية	كافة العملات	ليرة سورية	كافة العملات	ليرة سورية	كافة العملات	ليرة سورية
بيمو السعودي الفرنسي	1,896	717	1,592	789	27%	29%	32%	31%
سورية والخليج	1,013	759	873	735	14%	31%	17%	29%
قطر الوطني	715	88	197	76	10%	4%	4%	3%
الدولي للتجارة والتمويل	655	168	500	156	9%	7%	10%	6%
سورية والمهجر	562	78	434	106	8%	3%	9%	4%
الائتمان الأهلي	459	167	286	159	6%	7%	6%	6%
فرنسبنك	477	113	329	119	7%	5%	7%	5%
العربي- سورية	368	89	221	109	5%	4%	4%	4%
بيبلوس- سورية	353	106	178	125	5%	4%	4%	5%
الأردن- سورية	351	113	274	114	5%	5%	5%	4%
الشرق	219	71	128	71	3%	3%	3%	3%
الإجمالي	**7,068**	**2,469**	**5,012**	**2,559**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

بناءً على ماسبق يتضح أن بنك بيمو السعودي الفرنسي يحتل المرتبة الأولى على مستوى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية سواء بحجم الموجودات أو المطلوبات بكافة العملات بنسب وصلت على التوالي إلى (27%، 32%)، بينما يحتل بنك سورية الخليج هذه المرتبة للموجودات بعملة الليرة السوريّة بنسبة وصلت إلى 31%، وتراوحت النسب لبقية المصارف الخاصة بين (3%-10%).

4-4-2 حسب حجم التسهيلات والودائع

يحتل بنك سورية والخليج المرتبة الأولى على مستوى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية بالمنح الائتماني بينما يحتل بنك بيمو السعودي الفرنسي المرتبة الأولى بحجم ودائع الزبائن. يبين الجدول رقم (10) أدناه الأهمية النسبيّة حسب حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة وودائع الزبائن وترتيبها.

الجدول رقم (10) الأهمية النسبيّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب حجم التسهيلات والودائع لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31

المبالغ مليار ليرة سورية

المصرف	إجمالي التسهيلات الائتمانية[121]		ودائع الزبائن		الوزن النسبي للتسهيلات		الوزن النسبي للودائع	
	كافة العملات	ليرة سورية	كافة العملات	ليرة سورية	كافة العملات	ليرة سورية	كافة العملات	ليرة سورية
سورية والخليج	617	497	572	462	31%	36%	14%	24%
بيمو السعودي الفرنسي	369	322	1,371	649	19%	24%	34%	34%
العربي- سورية	316	71	202	96	16%	5%	5%	5%
الدولي للتجارة والتمويل	127	78	375	100	6%	6%	9%	5%
بيبلوس- سورية	124	61	155	117	6%	5%	4%	6%
فرنسبنك	115	69	245	59	6%	5%	6%	3%
الأردن- سورية	77	74	232	81	4%	5%	6%	4%
الائتمان الأهلي	71	67	249	140	4%	5%	6%	7%
قطر الوطني	68	47	142	69	3%	3%	4%	4%
سورية والمهجر	55	42	391	86	3%	3%	10%	4%
الشرق	42	38	108	59	2%	3%	3%	3%
الإجمالي	**1,981**	**1,366**	**4,042**	**1,918**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

وباحتساب نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ودائع الزبائن يتضح بأن إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى المصارف الخاصة التقليدية تغطي مانسبته 49% من ودائع الزبائن، وقد حقق البنك العربي أعلى نسبة تغطية للمؤشر المذكور وصلت إلى 157% ويعود السبب لكبر حجم التسهيلات بالعملات الأجنبية المصنفّة ضمن

[121] مجموع التسهيلات الائتمانية **المباشرة** قبل تخفيض مخصص تدني محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة والفوائد المعلقة/المحفوظة.

المرحلة الثالثة (متعثرة)، كما حقق بنك سورية والخليج المرتبة الثانية بنسبة 108% وهذا يدل إلى اعتماد المصرف على مصادر إضافية للمنح غير ودائع الزبائن، وإن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر خطر باعتماد المصرف على مصادر إضافية غير المصادر الأساسية للتمويل وعدم ترك هامش معقول لسداد استحقاقات الودائع حال طلبها/أو استحقاقها، وانخفاضه دليل على عدم قدرة المصرف على استثمار الودائع في النشاط الأساسي له وهو منح القروض، ويبين الشكل البياني رقم (14) هذه النسبة على مستوى كل مصرف من المصارف الخاصة التقليدية.

الشكل البياني رقم (14) نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الزبائن[122] لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

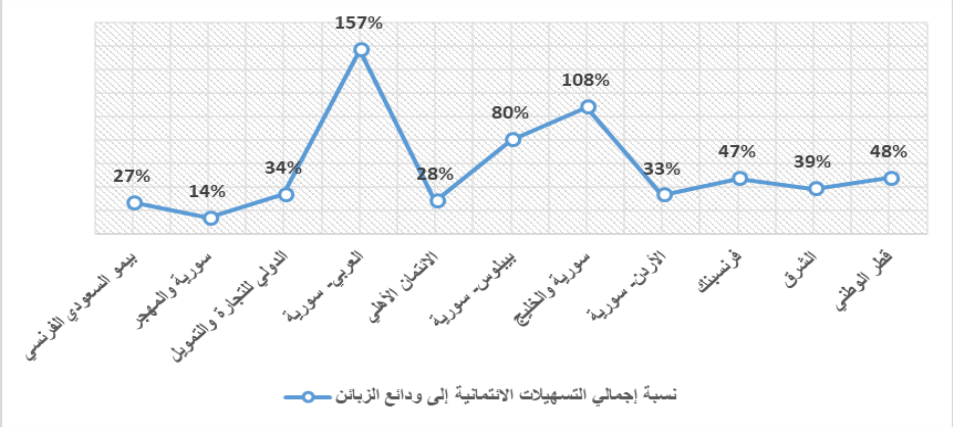

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

[122] يمكن اعتبار النسبة المعيارية هي التي تغطي بين (60%-70%)

المبحث الخامس: مقارنة تطبيق مقررات بازل ومعايير التقارير الماليّة الدوليّة المتوافقة معها في المصارف السوريّة وبعض الدول العربيّة

4-5-1 الوضع الراهن لتطبيق مقررات بازل في المصارف السوريّة:

4-5-1-1 في مجال تطبيق متطلبات بازل 2:

تم في العام 2009 صدور الإطار الرقابي النهائي للمنهج النمطي أو المعياري لقياس المخاطر، كما تم في نفس العام تطبيق الإطار الرقابي للدعامة الثالثة، حيث حددت قرارات مجلس النقد والتسليف الصادرة كافة المتطلبات المطلوبة من المصارف لتطبيق مقررات بازل2، **ويبين الملحق رقم /2/ القرارات الرقابية الصادرة لضمان تطبيق الدعامات الثلاثة وفق مانصت عليه اتفاقية بازل2**، حيث التزمت المصارف **الخاصة** بتطبيق هذه التعليمات مع وجود العديد من الصعوبات والتحديات التي واجهتها والمتمثلة في غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية الأمر الذي حدّ من قدرة هذه المصارف على الاستفادة من الأوزان التفضيلية للعملاء الحاصلين على تصنيف ائتماني مرتفع، كذلك قلة عدد العملاء المصنفين من شركات التصنيف الائتماني الخارجية بالإضافة لحداثة إدارات المخاطر في المصارف وعدم وجود بيانات تاريخية شاملة ومكتملة يمكن الاعتماد عليها لتطبيق الطرق المتقدمة لقياس المخاطر.

في حين أعاقت بعض الصعوبات الفنية والتشغيلية الالتزام الكامل من قبل المصارف **العامة** بهذه المتطلبات.

4-5-1-2 في مجال تطبيق متطلبات بازل 3:

يوجد تأخر في الانتقال إلى بازل 3 نتيجة للأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد، فيما يعمل مصرف سورية المركزي على تعديل كافة القرارات ذات الصلة بما يتوافق مع مقررات بازل3 ومساعدة المصارف العاملة على توفير بنية تحتية للانتقال من المنهج المعياري إلى منهج التقييم الداخلي وفق الإمكانيات المتاحة، إضافة إلى توجيه المصارف بضرورة البدء بتطبيق منهج التقييم الداخلي من خلال تعليمات المعيار رقم (9).

4-5-2 إجراءات تطبيق المعايير ذوات الأرقام: (9) و(7) و(13) في المصارف السوريّة

4-5-2-1 في مجال تطبيق المعيار رقم (9)

1) أجّل مجلس المحاسبة والتدقيق السوري تطبيق المعيار رقم (9) لغاية 1 كانون الثاني 2019 وذلك بموجب قراره الصادر برقم (1) تاريخ 2018/2/12، كما وسمح بالتطبيق المبكر للمعيار المحاسبي المالي الإسلامي رقم /30/ اعتباراً من التاريخ آنف الذكر.

2) ومن ثم أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم (4/م ن) لعام 2019 والذي تضمن التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار رقم (9) لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربيّة السوريّة وألزم بتطبيقها من العام 2019 وتضمن القرار تغييراً جوهرياً في احتساب وتكوين مخصّصات خسائر التعرضات الائتمانية وفق منهجية تقوم على أساس المعلومات المستقبلية لضمان سلامة واستقرار المراكز الماليّة للبنوك، ويتعين على الأخيرة أن تسعى إلى تطوير نماذج لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة كما لابد لها من وضع إجراءات لتقييم جودة هذه النماذج المستخدمة بشكل دوري، ونص القرار[123] على ثلاثة عشر مادة يمكن تلخيصها وفق الآتي:

أ. تضمنت المادة الأولى توجيه المصارف لتعديل السياسات المحاسبية بما يتوافق مع المعايير الجديدة وتوثيق كافة التقديرات والآراء الحكمية.

ب. تناولت المواد الثانية والثالثة والرابعة الأمور الخاصة بالتصنيف والقياس، حيث تمّ التأكيد على النقاط الرئيسة المحددة في متطلبات المعيار رقم (9).

ج. تضمنت المادة الخامسة القواعد الخاصة بتجميع محافظ التعرّضات الائتمانية بما يتناسب مع متطلبات تكوين نظام التصنيف الائتماني الداخلي، الأمر الذي نجم عنه تعليق العمل بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (388/م.ن/ب4) للعام 2008 والذي يتناسب مع متطلبات المنهج المعياري لكفاية الأموال الخاصة

---

[123] مجلس النقد والتسليف (2019): "**تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 (IFRS9)**"، مصرف سورية المركزي، https://cb.gov.sy.

وذلك إلى حين تعديل التعليمات الخاصة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف، حيث تم إدراج كافة القواعد التفصيلية لأغراض تجميع محافظ التعرّضات الائتمانية.

د. تضمنت المادة السادسة القواعد الخاصة بنظام التصنيف الائتماني الداخلي والذي تم اعتباره بديلاً عن نظام تصنيف الديون المحدد بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م.ن/ب4) لعام 2009 وتعديلاته السابق لصدور هذه التعليمات.

هـ. تضمنت المادة السابعة تعريف التعثّر بما يتفق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

و. تضمنت المادة الثامنة القواعد الخاصة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث تمّ التأكيد على كافة الضوابط النوعية والحوكمة والتوثيق، كما تمّ الاقتصار على استخدام تقنية البيانات الداخلية لأغراض احتساب مكونات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة التسهيلات، في حين تمّ السماح باستخدام تقنية الربط مع وكالات التصنيف الائتماني الخارجية لأغراض احتساب مكونات الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات تجاه البنوك والحكومات (بما في ذلك التعرضات اتجاه الحكومة السوريّة والبنوك المحلية بالعملات الأجنبية) باستثناء التعرضات اتجاه الحكومة السوريّة بالعملة المحلية والتي تمّ إعفاء المصارف من تكوين أية مؤونات لقائها، كما تمّ منح المصارف سماحية استخدام احتمال تعثر بنسبة ثابتة 0.05% (الحد الأدنى وفق متطلبات وفاق بازل 3) للتعرضات اتجاه البنوك المحلية بالعملة السوريّة وكذلك تمّت معاملة التعرضات تجاه جهات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي (القطاع العام غير التابع للحكومة المركزية) معاملة التعرّضات تجاه القطاع الخاص (حيث تقتصر التعرضات اتجاه الحكومة على التعرضات تجاه البنوك المركزية والوزارات وجهات القطاع العام ذات الطابع الإداري (قطاع عام تابع للحكومة المركزي))، ويُضاف إلى ذلك أنّه تمّ توجيه المصارف لتقدير كافة المعاملات الخاصة بالخسارة عند التعثر بناءً على البيانات الداخلية بالدرجة الأولى مع إمكانية الاستعانة ببيانات خارجية (من واقع القطاع المصرفي السوري حصراً بالنسبة للتسهيلات الائتمانية) في حال عدم كفاية

تلك الداخلية، أو الاستعانة بالنسب المحددة في وفاق بازل3 في حال عدم كفاية البيانات الداخلية والخارجية.

ز. تضمنت المادة التاسعة الضمانات المقبولة لأغراض مخففات المخاطر بما يتفق مع مضمون متطلبات بازل3.

ح. تناولت المادة العاشرة موضوع تحسين التصنيف الائتماني وفق الأسس المحددة بالقرار (597/م.ن/ب4) السابق لهذه التعليمات مع وجود بعض التعديلات التي تتماشى مع الظروف اللاحقة لصدور القرار المذكور.

ط. تمّ بموجب المادة الحادية عشر تنظيم موضوع شطب الديون وفق متطلبات المعيار رقم (9)، كما تم تنظيم موضوع نقل الديون إلى خارج الميزانية ضمن ضوابط وشروط محددة.

ي. تمّ بموجب المادة الثانية عشر تنظيم ممارسات الحوكمة ذات الصلة بتطبيق المعيار رقم (9) والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (30)، مع ضرورة تشكل لجنة خاصة بذلك في كل مصرف.

ك. تضمنت المادة الثالثة عشر القواعد العامة والانتقالية، ولاسيما تلك المنصوص عنها في الأحكام العامة للقرار (597/م.ن/ب4) أو تلك المطلوبة بموجب أوراق بازل أو تلك الخاصة بمعالجة المؤونات المرحلية قبل نهاية العام 2019، كما تمّ إعطاء المصارف مهلة توفيق أوضاع حتى نهاية العام 2019 لأغراض استكمال إعداد السياسات والإجراءات والنماذج والأنظمة اللازمة للتطبيق.

ل. ضرورة مراعاة متطلبات الإفصاح وفق المعيار رقم (9) ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم (30)، مع إلزام المصارف بمتطلبات الإفصاح وفق المعيار رقم (7).

م. إلزام المصارف الإسلامية بالمعيار رقم (13) الخاص بقياس القيمة العادلة فيما لم تغطه معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الماليّة الإسلامية.

4-5-2-2 في مجال تطبيق المعيارين رقم (7) ورقم (13)

1) ألزمت هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة الجهات الخاضعة لإشرافها ورقابتها بتطبيق القرار رقم /110/م.و تاريخ 2019/4/24 الخاص بنظام الإفصاح والشفافية، وعليه تعتبر المصارف السوريّة ملزمة بادراج الإفصاحات المختلفة المنصوص عليها في هذا النظام الماليّة وغير الماليّة وبنشر التقارير السنوية التي يتم مناقشتها في اجتماعات الهيئات العامة والتي تدقق من قبل الهيئة قبل اعتمادها.
2) منح القانون رقم /22/ لعام 2005 هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة صلاحية تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق الماليّة.
3) ألزم قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 وقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (4137) تاريخ 2004/7/18 المصارف السوريّة بضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدوليّة والمعايير الدوليّة للتقارير الماليّة، كما فرضت رئاسة مجلس الوزراء في قرارها رقم (1004) تاريخ 2007/3/25 شكل النشرات والبيانات والوثائق المتعلقة بالميزانية السنوية وبيان الدخل الواجب تقديمها لمصرف سورية المركزي، وأصدر مجلس النقد والتسليف القرارين رقم (196) تاريخ 2006/4/5 المتضمن المعلومات الواجب تقديمها إلى قسم مركزية المخاطر لدى مصرف سوريا المركزي والذي تشمل معلومات مفصلة عن مديونيات زبائن المصارف، ورقم (439) تاريخ 2007/11/25 المتضمن النماذج الموحدة للبيانات الماليّة السنوية المعّدة لأغراض النشر والإفصاحات المرتبطة بها، إلا أنه لم يتم تعديل القرار الأخير لتاريخه ليشمل إضافة الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار رقم (9) والتعديلات على المعيار رقم (7) وإنما تم إلزام كل مصرف بالتنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي لديه بإضافة الإفصاحات الخاصة ببياناته الماليّة وفق ماتضمنته المعايير الدوليّة ريثما يتم استصدار قرار يتضمن حد أدنى من النماذج الموحدة المعّدلة.

4-5-3 واقع تطبيق مقررات بازل والمعيار رقم (9) في بعض الدول العربيّة

1) في مجال تطبيق مقررات بازل:[124]

يبين الجدول رقم (11) أدناه الوضع الراهن لتطبيق مقررات بازل لدى بعض الدول العربيّة من واقع نتائج استبيان موزع من صندوق النقد العربي على هذه الدول:

الجدول رقم (11) الوضع الراهن لتطبيق متطلبات بازل في الدول العربيّة (2020)

الدولة[125]	بازل2	بازل2.5[126]	بازل3
الأردن			✓
السعودية			✓
السودان	✓		
عُمان	✓		✓
العراق	✓		✓
فلسطين	✓		✓
الكويت			✓
مصر	✓		✓
المغرب	✓	✓	✓
موريتانيا			✓

2) في مجال تطبيق المعيار رقم (9):

يكمن الغرض من إعداد تعليمات لتطبيق المعيار لدى البنوك المركزية بوضع إطار رقابي يُمكن معه فرض رقابتها ومتابعة مدى التزام البنوك العاملة تحت إشرافها من تطبيقه والتأكد من تحوطها الكافي لمخاطر الموجودات الماليّة لديها والحد من التفاوتات الكبيرة التي يمكن أن تشملها نتائج تطبيق المعيار فيما بين البنوك والناتجة عن الحكم أو التقدير الشخصي لهم لكثير من النصوص والأمور الذي يتضمنها المعيار والتي تحتمل

---

[124] عبد المنعم، هبة (2022): "**تطبيق متطلبات بازل في الدول العربيّة**"، اللجنة العربيّة للرقابة المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، صندوق النقد العربي، الإمارات العربيّة المتحدة.

[125] تكرار الإشارة لنفس الدولة يُشير لتطبيق مقررات بازل3 إضافة لتطبيق مقررات بازل2 في بعض الجوانب.

[126] في ضوء الأزمة العالمية خلال فترة (2007-2008) صدر الإطار الرقابي لتطبيق مقررات بازل2.5 في عام 2007 على أساس مؤقت وبما يشمل تعديلين جوهريين يتعلقان بكل من إطار متطلبات رأس المال وبإدخال أنواع جديدة من المخاطر استناداً إلى تطور وتعقد أنشطة البنوك، وهو ماستتبعه تغيرات في أساليب قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

ذلك بما يعزز من الشفافية والموضوعية في التطبيق وكذلك فرض نموذج موحد للإبلاغ ورفع التقارير للمصرف المركزي عن نتائج التطبيق لتعزيز قدرة المصرف المركزي على قراءة ومقارنة وتحليل نتائج التطبيق وتقدير مخاطر الموجودات الماليّة لدى البنوك عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على مستوى كل بنك وعلى مستوى القطاع المصرفي، ويمكن استعراض ملخّص الإجراءات المتخذة من بعض البنوك المركزية في بعض الدول العربيّة وفق الآتي:

1. البنك المركزي المصري

أصدر البنك المركزي المصري مجموعة من التعليمات للبنوك وفقاً لمعيار المحاسبة المصرية[127] المقابل للمعيار رقم (9) [128] حيث أوضح أنه حرصاً على سلامة المركز المالي للبنوك وتعميق مفاهيم الإفصاح والشفافية فإنه اعتباراً من يناير 2018 تبدأ البنوك التجارية المصرية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر بشكل تجريبي واختياري بتطبيق التعليمات الخاصة بإعداد القوائم الماليّة للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) الأدوات الماليّة ومما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول الماليّة وتدفقاتها النقدية، ومن ثم يتم التطبيق إلزامياً اعتباراً من يناير 2019 مع ضرورة التحقق من سلامة وصلاحية النماذج المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال جهة مستقلة تُصدر تقريراً بتقييم الصلاحية وذلك قبل إصدار القوائم الماليّة عن الربع الأول للتطبيق بخمسة عشر يوماً على الأقل وأيضاً من خلال مراقب الحسابات الذي يجب أن يُرفق تقريراً بالقوائم الماليّة ربع السنوية والسنوية بشأن سلامة الإجراءات وكفاية مخصّصات الاضمحلال عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أن يتم موافاة البنك المركزي المصري بهذا التقرير.

---

[127] يقابل المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (47) لعام 2019، بدلاً من معيار المحاسبة المصري المعدل لسنه 2015 رقم (26) "الأدوات الماليّة– الاعتراف والقياس" والذي يقابل معيار المحاسبة الدولي IAS39 "الأدوات الماليّة– الاعتراف والقياس"

[128] البنك المركزي المصري (2019): **"تعليمات إعداد القوائم الماليّة للبنوك وفق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) الأدوات الماليّة"**، قطاع الرقابة والإشراف، إدارة التعليمات الرقابية، https://www.cbe.org.eg، مصر.

كما تم طلب في إطار الاستعداد لتطبيق المعيار ولغرض تدعيم المراكز الماليّة للبنوك بتكوين احتياطي باسم مخاطر المعيار رقم (9) بنسبة 1% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام 2017 يتم إدراجه ضمن بند رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية ولايتم استخدامه إلا بموافقة البنك المركزي وذلك لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم المخصّصات نتيجة اتباع أسلوب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2- **البنك المركزي الأردني[129]:**

أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9) بموجب القرار رقم (2018/13) وتمثلت الفروقات الأساسية بين المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة كما يجب تطبيقها وماتم تعديله بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني بمايلي:

1. يتم تكوين مخصّصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعلميات البنك المركزي ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية التي يعمل بها البنك (الشركات التابعة) أيهما أشد وأن الفروقات الجوهرية تتمثل فيمايلي:

- تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها من احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الاحتساب وفقاً للمعيار رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 2009/12/10[130] لكل مرحلة على حدةٍ وتُؤخذ النتائج الأشد ويتم تصنيفها وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

---

[129] البنك المركزي الأردني (2018): "**تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)**"، https://www.cbj.gov.jo، الأردن.

[130] بموجب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) تاريخ 2024/6/30 تم اعتماد تعليمات جديدة لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصات التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة وإلغاء العمل بالتعليمات رقم (2009/47) المشار إليها، وكذلك التعميم رقم (11084/1/10) تاريخ 2018/8/27، **على أن يتم العمل بالتعليمات الجديدة اعتباراً من 2025/1/1**

- يـتم تعليـق الفوائـد والعمـولات علـى التسـهيلات الائتمانيـة والمصـنفّة ضـمن المرحلـة الثالثـة والممنوحة للعملاء وفق تعليمات البنك المركزي.

2. يتم تصنيف بعض البنود وعرضها في قائمة المركز المالي الموحدة وقائمة الربح والخسارة الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة والافصاحات المتعلقة بها، وفقاً لمتطلبات البنك المركزي وإرشاداته المعممة التي قد لاتتضمن جميع متطلبات المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة مثل: المعايير (9)، (7)، (13).

3- **البنك المركزي العراقي:**

أصدر البنك المركزي العراقي التعليمات الإرشادية لإعداد القوائم الماليّة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9)[131] بدءاً من بداية العام 2019، حيث تطبق على كافة المصارف التجارية العاملة في العراق بما فيها فروع المصارف الأجنبية، أما المصارف الإسلامية فتُطبق الجزء المتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة المنصوص عنها في المعيار المذكور، وفيما عدا ذلك تلتزم بمتطلبات معياري المحاسبة الإسلامي رقم (25) و(30)، وقد تضمنت هذه التعليمات طلب تصنيف الأدوات الماليّة إلى ثلاث فئات وفق مانص عليه المعيار واحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصّصات اللازمة وفق منهجية حصول التعثر جهة إدراج جميع أدوات الدين التي تخضع للقياس ولاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن إحدى المراحل الثلاث المنصوص عليها في المعيار مع توفير قدر كبير من المعلومات الكمية والنوعية سواء كانت تاريخية أو تمثل الوضع القائم أو التنبؤات المستقبلية أو حول مؤشرات الاقتصاد الكلي على أن يتم تحديث هذه العملية كاملة عند إعداد البيانات الماليّة المرحلية والختامية.

---

[131] البنك المركزي العراقي (2019): "**التعليمات الإرشادية لإعداد القوائم الماليّة للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9**"، https://www.cbi.iq، العراق.

كما تم الطلب من المصارف بموجب كتاب البنك المركزي العراقي /دائرة مراقبة الصيرفة رقم (466/6/9) تاريخ 2018/12/26 تشكيل لجنة في المصارف لتطبيق التعليمات الصادرة مكونة من أقسام الائتمان، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، تكنولوجيا المعلومات، القسم المالي مهمتها:

- عمل تحليل تشخيصي وكمي للأثر الأولي للتطبيق وتحديد الثغرات.
- إعداد تقارير دورية من قبل مجلس إدارة المصرف إلى البنك المركزي فيما يتعلق بالتقدم المحرز والأمور الرئيسة.
- تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- دراسة الأثر المتوقع للتطبيق من الناحية الماليّة وأثر ذلك على معيار كفاية رأس المال.
- جمع البيانات المطلوبة ومدخلات المخاطر الأخرى.
- قيام كل مصرف بتزويد البنك المركزي بالخطة المعتمدة من مجلس إدارته أو المدير الإقليمي بالنسبة لفروع المصارف الأجنبية.
- قيام كل مصرف بالوقوف على الأثر الكمي لتطبيق المعيار (9)

وبمقارنة تطبيق الدول موضوع الدراسة للمعايير الدوليّة وبشكل خاص المعيار رقم (9) الذي انطوى على تعديل جوهري في آليات التصنيف والإحتساب نجد التزام هذه الدول باستصدار التعليمات الناظمة مع إلزام المصارف بالتطبيق ضمن مهل محددة بغية التوافق مع المعايير الدوليّة ومواكبة التطورات العالمية ومحاولة التحوّط للمخاطر، فيما تفاوت الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بين تطبيق بازل2 وبازل3 وفقاً للظروف المحيطة بكل دولة ومدى قدرتها على فرض التزامات تحوط إضافية لرأس المال.

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

الفصل الخامس

الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

تناول هذا الفصل التعرف على أهم المؤشرات الماليّة المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية وعددها /11/ مصرف قبل وخلال فترة تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9) الذي يُعتبر المعيار الأكثر تأثيراً على تقييم جودة التقارير الماليّة مع إجراء اختبار لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل3 بما يخص عنصر السيولة وإجراء التحليل المالي لهذه المؤشرات تبعاً لجودة الموجودات الماليّة والتأثير على الملاءة الماليّة والسيولة والربحيّة ومن ثم اختبار الفروض بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-views12، **وقد تم تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:**

المبحث الأول: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على جودة الموجودات الماليّة

المبحث الثاني: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على كفاية رأس المال

المبحث الثالث: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على الربحيّة

المبحث الرابع: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) ومتطلبات لجنة بازل على السيولة

المبحث الخامس: متغيرات البحث واختبار الفروض

المبحث الأول: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على جودة الموجودات الماليّة

5-1-1 إجمالي التعرضات الائتمانية[132] مصنفّة حسب نوع التعرض ونوع العملة ونسبة التغطية[133]

يبين الجدول رقم (12) أدناه مبالغ التعرضات الائتمانية المشمولة ضمن بنود المعيار رقم (9) وفق ميزانيات المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب العملة ونسبة تغطيتها بالمخصّصات:

الجدول رقم (12) إجمالي التعرضات الإئتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب نوع التعرض ونوع العملة ونسبة التغطية بالمخصّصات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31

المبالغ مليار ليرة سورية

البند	التعرض بالليرة السوريّة	التعرض بالعملة الأجنبية	إجمالي التعرض	نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التعرض الائتماني
الأرصدة والتوظيفات تجاه الحكومات ومؤسسات القطاع العام الإداري	534	1,095	**1,629**	1%
الارصدة والتوظيفات تجاه المؤسسات مصرفية[134]	221	3,656	**3,877**	12%
التسهيلات الائتمانية	1,469	729	**2,199**	12%
المجموع	**2,224**	**5,480**	**7,705**	**10%**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح أن أكبر مبلغ للتعرضات الائتمانية يعود لبند الأرصدة والتوظيفات تجاه المؤسسات المصرفية يليه بند التسهيلات الائتمانية، بينما بلغت نسبة تغطية كافة التعرضات الائتمانية /10%/ وهي نسبة يمكن اعتبارها قليلة إذا ماقورنت بحجم المخاطر المرتبطة بكل بند، ويبين الشكل البياني رقم (15) أدناه الأهمية النسبيّة لكل عنصر من عناصر هذه التعرضات الإئتمانية حسب نوع العملة:

---

[132] يقصد **بالتعرضات الائتمانية** (Credit Exposures) في هذا الفصل أينما وردت: الأصول الماليّة داخل الميزانية والالتزامات الماليّة خارج حسابات الميزانية.

[133] يقصد بنسبة التغطية: نسبة تغطية العنصر بالمخصصات المكونة مقابله.

[134] تجاه المؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

الشكل البياني رقم (15) الأهميّة النسبيّة لكل عنصر من عناصر التعرضات الإئتمانية إلى الإجمالي لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية موزّعة حسب نوع العملة لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

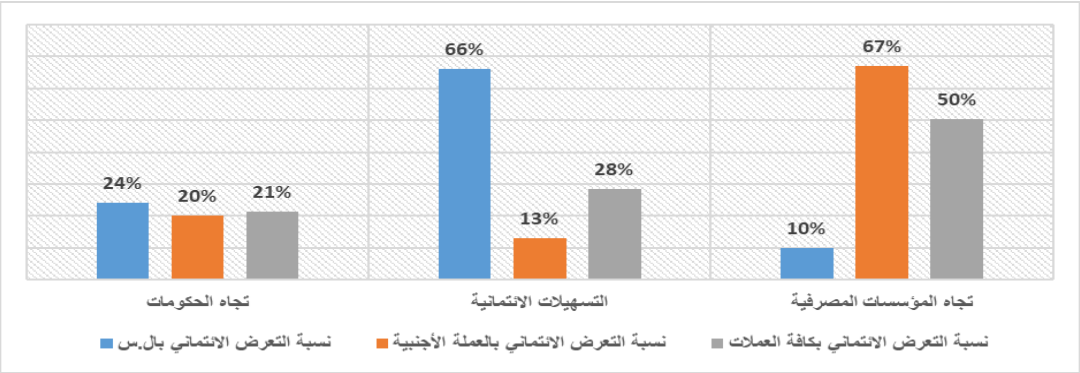

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

احتلت التسهيلات الائتمانية أكبر نسبة على مستوى التعرضات بالليرة السوريّة ويعود ذلك إلى إحجام المصارف خلال فترة الأزمة السوريّة عن منح تسهيلات جديدة بالعملة الأجنبية نتيجة تغيّر سعر صرف الليرة السوريّة مقابل العملات الأجنبية من جهة، وقلّة موارد القطع الأجنبي من جهة أخرى واحتمال حدوث تعثرات بالسداد، ولجوء هذه المصارف إلى قلب المديونيات القائمة في حينه بالعملات الأجنبية بالاتفاق مع زبائنها قبل حصول التعثر وضمن شروط صادرة عن مصرف سورية المركزي، بينما أكبر نسبة تعرض بالعملات الأجنبية المقومة بالليرة السوريّة فتعود إلى الأرصدة والتوظيفات لدى المؤسسات المصرفية ويُعزّى ذلك إلى تراجع سعر صرف الليرة السوريّة مقابل العملات الأجنبية وحصرية التوظيف لدى المراسلين في الخارج بالعملات الأجنبية وهذا السبب أيضاً الذي أعطى هذا البند النسبة الأكبر على مستوى التعرضات بكافة العملات.

كما يبين الشكل رقم (16) أدناه نسب التغطية لكل عنصر حسب نوع العملة حيث يتضح أن نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة مقابل كامل التعرضات الائتمانية إلى إجمالي هذه التعرضات – بغض النظر عن مرحلة التصنيف الائتماني الداخلي – بلغت نهاية عام 2022 مانسبته /10%/، وبلغت ذات النسبة /12%/ تجاه المصارف والتسهيلات الائتمانية في حال القسمة لكل عنصر على حدى، بينما تراوحت نسبة التغطية بالليرة السوريّة بين (0–4%) وبالعملة الأجنبية المقومة بالليرة السوريّة بين (1%–30%)، وبحسب متطلبات المعيار رقم (9) يتوجب تكوين المخصّص بنفس عملة التعرض، وقد حققت نسبة مخصّص الخسائر

الائتمانية المتوقعة المكونة لقاء التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (بالعملة الأجنبية) أعلى نسبة حيث وصلت إلى /30%/.

الشكل البياني رقم (16) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكون لكل عنصر من عناصر التعرضات الإئتمانية إلى التعرض الائتماني للعنصر لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية موزّعة حسب نوع العملة لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

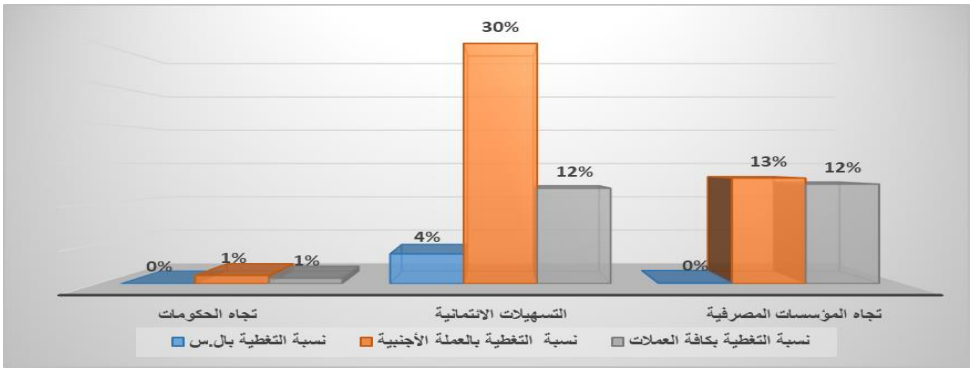

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

5-1-2 إجمالي التعرضات الائتمانية مصنفّة حسب المصارف ونوع العملة ونسبة التغطية:

يبين الجدول رقم (13) أدناه إجمالي التعرضات الائتمانية المشمولة ضمن بنود المعيار رقم (9) مصنفّة لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية وفق المصرح عنه ضمن ميزانية هذه المصارف، كما يبين الشكل البياني رقم (17) الأهمية النسبيّة لهذ التعرضات حسب نوع العملة:

الجدول رقم (13) إجمالي التعرضات الإئتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب المصرف ونوع العملة ونسبة التغطية بالمخصّصات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31

المبالغ مليار ليرة سورية

ر.ت	اسم المصرف	التعرض بالليرة السوريّة	التعرض بالعملة الأجنبية	إجمالي التعرض	نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التعرض الائتماني
1	بيمو السعودي الفرنسي	496	1,086	1,582	15%
2	سورية والمهجر	76	569	645	13%
3	الدولي للتجارة والتمويل	192	574	766	6%
4	العربي- سورية	99	637	736	12%
5	الائتمان الأهلي	151	364	515	11%
6	بيبلوس- سورية	109	387	496	13%
7	سورية والخليج	747	389	1,136	6%

ر.ت	اسم المصرف	التعرض بالليرة السوريّة	التعرض بالعملة الأجنبية	إجمالي التعرض	نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التعرض الائتماني
8	الأردن– سورية	120	250	370	1%
9	فرنسبنك	101	391	492	13%
10	الشرق	55	196	251	7%
11	قطر الوطني	79	637	716	1%
	الإجمالي	**2,225**	**5,480**	**7,705**	**10%**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

الشكل البياني رقم (17) الأهميّة النسبيّة للتعرضات الإئتمانية لدى كل من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي التعرضات موزّعة حسب نوع العملة لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

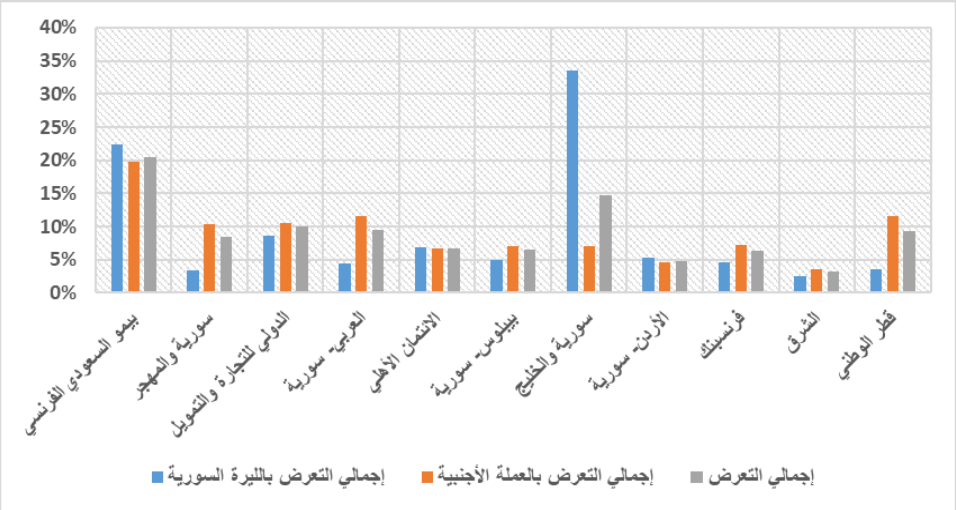

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح من الجدول والشكل أعلاه بأنّ أكبر تعرض ائتماني بكافة العملات على مستوى المصارف الخاصة التقليدية انحصر بين مصرفي بيمو السعودي الفرنسي وسورية والخليج بنسبة 21%، 15% على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع مبلغ التوظيفات لدى المؤسسات المصرفية والحكومات لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي لاسيما بالعملة الأجنبية المقومة باليرة السوريّة وتأثير تغير سعر الصرف عليها، ومبلغ التسهيلات الائتمانية لدى سورية والخليج. يليهم مصرفي الدولي للتجارة والتمويل والعربي بنسبة بلغت 10% لكل منهما ويعود ذلك بشكل أساسي لارتفاع مبلغ التسهيلات الائتمانية لدى الدولي للتجارة والتمويل مقارنة ببقية المصارف، ووجود قرض متعثر لدى البنك العربي بالعملة الأجنبية ضخم مبلغ تسهيلاته نتيجة التقييم لليرة السوريّة، يليهم مبلغ التعرض

لدى بنك قطر الوطني والذي حقق نسبة 9% وهو ناتج بشكل رئيسي عن ارتفاع التوظيفات لدى المؤسسات المصرفية، والذي تشكل بمعظمها اكتتابات الشريك الاستراتيجي الأجنبي برأس مال المصرف بالعملة الأجنبية.

ويبين الشكل البياني رقم (18) أدناه نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة لدى كل مصرف مصنفّة حسب نوع العملة:

الشكل البياني رقم (18) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكون لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى التعرض الائتماني لديها موزّعة حسب نوع العملة لغاية البيانات الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

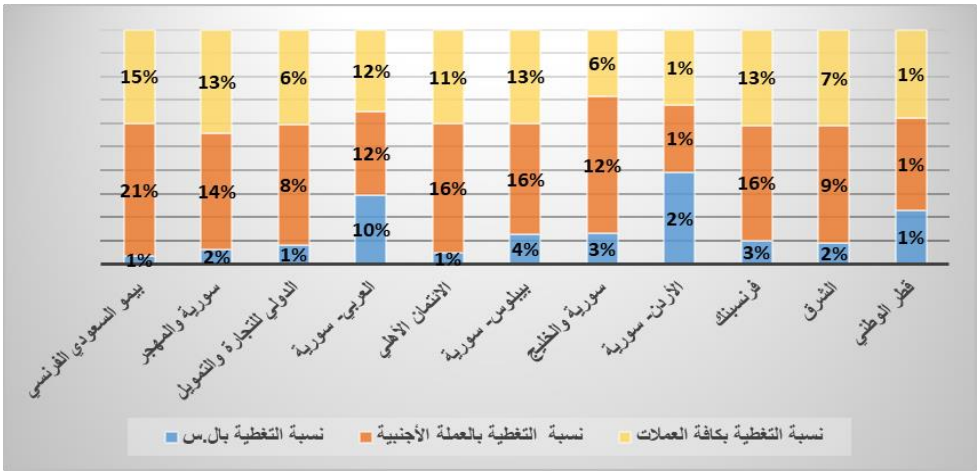

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح من الشكل أعلاه وبغض النظر عن درجات التصنيف الائتماني الداخلي لدى كل مصرف، بأن أكبر نسبة للمخصّصات المكونة هي بالعملات الأجنبية ويعود ذلك لتحوط هذه المصارف لقاء توظيفاتها خارج البلاد ولاسيما مع انخفاض التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية إلى درجة التعثر ووجود توظيفات لبعض المصارف السوريّة لدى شركائها الاستراتيجيين في هذه الدولة، كما سجل البنك العربي أكبر نسبة للمخصّصات المكونة بالليرة السوريّة /10%/، بينما سجل بنك بيمو السعودي الفرنسي أكبر نسبة للمخصّصات المكونة بالعملة الأجنبية المقومة بالليرة السوريّة /21%/.

5-1-3 إجمالي التعرضات الائتمانية مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني (Stage1,2,3) ونوع التعرض ونسبة التغطية:

ألزمت تعليمات مصرف سورية المركزي الصادرة بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (4) لعام 2019 المصارف السوريّة بتكوين نظام تصنيف ائتماني مبني على أساس مخاطر تعثر العميل من سبع

درجات[135] للتعرضات الائتمانية غير المتعثرة (Non-Defaulted)[136]وثلاث درجات للتعرضات الائتمانية المتعثرة (Defaulted)، بحيث يتم تعريف كل درجة على أنّها تقييم محدد لمخاطر العميل بناءً على معايير واضحة ومعتمدة وموثقة يتم على أساسها تحديد مجال احتمال التعثر (PD band)، في حين يعود لكل مصرف – بناءً على أدلة تجريبية موثقة – تحديد عدد درجات نظام التصنيف الائتماني المبني على أساس العوامل الخاصة بالتعرّض الائتماني، وعلى أن يكون عدد درجات هذا النظام كافٍ لتجنب تركز تعرضات ذات مجال واسع في مستوى الخسارة عند التعثر (LGD) في درجة واحدة. ويبين الجدول رقم (14) أدناه توزع إجمالي التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية وفق مراحل التصنيف الثلاث ونسبة المخصّصات المكونة حسب كل مرحلة من المراحل.

الجدول رقم (14) إجمالي التعرضات الإئتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب مرحلة التصنيف ونوع التعرض ونسبة التغطية بالمخصّصات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31

المبالغ مليار ليرة سورية

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
الأرصدة والتوظيفات تجاه الحكومات ومؤسسات القطاع العام الإداري	1,620	–	9	**1,629**
الارصدة والتوظيفات تجاه المؤسسات مصرفية	1,818	257	1,802	**3,877**

[135] بحيث تعكس الدرجتين الأولى والثانية مستوى مرتفع من الجودة الائتمانية (High Credit Quality) وتعكس الدرجتين الثالثة والرابعة مستوى متوسط للجودة الائتمانية (Medium Credit Quality) وتُشكّل الدرجات الأربعة آنفة الذكر درجات الاستثمار (Investment Grades)، في حين تعكس الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة مستوى منخفض لجودة الائتمان (Low Credit Quality) وتُشكّل درجات المضاربة (Speculative Grades).

[136] يمكن للمصارف استخدام مُعدِّلات درجات التصنيف (Modifiers to Numeric or Alpha Grades) "–" أو "+" وتقدير احتمال التعثّر على مستوى الدرجات المُعدّلة شريطة استكمال تعريف وتوصيف هذه الدرجات ووضع معايير التصنيف ضمنها.

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
التسهيلات الائتمانية	1,249	259	691[137]	**2,199**
إجمالي التعرض	**4,687**	**516**	**2,502**	**7,705**
نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التعرض الائتماني	**1%**	**5%**	**27%**	**10%**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

كما يبين الشكل البياني رقم (19) الأهمية النسبيّة لهذه التعرضات الائتمانية حسب كل مرحلة من مراحل التصنيف الائتماني.

الشكل البياني رقم (19) الأهميّة النسبيّة للتعرضات الإئتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية موزّعة حسب مراحل التصنيف ونوع التعرض لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

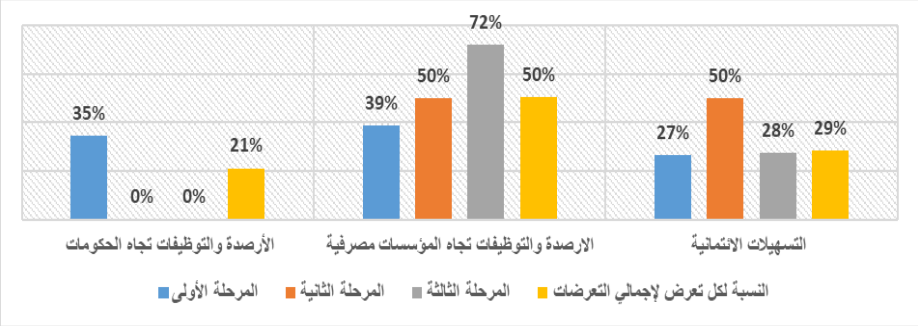

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

---

[137] عرفت تعليمات مجلس النقد والتسليف المبينة بموجب القرار رقم (4) لعام 2019 **العميل المتعثر** في الحالات المبينة أدناه:

1. عندما يتبيّن للمصرف عدمَ قدرةِ / أو رغبةِ العميل في سداد التزاماته تجاه المصرف أو المجموعة المصرفية دون اتخاذ أية إجراءات بحقه مثل تسييل الضمانات أو إحالته إلى المتابعة القانونية.
2. عند مضي تسعين يوم أو أكثر على:

2-1 استحقاق الدين أو أحد أقساطه أو فوائده/عوائده.

2-2 جمود الحساب الجاري المدين لجهة التسديدات اعتباراً من تاريخ آخر عملية إيداع.

2-3 تجاوز السقف الممنوح للحساب الجاري المدين بنسبة 10% منه أو أكثر اعتباراً من تاريخ هذا التجاوز.

2-4 انكشاف الحسابات الجارية تحت الطلب.

2-5 دفع المطالبات الناجمة عن الحسابات خارج الميزانية نيابةً عن العملاء، دون أن يتم سداد هذه الحسابات أو توثيقها كتسهيلات ائتمانية مباشرة أصولاً.

2-6 انقضاء تاريخ تجديد التسهيلات الائتمانية المتجددة.

3. عندما تخضع أحد/كافة التعرضات الائتمانية تجاه العميل لإعادة الهيكلة مرتين متتاليتين دون أن يتم الالتزام بشروطها.
4. عندما يخل العميل بالالتزام بشروط إعادة الجدولة الأصولية التي تمّ بموجبها تحسين تصنيفه الائتماني وإخراجه من المرحلة الثالثة.
5. عندما يُخل العميل بالالتزام بشروط التعرّضات التي تمّ تحسين تصنيفها الائتماني وإخراجها من المرحلة الثالثة لدى دفع كامل مستحقاتها التي لم تتجاوز مدة التأخر عن سدادها مئة وثمانون يوماً.
6. عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.

كما ويبين الشكل البياني رقم (20) نسبة التغطية لدى المصارف حسب نوع التعرض الائتماني ومرحلة التصنيف:

الشكل البياني رقم (20) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى التعرض الائتماني لديها موزّعة حسب نوع التعرض ومرحلة التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

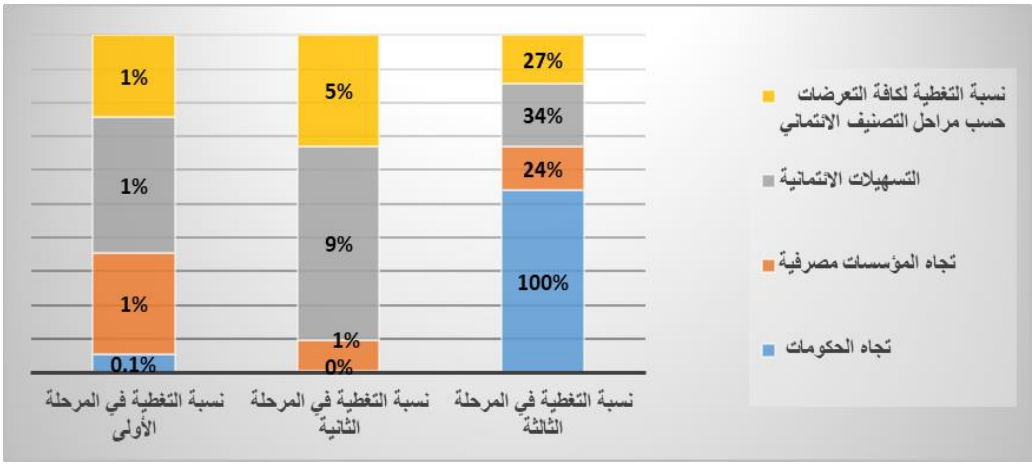

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح من الجدول والشكلين أعلاه بأنّ أكبر نسبة تعرض مقارنةً بإجمالي تعرضات المصارف السوريّة الخاصة التقليدية تعود إلى بند الأرصدة والتوظيفات لدى المؤسسات المصرفية بنسبة وصلت بالإجمالي إلى /50%/ ويبرر ذلك وجود جزء كبير من هذه التعرضات بالعملة الأجنبية كما تم ذكره سابقاً، أما بالنسبة لتوزع التعرضات حسب مراحل التصنيف الائتماني فنجد أن أكبر تعرض ائتماني مصنف ضمن المرحلة الأولى يعود لبند الأرصدة والتوظيفات تجاه المؤسسات المصرفية بنسبة وصلت إلى /39%/ من إجمالي تعرضات هذه المرحلة تليها الأرصدة والتوظيفات تجاه الحكومات بنسبة /35%/ ويعود ذلك لكون هذه التوظيفات تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية واحتمالية التعثر مرتبطة بانخفاض التصنيف الائتماني للمؤسسات المصرفية وللدول، بينما أعلى تعرض مصنف ضمن المرحلتين الثانية والثالثة فيعود لبند الأرصدة والتوظيفات لدى المؤسسات المصرفية بنسبة 50% و72% على التوالي، ويبرر ذلك بتركز التوظيفات بالعملة الأجنبية لدى المجموعات المصرفية الخارجية المساهمة في المصارف السوريّة والذي بغالبها تتموضع في الدول المجاورة مثل: الدولة اللبنانية الذي تعاني من وضع اقتصادي غير مستقر أثَّر على التصنيف الائتماني لهذه المجموعات، مع وجود تقييد لحركة هذه الأرصدة

بشكل عام نتيجة العقوبات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية والذي أثرت بدورها على التعاملات الخارجية للمصارف السوريّة وبالتالي على درجة تصنيفها ضمن ميزانية هذه المصارف.

5-1-4 إجمالي التعرضات الائتمانية لدى كل مصرف مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني

ويبين الجدول رقم (15) أدناه توزع التعرضات الائتمانية حسب مراحل التصنيف الائتماني لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية:

الجدول رقم (15) إجمالي التعرضات الإئتمانية لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب مرحلة التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31

المبالغ مليار ليرة سورية

ر.ت	اسم المصرف	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
1	بيمو السعودي الفرنسي	703	20	859	1,582
2	سورية والمهجر	233	76	336	645
3	الدولي للتجارة والتمويل	672	18	76	766
4	العربي- سورية	379	89	268	736
5	الائتمان الأهلي	213	2	300	515
6	بيبلوس- سورية	156	48	292	496
7	سورية والخليج	810	203	123	1,136
8	الأردن- سورية	325	38	6	369
9	فرنسبنك	278	18	197	493
10	الشرق	224	4	23	251
11	قطر الوطني	694	0	22	716
الإجمالي		**4,687**	**516**	**2,502**	**7,705**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

كما يبين الشكلين البيانيين رقم (21) ورقم (22) أدناه على التوالي الأهمية النسبيّة للتعرضات الائتمانية حسب مراحل التصنيف الائتماني على مستوى كل مرحلة من المراحل المذكورة وعلى مستوى كل مصرف:

الشكل البياني رقم (21) الأهمية النسبيّة للتعرضات الإئتمانية لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي تعرضات المصرف موزّعة حسب مراحل التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

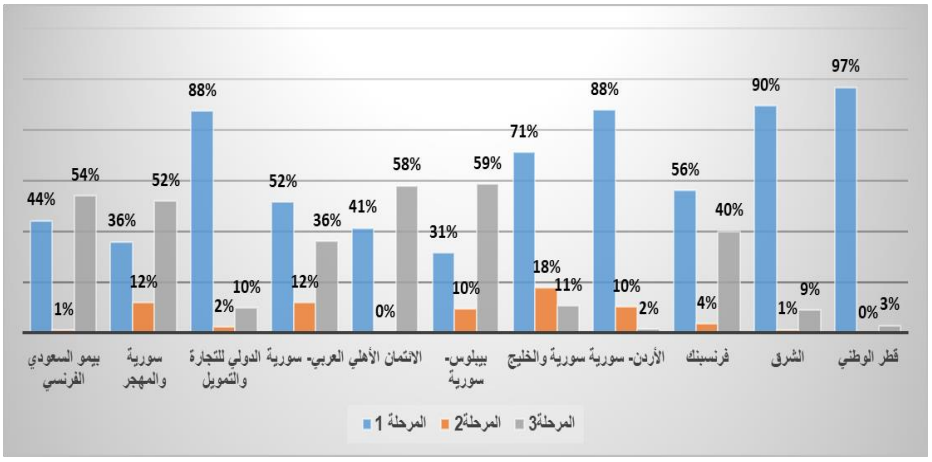

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

الشكل البياني رقم (22) الأهمية النسبيّة للتعرضات الإئتمانية لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى إجمالي تعرضات هذه المصارف موزّعة حسب مراحل التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

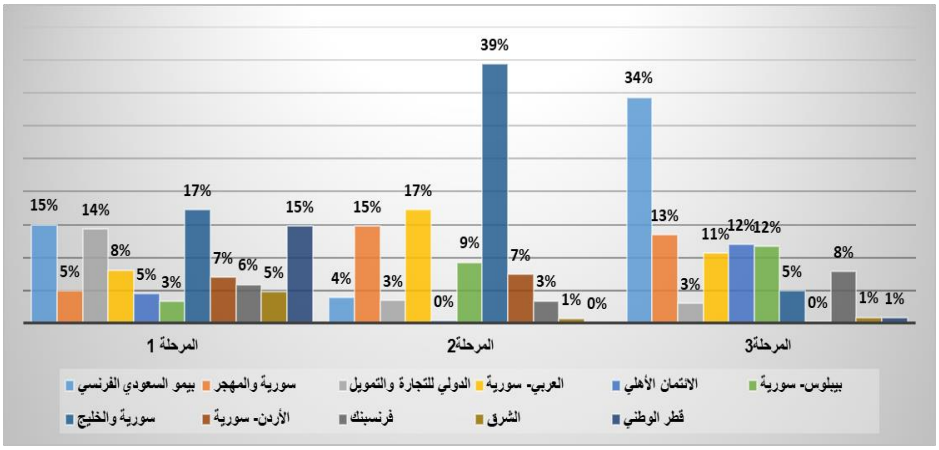

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح من الجدول والشكلين أعلاه أن محفظة التعرضات الائتمانية لدى كل من المصارف: (قطر الوطني، الشرق، الدولي للتجارة والتمويل، الأردن– سورية) بمعظمها في المرحلة الأولى حيث بلغت كنسبة مئوية على التوالي: (97%،90%،88%،88%) من إجمالي تعرضات كل مصرف، وهذا يدل على جودة المنح بما يخص التسهيلات الائتمانية (الذي هي جزء من هذه التعرضات) وتوجهه هذه المصارف لمنح قروض جديدة وبشكل ملحوظ لدى مصرفي الدولي للتجارة والتمويل والأردن–سورية بدليل توسع المحفظة الائتمانية لديهما مقارنة بالأعوام السابقة ويمكن أن يكون لتغيير الإدارة التنفيذية لديهما الدور في انتهاج سياسة ائتمانية مختلفة عن ماسبق، إضافة لكون التوظيفات لدى المراسلين في الخارج تتركز في الأردن وبمصارف لديها تصنيف ائتماني

جيد خفف من احتمالية التعثر، أما بالنسبة لتوزع التعرضات الائتمانية للمصارف الخاصة حسب مراحل التصنيف الائتماني الثلاث فقد حقق بنك سوريّة والخليج المرتبة الأولى في المرحلتين الأولى والثانية بنسبة على التوالي (17%، 39%)، بينما حقق بنك بيمو السعودي الفرنسي النسبة الأعلى على مستوى القطاع في التصنيف ضمن المرحلة الثالثة حيث بلغت نسبته 34%. أما بالنسبة لتغطية هذه التعرضات بمخصّصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة فيبين الشكل رقم (23) أدناه النسبة لكل مصرف من هذه المصارف:

الشكل البياني رقم (23) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية لدى كل مصرف من المصارف السوريّة الخاصة التقليدية موزّعة حسب مراحل التصنيف لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بـ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

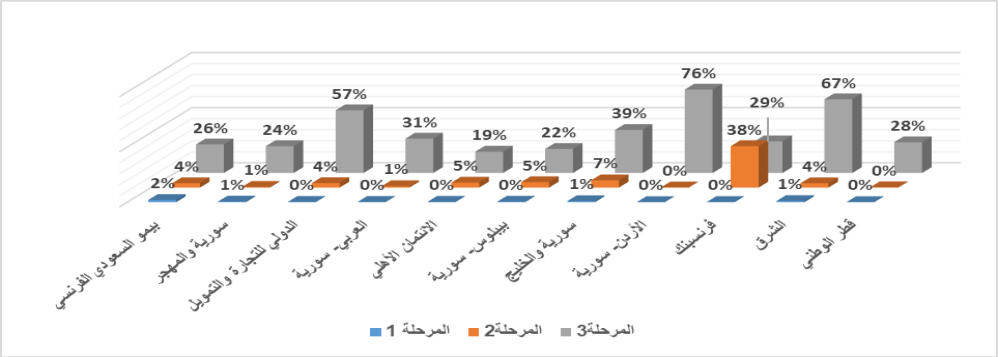

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح من الشكل أعلاه أن أعلى نسبة تغطية هي بالمرحلة الثالثة لدى كل المصارف الخاصة التقليدية وهذا موضوعي كون تعليمات المعيار رقم (9) نصت على خضوع كافة التعرضات المصنفّة ضمن هذه المرحلة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على كامل عمر التعرض من تاريخ القياس (احتمال حدوث التعثر 100%) مع تعليق الفوائد والعمولات المحتسبة عليها من تاريخ التصنيف ضمن هذه الفئة، وتقدير العمر المتبقي للتعرض الائتماني لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما يتفق مع المدة المتبقية لاستحقاق هذا التعرض، بينما تخضع التعرضات المصنفّة ضمن المرحلة الأولى لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على فترة اثنا عشر شهراً من تاريخ القياس وتُحتسب الفوائد على القيمة الدفترية لها، وكذلك التعرضات المصنفّة ضمن المرحلة الثانية تخضع لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على كامل عمر التعرض اعتباراً من تاريخ القياس وتُحتسب الفوائد على القيمة الدفترية لها أيضاً. وقد سجل بنك الأردن أعلى نسبة وصلت إلى /76%/ في المرحلة الثالثة يليه بنك الشرق بنسبة /67%/، بينما حقق بنك الائتمان الأهلي أقل نسبة تغطية بالمرحلة الثالثة وصلت إلى /19%/

وهذا دليل على وجود نقص في المخصّصات واجبة التكوين لديه بالنظر لحجم التعرضات المصنفّة ضمن هذه المرحلة.

5-1-5 التطور التاريخي لإجمالي التعرضات الائتمانية خلال فترة تطبيق المعيار رقم (9)

5-1-5-1 نمو إجمالي التعرضات الائتمانية تجاه الحكومات والمؤسسات المصرفية ومحفظة التسهيلات

ازدادت مبالغ إجمالي التعرضات الائتمانية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة (2019/6-2022) وهي فترة تطبيق المعيار رقم (9) بمبلغ /6.3/ تريليون ليرة سورية، أكبر مبلغ منها لازدياد التعرضات تجاه المؤسسات المصرفية بزيادة وقدرها /3.29/ تريليون ليرة سورية. يليها التعرضات تجاه الحكومات وبنوكها المركزية والقطاع العام الإداري بمبلغ /1.73/ تريليون ليرة سورية، وآخرها التسهيلات الائتمانية بقيمة /1.3/ تريليون ليرة سورية.

ويبين الشكليين البيانيين رقم (24) ورقم (25) أدناه على التوالي إجمالي التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية منذ تاريخ تطبيق المعيار رقم (9) في الجمهورية العربيّة السوريّة بداية العام 2019 ونسبة النمو لهذه التعرضات مصنفّة حسب نوع التعرض وإجمالي التعرضات

الشكل البياني رقم (24) التطور التاريخي لإجمالي التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2019/6/30[138] لغاية 2022/12/31 (الأرقام مليار ل.س)

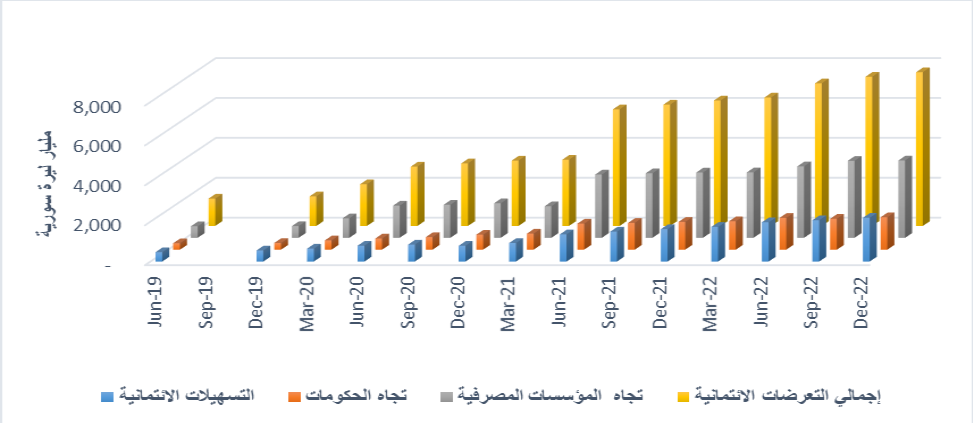

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

[138] التصريح عن البيانات الماليّة في العام 2019 نصف سنوي

الشكل البياني رقم (25) نسبة نمو إجمالي التعرضات الائتمانية (كل فترة مقارنة بسابقتها) لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

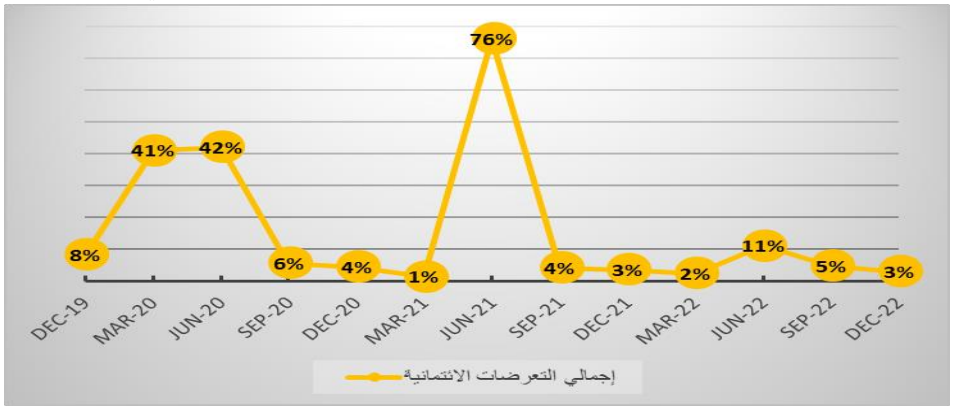

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

نلاحظ من الشكل رقم (25) أعلاه: ارتفاع نسبة النمو الموجبة في الفترة (2021/6) مقارنة بسابقتها (2021/3) ويمكن تفسير ذلك بتراجع سعر صرف الليرة السوريّة مقابل العملات الأجنبية في نفس الفترة وزيادة نشرة الصرف بنسبة 100% (2512-1256) الأمر الذي انعكس على تقييم التعرضات بالعملات الأجنبية، وكذلك الأمر في العام 2020 (1256-436).

وقد قابل هذا الازدياد في مبالغ التعرضات الائتمانية خلال فترة الدراسة زيادة في المخصّصات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ وصل إلى (670) مليار ل.س، وتراوحت نسبة المخصّص المكون إلى إجمالي التعرضات خلال هذه الفترة بين نسبة /5%/ و/10%/، ويبين الشكل البياني رقم (26) أدناه تطور نسبة تغطية التعرضات خلال فترة الدراسة:

الشكل البياني رقم (26) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

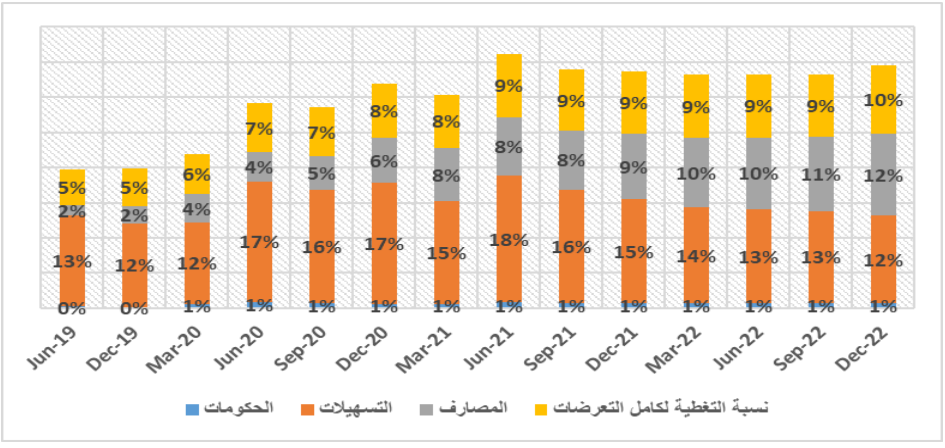

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

حيث يتضح من الشكل أعلاه أن المخصّصات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية حققت أعلى نسب مقارنة ببقية المخصّصات المكونة مقابل التعرضات الأخرى، تليها المخصّصات المكونة مقابل المؤسسات المصرفية.

5-1-5-2 نمو إجمالي التعرضات الائتمانية حسب مراحل التصنيف الائتماني

يبين الشكل رقم (27) أدناه تطور إجمالي التعرضات الائتمانية مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني الأولى والثانية والثالثة، حيث تعمل المصارف السوريّة وفقاً للتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية منذ نشأتها ويتم مقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة الماليّة مرة كل ثلاثة أشهر مع مخاطر التعثر عند نشوء هذه الأداة، ويوجد عدة عوامل إذا أشار أحدها إلى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة الماليّة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية وهذه العوامل هي:

1) تم تحديد حدود لقياس الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناءً على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة الماليّة مقارنة مع تاريخ نشأتها.
2) إضافة إلى استخدام عوامل نوعية لتقييم نتائج التغيير في مراحل التصنيف أو إجراء التعديلات بما يعكس وضع الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل أفضل.
3) يتضمن المعيار رقم (9) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات الماليّة التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم.

ويعتمد التغيير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ماإذا كانت الأدوات الماليّة متعثرة في نهاية الفترة الماليّة ويتم تحديد طريقة التعثر للأدوات الماليّة وفقاً للمعيار رقم (9) بطريقة مشابهه لتحديد حدوث التعثر للموجودات الماليّة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

الشكل البياني رقم (27) تطور إجمالي التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31 (الأرقام مليار ل.س)

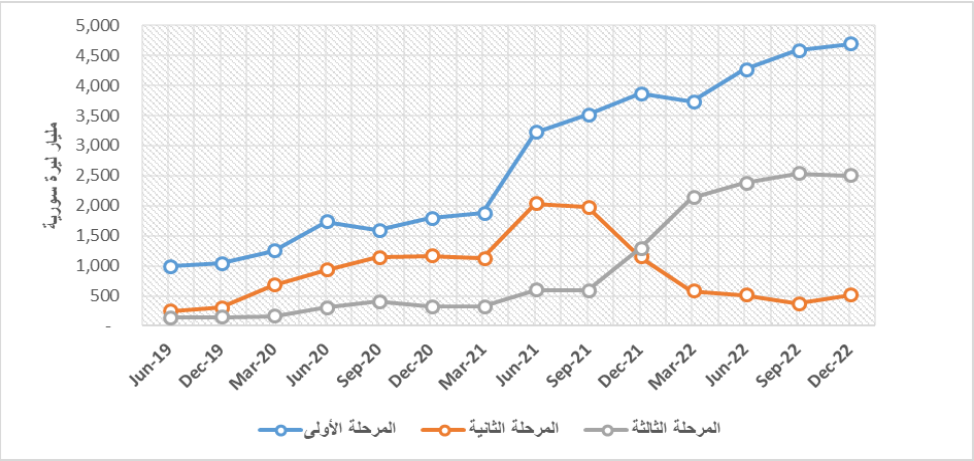

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتبين من الشكل البياني أعلاه ارتفاع التعرضات الائتمانية المصنفّة ضمن المرحلتين الأولى والثالثة مقابل انخفاض متذبذب لتعرضات المرحلة الثانية، ويمكن تفسير ذلك بلجوء بعض المصارف إلى منح إقراض جديد (للمشاريع الصناعية ومشاريع الطاقة المتجددة[139]) خلال الفترة من عام 2021 وتصنيفها ضمن المرحلة الأولى مقابل تعثر في محفظة الديون القائمة لمصارف أخرى اضطرت لتصنيفها ضمن المرحلة الثالثة لاحقاً لحدوث جائحة كورونا ومانتج عنها من عدم قدرة البعض على التسديد وأيضاً تحديد سقف للإقراض خلال الأعوام اللاحقة أدى إلى تقليص قدرة المصارف على منح القطاعات الأخرى أو استكمال منح قروض توسعية لمشاريع ممنوحة سابقاً مما أدى بالبعض الى تعثر استكمال نشاطهم، وبالمقابل تم تصنيف الأرصدة والتوظيفات لدى المصارف في الدولة اللبنانية ضمن المرحلة الثالثة (عوضاً عن المرحلة الثانية) بناءً على قرارات من مجلس النقد والتسليف لوجود احتمال بعدم القدرة على تحريك هذه الأموال من قبل المصارف السوريّة حالياً. ويبين الشكل رقم (28) أدناه نسبة المخصّصات المكونة لقاء التعرضات الائتمانية خلال كامل فترة الدراسة حسب التصنيف الائتماني لهذه التعرضات في كل فترة (مرحلة أولى– مرحلة ثانية– مرحلة ثالثة)

---

[139] بموجب السماحية المعطاة بموجب القرار (433/م ن) لعام 2021

الشكل البياني رقم (28) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى التعرضات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية حسب مراحل التصنيف الائتماني خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

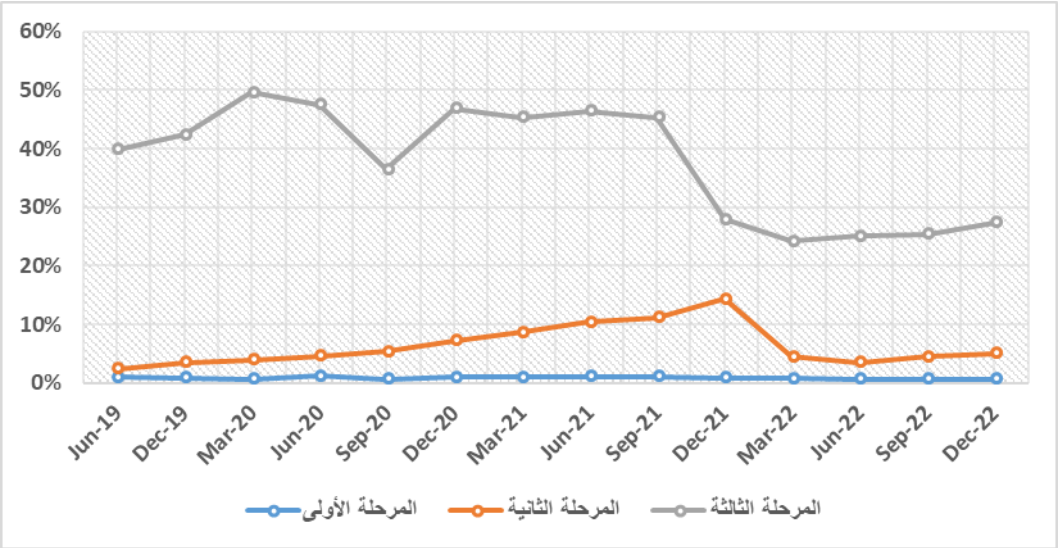

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

حيث يتضح أن أعلى نسبة تغطية هي في المرحلة الثالثة طيلة فترة الدراسة إلاّ أنّها انخفضت من تاريخ 2021/12/31 لنهاية 2022/12/31 ويعود ذلك إلى لجوء المصارف لتصنيف الأرصدة والتوظيفات لدى الدولة اللبنانية ضمن هذه المرحلة دون أن يقابلها مخصّصات كافية وفق متطلبات المعيار رقم (9) والتعليمات الناظمة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.

5-1-5-3 نمو إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب جهة المنح

يبين الشكل البياني رقم (29) أدناه تطور إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب الجهة المستفيدة من التسهيل:

الشكل البياني رقم (29) تطور إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب جهة منح التسهيل خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31 (الأرقام مليار ل.س)

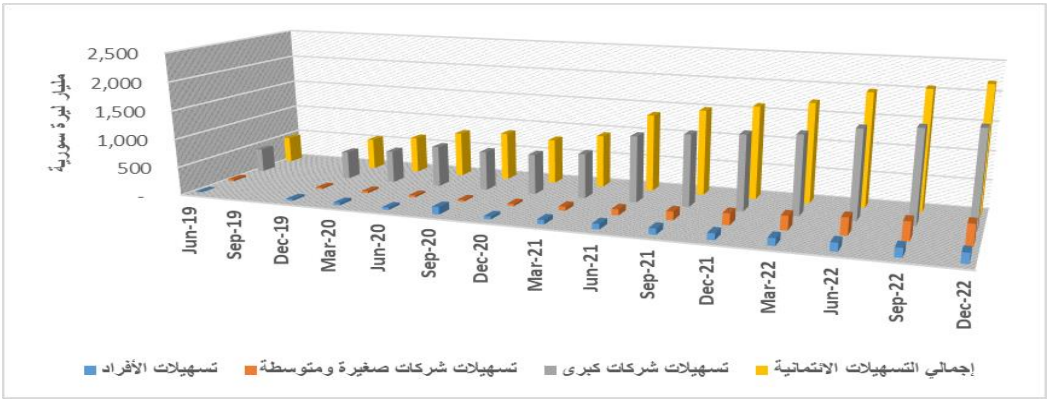

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

ويتضح من الشكل أعلاه ارتفاع مبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال فترة تطبيق المعيار لغاية 2022/12/31 بزيادة وقدرها /1.7/ تريليون ليرة سورية مقارنة بفترة الأساس 2019/6/30، تركز 72% منها في المنح إلى الشركات الكبرى وتوزع الباقي بين المنح للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، إلا أنه وبدراسة تحليلة أكثر تفصيلاً لنسب النمو خلال فترة الدراسة (كل فترة بسابقتها) وفق المبين بالشكل البياني رقم (30) أدناه ومقاطعتها مع القرارات الصادرة عن الجهات الوصائية خلال كل فترة يتضح تراجع مبلغ التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث من العام 2020 ويعود ذلك إلى صدور تعميم مصرف سورية المركزي رقم 2922 تاريخ 2020/6/11 والموجهه إلى المصارف العاملة بخصوص *"التريث بمنح/تجديد التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها وصيغها لحين صدور تعليمات أخرى بهذا الخصوص"*؛ حيث استمر إيقاف المنح لمدة ثلاثة اشهر، لتعاود بعدها المصارف المنح وفق أحكام تعميم مصرف سورية المركزي رقم 4774 تاريخ 2020/9/8 المبني على توصية اللجنة الاقتصادية رقم /35/ لعام 2020 والمتضمن السماح باستثناف التسهيلات غير المباشرة عموماً والتسهيلات المباشرة المرتبطة بالقطاع الزراعي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بكافة أشكالها والدخل المحدود ضمن سقف /500/ مليون ليرة سورية، والقروض العقارية بسقف /400/[140] مليون ليرة سورية. حيث نلاحظ أن مضمون التعميم حصر المنح بقطاعات محددة وهو مايستدل به توجهه الإقراض خلال هذه الفترة لمنح القروض الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 433/م ن تاريخ 2021/12/30 المتضمن تحرير السقوف التمويلية لقائمة من المشاريع الصناعية ومشاريع إنتاج الطاقة المتجددة والذي وسع الجهات المستفيدة من القروض وبدون سقوف محددة وإنما ربط المنح بالضوابط الاحترازية الخاصة بالحد الأقصى للإقراض نسبةً على الأموال الخاصة الصافية لكل مصرف، وخلال العام 2023 صدر عن مجلس النقد والتسليف القرار رقم 204/م.ن تاريخ 2023/6/7 الذي عاود الإقراض لكافة القطاعات مع وضع ضوابط خاصة بمنح التسهيلات الائتمانية لتمويل القطاعات الإنتاجية والقطاعات الأخرى.

---

[140] عُدّل هذا السقف لاحقاً لينخفض إلى /100/ مليون ليرة سورية بموجب تعميم مصرف سورية المركزي رقم 2020 تاريخ 2020/4/1

وأتى صدور القرار الأخير تلبية للمتطلبات المتعلقة بضرورة إعادة النظر بضوابط وسقوف وقطاعات منح التسهيلات الائتمانية بما يساعد المصارف العاملة في سورية على توظيف أموالها بالشكل الأمثل وبالتالي القدرة على المنافسة واستقطاب إيداعات جديدة.

الشكل البياني رقم (30) نسب النمو (كل فترة بسابقتها) لإجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية مصنفّة حسب جهة منح التسهيل خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31

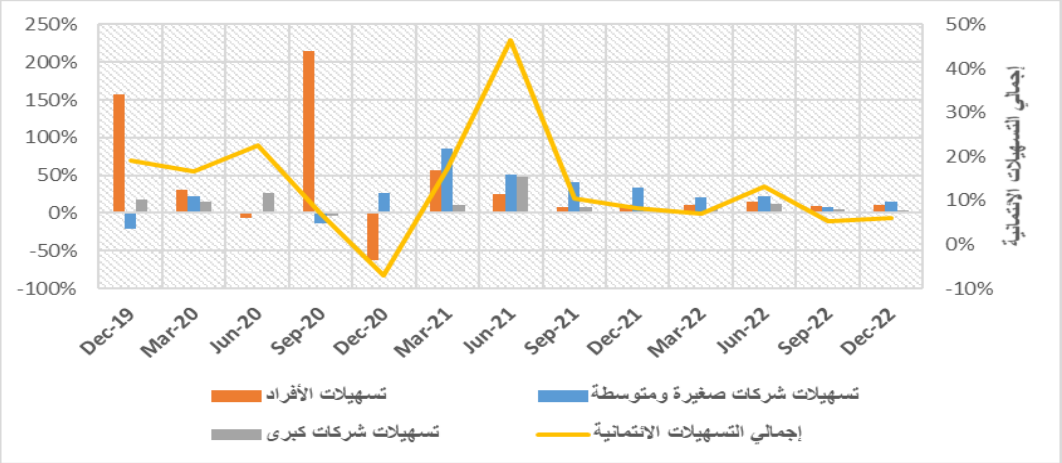

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

أما بالنسبة للمخصّصات المكونة مقابل هذه التسهيلات بالإجمالي فتراوحت بين نسبة (12%- 18%) خلال فترة الدراسة، وأعلى نسبة منها هي للمخصّصات المكونة مقابل التسهيلات المصنفّة ضمن مرحلة التصنيف الائتماني الثالثة (التعثر) حيث تراوحت بين (32%-43%)، تليها المخصصات المكونة مقابل التسهيلات المصنفّة ضمن المرحلة الثانية تراوحت كأعلى وأدنى نسبة خلال فترة الدراسة بين (4%-9%)، ثم المكونة لقاء التسهيلات المصنفّة بالمرحلة الأولى حيث تراوحت بين (1%-2%)، ويبين الشكل البياني رقم (31) أدناه نسب التغطية بالمخصّصات خلال كامل فترة الدراسة مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني الثلاثة لدى المصارف السورية الخاصة التقليدية.

الشكل البياني رقم (31) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة لقاء إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى هذه التسهيلات مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

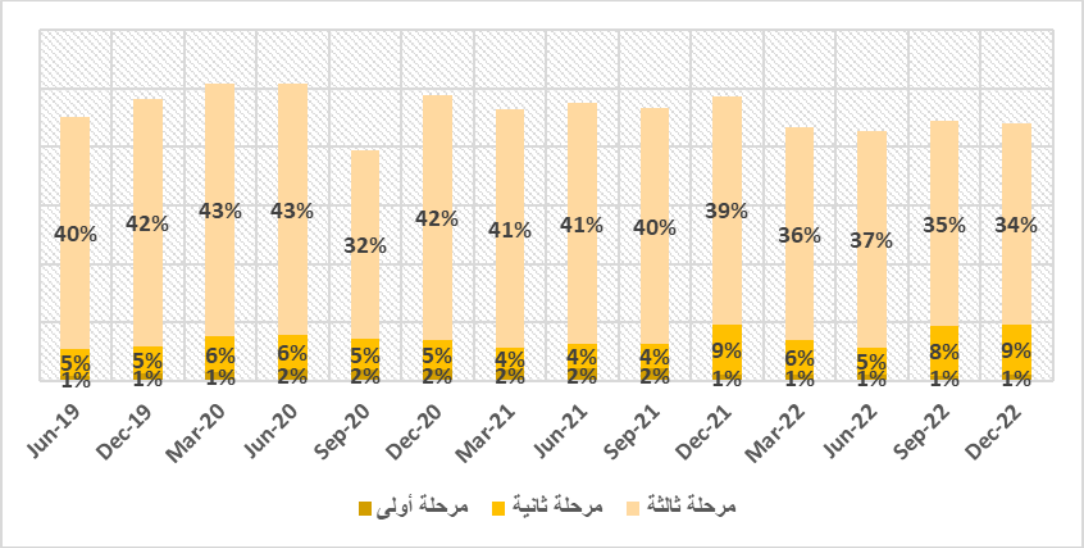

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

وبتحليل أكثر لنسب التغطية حسب نوع التسهيلات الممنوحة سواء للأفراد أو الشركات يتضح تركز تغطية المؤونات للتسهيلات الممنوحة لكافة الشرائح المصنفّة ضمن المرحلة الثالثة، وارتفاع النسبة للتسهيلات الممنوحة للأفراد المصنفّة ضمن المرحلة الثانية مقارنة ببقية أنواع التسهيلات (الشركات) حيث تراوحت بين 6%-37% خلال فترة الدراسة، ويبين الشكل البياني رقم (32) أدناه نسبة التغطية حسب جهة المنح ومراحل التصنيف الائتماني الثلاثة.

الشكل البياني رقم (32) نسبة مخصّص الخسائر الائتمانية المتوقعة المكونة لقاء التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية إلى هذه التسهيلات مصنفّة حسب مراحل التصنيف الائتماني خلال الفترة من 2019/6/30 لغاية 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

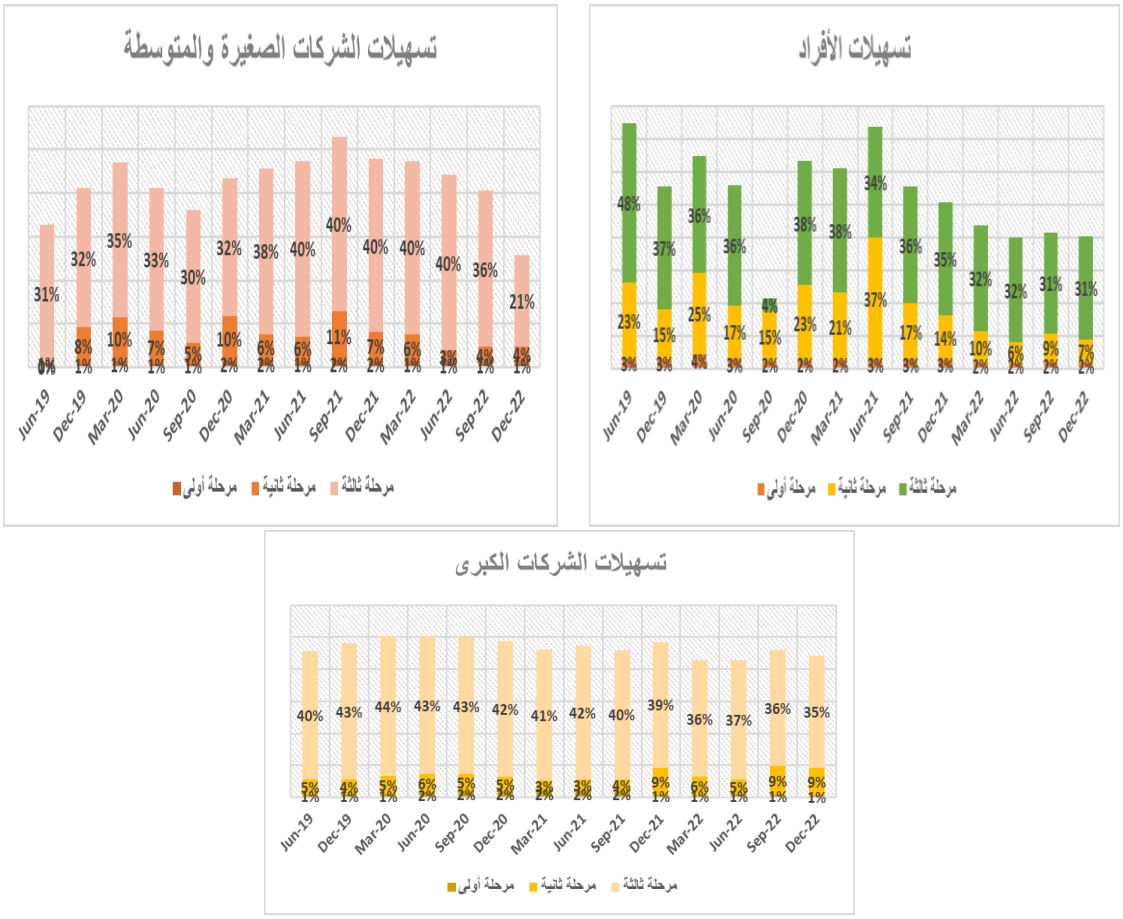

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

المبحث الثاني: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على كفاية رأس المال

5-2-1 تطور نسبة كفاية رأس المال[141]

يتوجب على المصارف المحافظة على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة ويتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية رقم /2/ والصادرة في شهر حزيران من العام 2006 والتي تم تبنيها من قبل مجلس النقد والتسليف بموجب القرار الصادر رقم (253/م ن) تاريخ 2007/1/24 الذي ألزم المصارف العاملة في الجمهورية العربيّة السوريّة بالمحافظة على معّدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغ 8%، كما يجب مراعاة جميع النسب المتعلقة بالتركزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركزات، ويبين الشكل البياني رقم (33) أدناه تطور نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف موضوع الدراسة خلال فترة تطبيق المعيار رقم (9) لديها:

---

[141] يتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأموال الخاصة الصافية إلى الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر. وتتضمن **الأموال الخاصة الصافية (رأس المال التنظيمي)** من البنود التالية:

1. **صافي الأموال الخاصة الأساسية (رأس المال الأساسي التنظيمي)** وتتضمن: (رأس المال المكتتب به، الاحتياطيات، صافي الأرباح أو (الخسائر) المدوّرة المحققة وغير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي، علاوات خصم الإصدار والإندماج، المؤونات غير المخصصة لتغطية أيه مخاطر أو نفقات محتملة) **ناقص** (أقساط رأس المال المكتتب به غير المسدد، صافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات الماليّة، صافي الموجودات الثابتة غير المادية، أسهم المصرف المعاد شراؤها، خسائر غير محققة عن استثمارات مالية، النقص في المؤونات، المبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر)
2. **الأموال الخاصة المساندة** وتتضمن: (فروقات إعادة التخمين، فروقات ترجمة عملات أجنبية واستثمارات أجنبية، صافي الأرباح غير المحققة عن الاستثمارات الماليّة بعد خصم 50% منها، الديون المشروطة المتأتية من سندات الدين والاقتراضات)

وتتضمن الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر العناصر التالية:

1. مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثقلة بأوزان المخاطر المحددة في التعليمات.
2. مخاطر السوق والتي تشمل:
   - مخاطر أسعار الفائدة للأدوات الماليّة ذات الفوائد الثابتة أو المتحركة المحتفظ بها للمتاجرة وذلك بعد تثقيل كل أداة حسب درجة مخاطرها.
   - مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحمولة المحتفظ بها للمتاجرة.
   - مخاطر مركز القطع الإجمالي ومركز الذهب.
3. المخاطر التشغيلية

الشكل البياني رقم (33) تطور نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة 2019-2022 وبشكل نصف سنوي (كنسبة مئوية%)

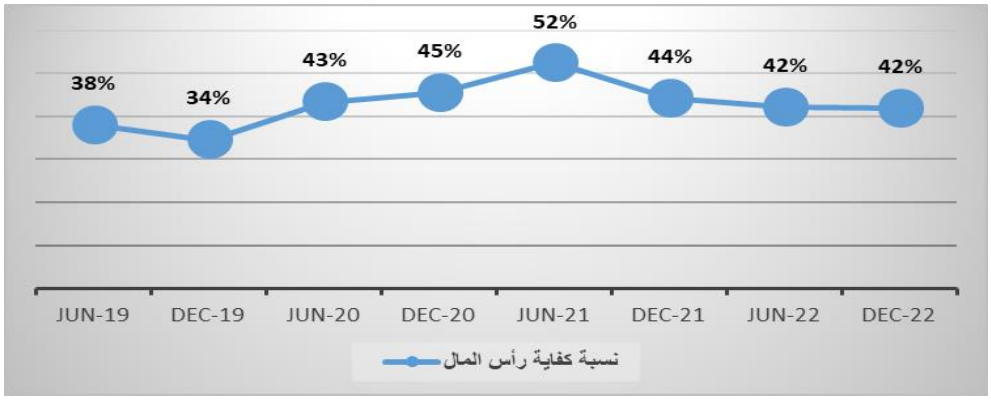

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح من الشكل البياني أعلاه ارتفاع نسبة كفاية رأس المال على مستوى القطاع المصرفي الخاص التقليدي من عام 2019 إلى 2022 لما يفوق الحد الأدنى المحدد بـ8% لتصل في نهاية العام 2022 لكافة المصارف 42%، ويمكن تفسير السبب الأساسي إلى زيادة رأس المال لبعض المصارف وارتفاع الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع الأجنبي البنيوي وبشكل رئيسي في شهر 2021/6 نتيجة ارتفاع سعر الصرف بنسبة 100% خلال الفترة المذكورة (من 1256 إلى 2512)، مقارنة بحجم الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر لديها

5-2-2 نسبة كفاية رأس المال لدى كل مصرف

يبين الشكل البياني رقم (34) أدناه نسب كفاية رأس المال على مستوى كل مصرف من المصارف موضوع الدراسة أثناء فترة تطبيق المعيار رقم (9):

الشكل البياني رقم (34) نسب (كفاية رأس المال، كفاية رأس المال الأساسي[142]، رأس المال الأساسي[143] إلى حقوق الملكية) لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية لغاية البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

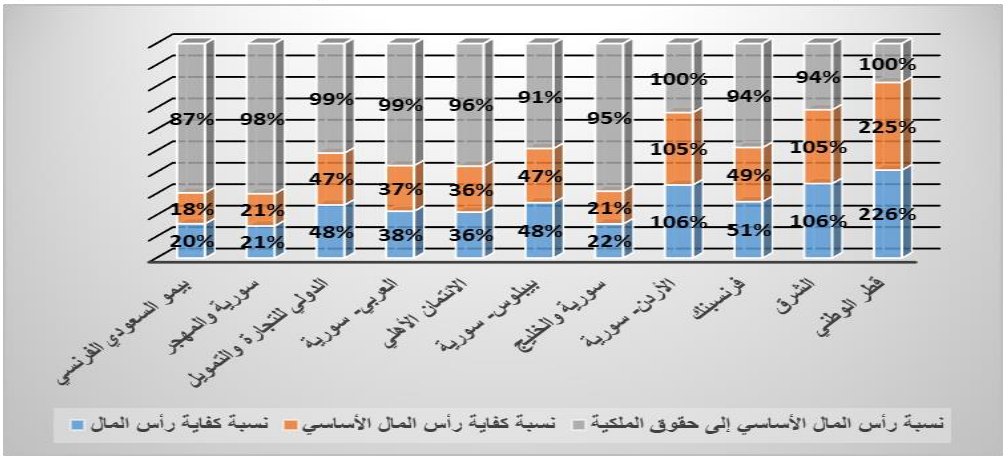

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

وبتفصيل نسب كفاية رأس المال لدى كل مصرف تقليدي وفق الموضح بالشكل أعلاه يتبين أن نسبة كفاية رأس المال (رأس المال التنظيمي مقسم على الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر) لاتتدنى عن النسبة المحددة بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن) والذي نص بموجب المادة الأولى منه"*على أن لاتتدنى نسبة الملاءة لدى أي مصرف عامل في أي وقت كان عن 8% وتحتسب على أساس الميزانيات المجمعة للإدارة العامة والفروع في سورية والخارج والمصارف والمؤسسات التابعة له*"، مما يشير إلى تمتع هذه المصارف بمتانة رأس مال مقبولة، إلاّ أنّ المصارف: بيمو السعودي الفرنسي يليه سورية والمهجر ثم سورية والخليج حقّقت أدنى نسب على مستوى القطاع المستهدف بالنظر لكبر حجم الموجودات والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر لديها مقارنة ببسط النسبة، مع لحظ أنّ بيانات بنك بيمو السعودي الفرنسي مجمعة/موحدة مع شركاته التابعة ومن ضمنها بنك الائتمان الأهلي بنسبة مساهمة 44%[144]، وبنك بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر بنسبة مساهمة 85%[145]، وبالمقابل يُلاحظ ارتفاع النسبة لما يفوق 100% لدى بعض المصارف (قطر الوطني، الشرق، الأردن) وهذا دليل على إحجام هذه المصارف عن العمل بكامل مواردها

---

[142] رأس المال الأساسي / الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

[143] يمثل (الأموال الخاصة الصافية)/ أو رأس المال التنظيمي بعد تخفيض الأموال الخاصة المساندة.

[144] تم التوحيد اعتباراً من تاريخ السيطرة كما في 2021/3/29 وهي تاريخ انتقال ملكية الأسهم لبنك بيمو السعودي الفرنسي.

[145] تم التوحيد اعتباراً من تاريخ تأسيس الشركة (بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر) كما في 2021/2/24 وخلال الربع الأول من العام 2022 تم شراء حصة إضافية بما يعادل 40% من رأس مال الشركة.

وانخفاض مبلغ موجوداتها المعرضة للمخاطر مع وجود إيداعات لدى مصارف خارجية تتمتع بتصنيف ائتماني جيد.

وترى الباحثة أنّ تحقيق المصارف موضوع الدراسة نسب كفاية رأس المال تفوق النسب المحددة بموجب قرار مجلس النقد والتسليف المبني على مقررات لجنة بازل2 جيد ولكن يتوجب على هذه المصارف البحث عن مواطن الخطر ووضع الخطط المناسبة والتمهيد لاتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء بتطبيق مقررات لجنة بازل3 بالنظر لوجود مخاطر مرتفعة سواء بالتعرضات لدى المصارف الخارجية ولاسيما في الدولة اللبنانية ذات التصنيف الائتماني المتدني أو لوجود بعض التسهيلات الائتمانية المتعثرة تُرتب على كل ماذُكر نقص في المخصّصات الواجبة التكوين بموجب متطلبات المعيار رقم (9) ويُوجب عليها إضافة مصادر دخل لتدعيم رأس مالها.

المبحث الثالث: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) على الربحيّة

حققت المصارف السوريّة الخاصة التقليدية أرباحاً بنهاية العام 2022 بلغت بالإجمالي مايقارب /369/ مليار ليرة سورية بما فيها الأرباح الناجمة عن تقييم مراكز القطع البنيوي لديها، إلاّ أنّه وبعد استبعاد هذه الأرباح غير المحققة بلغت أرباح الفترة /20/ مليار ليرة سورية من ضمنها ثلاثة مصارف خاسرة (سورية والمهجر– بيبلوس– الشرق)، ويبين الشكل البياني رقم (35) نتائج السنة الماليّة المنتهية بتاريخ 2022/12/31 للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية قبل وبعد استبعاد نتائج تقييم مركز القطع الأجنبي لمركز القطع البنيوي.

الشكل البياني رقم (35) أرباح الفترة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية قبل وبعد استبعاد نتائج تقييم مركز القطع الأجنبي لمركز القطع البنيوي نهاية العام 2022 (المبالغ مليون ليرة سورية)

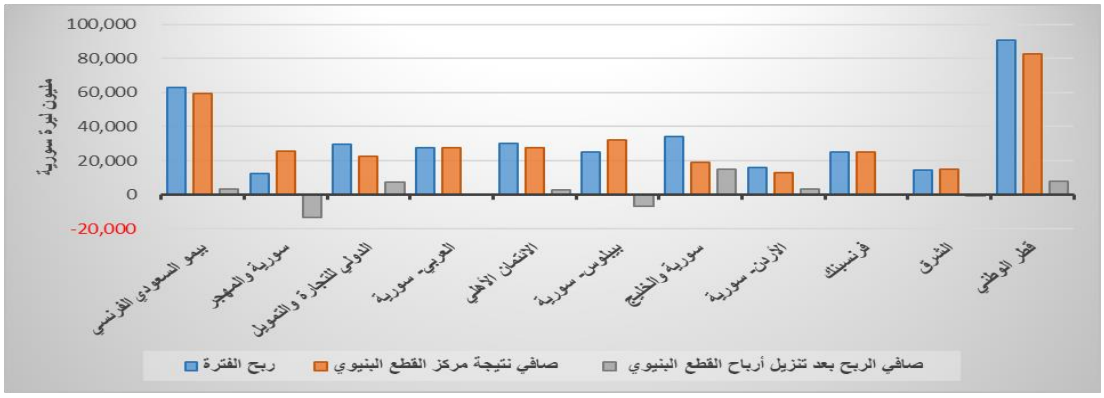

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

وباحتساب بعض مؤشرات الربحيّة لهذه المصارف وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 يتضح كما هو مبين في الشكل البياني رقم (36) ارتفاع نسبتي العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لدى هذه المصارف وهذا يعطي مؤشر على تحسن أداء المصارف بالعموم، حيث حقق بنك سورية والمهجر أدنى نسبة للعائد على الموجودات 2% وبنك قطر أعلى نسبة وصلت إلى 18%، في حين حقق بنك سورية والمهجر أيضاً أدنى نسبة للعائد على حقوق الملكية 10% بينما حقق بنك سورية والخليج أعلى نسبة 24% وتعتبر جميع هذه النسبة مرتفعة (باستثناء نسبة بنك سورية والمهجر) في حال تمت مقارنتها مع النسب المعيارية الذي تبلغ مايقارب 1% للعائد على الموجودات والذي تدل على كفاءة المصارف في استخدام موجوداتها لتحقيق أرباح صافية، ونسبة 13% للعائد على حقوق الملكية والذي تدل على الربح المتحقق من استثمار أموال المساهمين. وعليه عملت الباحثة على استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي باعتبار أن

هذه الأرباح ناجمة عن تغيرات سعر الصرف بشكل أساسي حيث اتضح وكما هو مبين بالشكل البياني رقم (37) أدناه أن النسبتين لدى هذه المصارف انخفضت بشكل ملحوظ وتحولت إلى سالبة لدى المصارف الخاسرة آنفة الذكر كون صافي الدخل لديها سالب (عدم تحقيقها لأرباح محققة قابلة للتوزيع). كما أن نسبة العائد على الموجودات قريبة أو تساوي النسبة المعيارية للعائد على الموجودات (5 مصارف من أصل 11 مصرف)، ونسبة العائد على حقوق الملكية لم تصل إلى النسبة المعيارية لدى جميع المصارف، حيث حقق بنك سورية والخليج أعلى نسبة وصلت إلى 11% نتيجة وجود أرباح محققة تعتبر الأعلى على مستوى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بمبلغ /15/ مليار ليرة سورية بعد استبعاد الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي.

الشكلين البيانيين رقم (36) ورقم (37) نسبتي العائد على الموجودات[146] والعائد على حقوق الملكية[147] (قبل وبعد ضم أرباح القطع البنيوي) للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (كنسبة مئوية%)

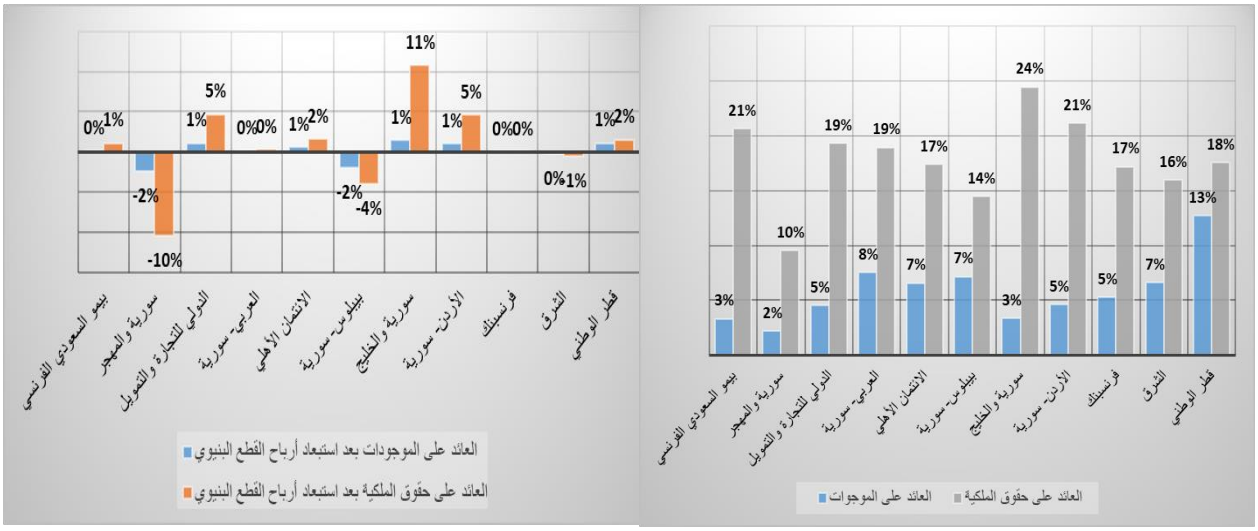

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

وبدراسة تطور هاتين النسبتين خلال فترة تطبيق المعيار رقم (9) لكافة هذه المصارف مجتمعة يتبين ثبات النسب على مدى الأعوام 2020-2021-2022 بعد استبعاد أرباح تقييم مركز القطع البنيوي وهي متدنية عن النسب المعيارية **وترى الباحثة أنّ النتيجة منطقية كون تطبيق المعيار رتب على المصارف تكوين مخصّصات أكبر على كافة التعرضات خفضت من أرباحها التشغيلية**، يبين الشكل البياني رقم (38) أدناه تطور نسبة العائد

---

(146) العائد على الموجودات= صافي الدخل بعد الضريبة ÷ مجموع الموجودات

(147) العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية

على الموجودات والعائد على حقوق الملكية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة من 2019-2022

الشكل البياني رقم (38) تطور نسبتي العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية (قبل وبعد استبعاد نتائج تقييم مركز القطع البنيوي) بالإجمالي للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية خلال الفترة 2019-2022 (كنسبة مئوية%)

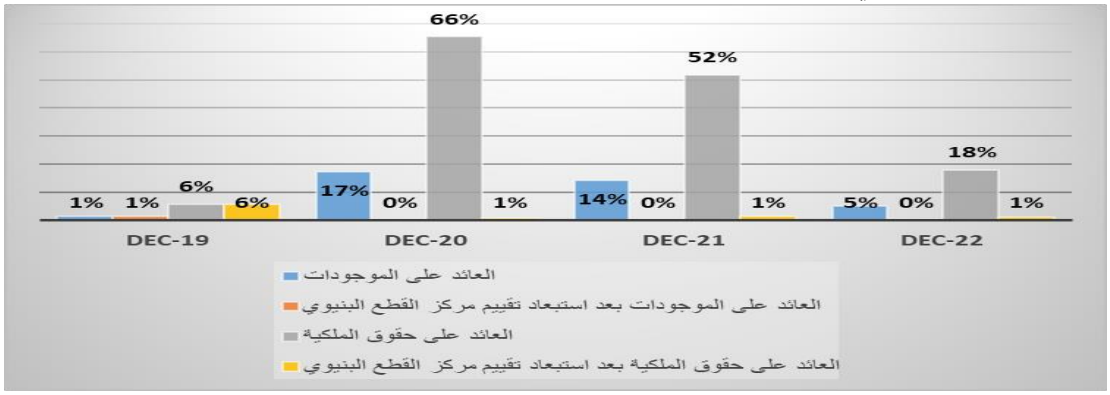

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

المبحث الرابع: نتائج تطبيق المعيار رقم (9) ومتطلبات لجنة بازل على السيولة

5-4-1 تطور نسبة السيولة القانونية المحددة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف

اعتمد قرار مجلس النقد والتسليف رقم (588/م ن) تاريخ 2009/11/22 وتعديلاته المستند إلى أحكام الفقرة (1- ب) من المادة (99) من قانون مصرف سورية المركزي وقانون النقد الأساسي رقم /23/ لعام 2002 ومقررات لجنة بازل2 أسلوبين لقياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصارف هما نسبة السيولة وسُلم الاستحقاقات وذلك بغرض المحافظة على مستوى كافٍ من السيولة لدى المصارف العاملة بشكل يضمن سلامة أوضاعها الماليّة وقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها من جهة، وكأداة لقياس مدى احتفاظ المصارف بالحد الآمن من الموجودات للغايات المذكورة أعلاه، حيث يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لاتقل عن 30% على أن لاتقل نسبة السيولة بالليرات السوريّة عن 20% وتُحتسب بقسمة الأموال الجاهزة[148] على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية، ويبين الشكل البياني رقم (39) أدناه تطور نسبة السيولة القانونية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية بكافة العملات وبالليرات السوريّة خلال فترة تطبيق المعيار رقم (9).

الشكل البياني رقم (39) تطور نسبة السيولة القانونية لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية بكافة العملات وبالليرة السوريّة خلال الفترة 2019-2022 وبشكل نصف سنوي (كنسبة مئوية%)

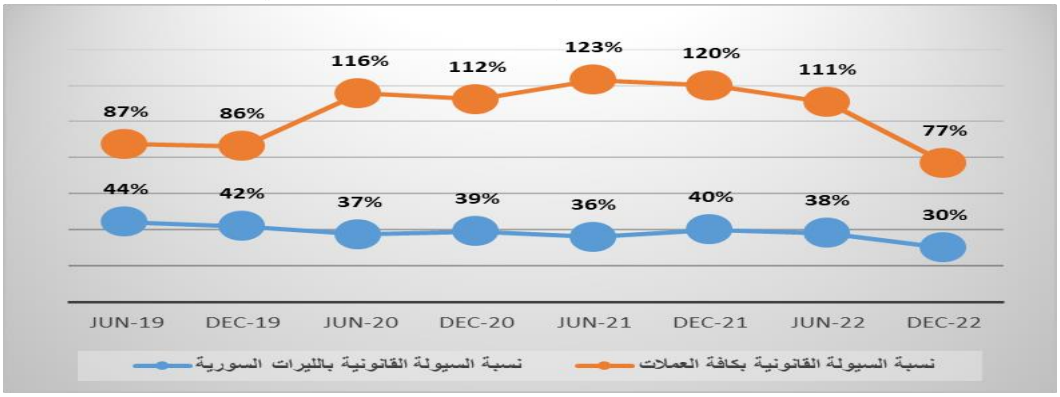

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

[148] يدرج ضمن هذا البند النقد في الصندوق والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المحلية والخارجية باستثناء الموجودات المحجوزة أو المرهونة أو المقيدة لاي سبب.

ويتضح من الشكل البياني أعلاه أن نسبة السيولة بالليرات السوريّة انخفضت خلال فترة الدراسة ويعود السبب الرئيسي إلى التوسع في منح القروض بالليرة السوريّة من الفائض المتاح للإقراض، إلا أن النسبة لاتزال أعلى من الحد الأدنى المقرر بموجب قرار مجلس النقد والتسليف والبالغة 20%. كما أن البنك المركزي ومن خلال رقابته على القطاع المصرفي ركَّز على الإدارة السليمة للسيولة من خلال تعليماته حول السيولة حسب سُلم الاستحقاق (Maturity Ladder) والتي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر متذبذة وقصيرة الأجل لتمويل موجودات طويلة الأجل.

5-4-2 نسبة تغطية السيولة LCR وفق متطلبات بازل3[149]

يهدف معيار تغطية السيولة إلى تعزيز مرونة إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف من خلال ضمان أن لدى هذه المصارف مايكفي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA's) لتخطي سيناريو ضغط لمدة شهر **ويُحتسب وفق المعادلة التالية:**

قيمة الأصول السائلة عالية الجودة ÷ صافي التدفقات النقدية الخارجية للأيام 30 التالية ≥ 100%

ويبين الجدولين رقم (16) ورقم (17) أدناه نسبة تغطية للمصارف الخاصة التقليدية قبل افتراض سيناريوهات الضغط وبعدها، حيث تم افتراض ثلاث سيناريوهات ضغط وفق المبين أدناه:

الأول: يتمثل في ضغط سحب الودائع (المصارف والزبائن) بنسبة 50% منها خلال شهر

الثاني: يتمثل في ضغط سحب الودائع (المصارف والزبائن) بنسبة 75% منها خلال شهر

الثالث: يتمثل في ضغط سحب الودائع (المصارف والزبائن) بنسبة 50% منها خلال شهر، مع افتراض تعثر 10% من التسهيلات الائتمانية المنتجة المستحقة خلال شهر

[149] تم تطبيقها على القوائم الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية وفق البيانات المنشورة المتوفرة وبافتراضات ضغط محددة من الباحثة.

5-4-2-1 نسبة تغطية السيولة LCR قبل افتراض سيناريوهات الضغط:

الجدول رقم (16) نسبة تغطية السيولة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية قبل افتراض اختبار الضغط وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (بكافة العملات)

المبالغ مليار ليرة سورية

المصرف	الأصول السائلة عالية الجودة[150]	صافي التدفق النقدي الخارج[151]	معيار تغطية السيولة	النتيجة
بيمو السعودي الفرنسي	662	1,208	55%	مشكلة سيولة
سورية والمهجر	116	357	33%	مشكلة سيولة
الدولي للتجارة والتمويل	291	386	75%	مشكلة سيولة
العربي- سورية	216	96	224%	
الائتمان الأهلي	305	252	121%	
بيبلوس- سورية	259	135	191%	
سورية والخليج	379	466	81%	مشكلة سيولة
الأردن- سورية	201	89	226%	
فرنسبنك	188	234	80%	مشكلة سيولة
الشرق	88	90	98%	مشكلة سيولة
قطر الوطني	109	117	93%	مشكلة سيولة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزء الأكبر من المصارف (7 من أصل 11) ستعاني من مشكلة سيولة بافتراض طلب سحب كافة الودائع المستحقة خلال 30 يوم بنفس الفترة إلاّ أنّ هذا المعيار شديد وغير قابل للتطبيق باعتبار وجود استقرار بجزء من الودائع المصنفّة جارية وتحت الطلب وتوفير واحتمال تجديد لودائع آجلة وعدم سحبها

---

[150] يتضمن بند الأصول عالية الجودة (نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي- أرصدة وإيداعات لدى مصارف - استثمارات بالأدوات المالية) لاستحقاق شهر ومادون.

[151] يقصد بصافي التدفق النقدي الخارج (التدفق النقدي الخارج ناقص التدفق النقدي الداخل) وتتمثل بـ:

- التدفق النقدي الخارج = ودائع البنوك + ودائع الزبائن لاستحقاق شهر ومادون.

5-4-2-2 نسبة تغطية السيولة LCR بعد افتراض سيناريوهات الضغط:

الجدول رقم (17) نسبة تغطية السيولة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية بافتراض اختبارات الضغط وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (بكافة العملات)

	معيار تغطية السيولة بافتراض ضغط:					
المصرف	وفق السيناريو الأول	النتيجة	وفق السيناريو الثاني	النتيجة	وفق السيناريو الثالث	النتيجة
بيمو السعودي الفرنسي	111%		73%	مشكلة سيولة	110%	
سورية والمهجر	69%	مشكلة سيولة	44%	مشكلة سيولة	68%	مشكلة سيولة
الدولي للتجارة والتمويل	174%		105%		169%	
العربي- سورية	453%		299%		452%	
الائتمان الأهلي	244%		162%		243%	
بيبلوس- سورية	409%		260%		403%	
سورية والخليج	245%		122%		222%	
الأردن- سورية	466%		304%		463%	
فرنسبنك	161%		107%		161%	
الشرق	196%		130%		196%	
قطر الوطني	187%		124%		187%	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يلاحظ من الجدول رقم (17) أعلاه النتائج التالية:

- حسب السيناريو الأول: إن /10/ مصارف من أصل /11/ مصرف تلبي معيار تغطية السيولة في حال اختبار ضغط سحب الودائع بنسبة 50%، بينما حقق بنك سورية والمهجر نسبة أقل من نسبة 100% المحددة بموجب المعيار وبالتالي يتوقع أن يصمد بحدود 21 يوم فقط ضمن هذا السيناريو.
- حسب السيناريو الثاني: إن /9/ مصارف من أصل /11/ مصرف تلبي معيار تغطية السيولة في حال اختبار ضغط سحب الودائع بنسبة 75%، بينما حقق مصرفي بيمو السعودي الفرنسي وسورية والمهجر

- التدفق النقدي الداخل= أقساط التسهيلات الائتمانية المستحقة خلال شهر ومادون.

نسبة أقل من نسبة 100% المحددة بموجب المعيار وبالتالي يتوقع أن يصمدا على التوالي بحدود 22 يوم، 14 يوم فقط.

- حسب السيناريو الثالث: عاود بنك سورية والمهجر واحتل المرتبة الوحيدة في عدم تلبية متطلبات المعيار من أصل /11/ مصرف خاص في حال اختبار ضغط سحب الودائع بنسبة 50% وتعثر 10% من التسهيلات الائتمانية المنتجة المستحقة خلال شهر وبنفس الوقت، وبالتالي يتوقع أن يصمد بحدود 20 يوم فقط ضمن هذا السيناريو.

وعليه ترى الباحثة وجوب تركيز السلطات الرقابية على مصرفي سورية والمهجر وبيمو السعودي الفرنسي ولاسيما وأن بنك بيمو السعودي الفرنسي احتل المرتبة /1/ من أصل /11/ مصرف خاص في الوزن النسبي[152] على مستوى المصارف التقليدية بنسبة وصلت إلى /19%/ للتسهيلات الائتمانية و /34%/ للودائع بكافة العملات وبالتالي تأثير شدة السحب وتعثر التسهيلات الائتمانية عالي الخطورة على القطاع. بينما احتل بنك سورية والمهجر المرتبة /10/ كوزن نسبي على مستوى المصارف التقليدية بنسبة وصلت إلى /3%/ للتسهيلات الائتمانية و /10%/ للودائع بكافة العملات وبالتالي تأثير شدة السحب وتعثر التسهيلات الائتمانية منخفض الخطورة ولكن هذا لايعني عدم طلب معالجة هيكلية إدارة الأموال والتصويب.

5-4-3 السيولة حسب سُلم الاستحقاق

وفقاً لنظام سُلم الاستحقاق كأسلوب لقياس السيولة فإنه يتم مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية لموجودات المصرف بالتدفقات النقدية المستقبلية لمطلوباته خلال فترات استحقاق محددة، على أن تتضمن التدفقات النقدية لمطلوبات المصرف الالتزامات واجبة السداد والالتزامات الطارئة خاصة بما يتعلق بحدود الائتمان الممنوحة التي يمكن سحبها (ويتم تصنيف التدفقات النقدية للمطلوبات طبقاً لتواريخ استحقاق الالتزامات/أو أول تاريخ يجوز به المطالبة بالالتزامات الطارئة)، كما تتضمن التدفقات النقدية للموجودات أيه تدفقات يمكن للمصرف تحصيلها مستقبلاً ويندرج تحت هذا المفهوم حدود السحب على المكشوف الممنوحة له من مصارف أخرى.

---

[152] حسب المبين في الجدولين رقم (9) ورقم (10).

ويتم إدراج موجودات ومطلوبات المصرف ضمن سُلم استحقاقات يتم من خلالها احتساب صافي الوضع بين التدفقات النقدية للموجودات والتدفقات النقدية للمطلوبات سواء كان صافي الفرق فائضاً أو عجزاً، ويطلق على صافي الفرق مسمى عدم موائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات فجوة (Liquidity Gap) وذلك وفقاً لفترات زمنية يتم تحديدها.

وتعني الفجوة الموجبة أن التدفقات النقدية للموجودات حسب المدد الزمنية المأخوذة تفوق التدفقات النقدية للمطلوبات حسب نفس المدة وتدل على وضع جيد للسيولة في المصرف خلال الفترات المحددة (فائض سيولة) بينما تعني الفجوة السالبة أنّ التدفقات النقدية للمطلوبات حسب المدة الزمنية تفوق التدفقات النقدية للموجودات حسب نفس المدة، وتدل على سوء وضع السيولة في المصرف (عجز سيولة).

ويبين الجدول رقم (18) أدناه نسبة الفجوات التراكمية الفعلية للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية منسوبة إلى إجمالي المطلوبات لغاية البيانات الماليّة الموقوفة في 2022/12/31 حيث تم تعيين احتساب حدود قصوى لصافي الفروقات مابين التدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات وذلك على أساس تراكمي للفترات الزمنية فيما بين تحت الطلب إلى فترة 6 أشهر وذلك بكافة العملات ودون تطبيق أي اختبارات ضغط عليها.

الجدول رقم (18) نسبة الفجوات التراكمية (لغاية استحقاق 6 أشهر) إلى إجمالي المطلوبات للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية وفجوة الأجل المرجح والأهمية النسبيّة وفق البيانات الماليّة الموقوفة بتاريخ 2022/12/31 (بكافة العملات)

المصرف	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و3 أشهر	بين 3 أشهر إلى 6 أشهر	فجوة الأجل (بالأيام)[153]	الأهمية النسبيّة[154]	
حدود الفجوة التراكمية[155]	-10%	-20%	-30%	-40%		موجودات	مطلوبات
بيمو السعودي الفرنسي	-30%	-37%	-39%	-44%	168	27%	32%
سورية والمهجر	-49%	-56%	-54%	-51%	196	8%	9%
الدولي للتجارة والتمويل	-31%	6%	21%	22%	30	10%	10%
العربي- سورية	54%	54%	58%	56%	-15	5%	4%
الائتمان الأهلي	16%	15%	27%	29%	41	7%	6%
بيبلوس- سورية	72%	75%	82%	83%	4	5%	3%
سورية والخليج	-10%	-11%	-7%	-5%	47	15%	17%
الأردن- سورية	50%	37%	40%	27%	-14	5%	6%
فرنسبنك	40%	-17%	-23%	-25%	67	5%	7%
الشرق	-3%	-9%	42%	35%	62	3%	3%
قطر الوطني	-17%	-4%	25%	28%	184	10%	4%

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الماليّة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك /7/ مصارف لديها عجز سيولة على مستوى شهر (30يوم) وفق الآتي:

- بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر، سورية والخليج: الفجوات التراكمية سالبة ومتجاوزين على الحدود القصوى والأهمية النسبيّة مرتفعة لهذه المصارف على مستوى القطاع المصرفي الخاص التقليدي وهذا وضع عالي الخطورة.

---

[153] فجوة الأجل لكافة فترات الاستحقاق= الأجل المرجح للموجودات ناقص الأجل المرجح للمطلوبات. ويمثل الأجل المرجح الموجود/أو المطلوب بكل فترة استحقاق مقسوماً على الإجمالي (الموجودات أو المطلوبات) مضروباً بوسطي المدة بالأيام لكل استحقاق.

[154] حسب نماذج إدارة مخاطر السيولة المنشورة للمصارف السوريّة الخاصة المنشورة والذي تبين تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها ودون إضافة بند (بدون استحقاق).

[155] الفجوة التراكمية هي عبارة عن ناتج جمع الفجوات السابقة حسب المدد الزمنية بالتتالي وذلك لكون الفجوات قد تغطي بعضها البعض عبر الزمن ويتم الحساب على سُلم الاستحقاق لكامل الفترات الزمنية ولكن يتم الاهتمام بالفترات القصيرة حتى 6 أشهر لغايات ضغوطات السيولة، وتُنسب الفجوة التراكمية إلى إجمالي الالتزامات لمعرفة التجاوز على الحدود القصوى وفقاً للنسب المحددة في بازل3.

- الشرق، قطر الوطني: لديهما فجوتين تراكميتين سالبة "عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام"، "بين ثمانية أيام وشهر" ولكن النسب قريبة من الموجب إلى حد ما وهذا وضع منخفض الخطورة.
- فرنسبنك: لديه ثلاث فجوات تراكمية سالبة: "بين ثمانية أيام وشهر"، "بين شهر و3 أشهر"، "بين 3 و6 أشهر" وهذا وضع متوسط الخطورة.
- الدولي للتجارة والتمويل: لديه فجوة سالبة على استحقاق: "عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام" ومتجاوز بكثير للحد الأقصى لهذه الفجوة ويمكن اعتبار هذا الوضع منخفض الخطورة كون العجز محصور في فجوة واحدة.
- كما تبين فجوة الأجل وجود فجوات سيولة سالبة لمصرفين (العربي والأردن) على الرغم من تحقيقهما لفجوات تراكمية موجبة لغاية استحقاق 6 أشهر، إلا أنهما وبالأجل الطويل (لكافة استحقاقات الموجودات والمطلوبات لديهما) من الممكن أن تعاني من عجز سيولة.

وبالتالي فإن تطبيق أي سيناريو ضغط سيُظهر نتائج سلبية عالية على سُلم الاستحقاق لدى الجزء الأكبر من هذه المصارف حيث أن الوضع ضمن الظروف الحالية دون تطبيق أي افتراضات يضع هذه المصارف في منطقة غير مرغوبة.

وترى الباحثة أنّه وعلى الرغم من تحقيق المصارف التقليدية الخاصة لنسب سيولة قانونية تفوق الحد الأدنى المحدد بموجب القرارات النافذة إلا أنها في حال تطبيق متطلبات احترازية لاختبارات ضغط وفق سيناريوهات محددة من قبل السلطات الرقابية قد يتعرض العديد منها لمخاطر سيولة عالية وفشل في الاختبارات وقد تُجبر لتمويل نفسها، ولاسيما في حال إلغاء التعاميم الصادرة حالياً من قبل مصرف سورية المركزي والذي حدّدت للمصارف العاملة سقوفاً للسحب النقدي اليومي من حسابات ودائع الزبائن.

المبحث الخامس: متغيرات البحث واختبار الفروض

5-5-1 مقدمة

يعتبر موضوع دراسة أثر تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف خاصةً تلك المبنية على معايير التقارير الدوليّة أساسياً لتقييم مدى قدرة هذه القرارات في تحقيق الأهداف الموضوعة، وتتمثل المشكلة الأساسية في عدم قدرة المعايير بإحداث تغيير إيجابي في كافة المتغيرات، بل قد تؤدي هذه المعايير إلى تباينات مختلفة لهذا الأثر مثل: الأثر المترتب على جودة الأصول الماليّة والربحيّة..، وقد هدف هذا المبحث إلى عرض نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي قامت الباحثة بجمعها لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة حيث أجُري التحليل الاحصائي باستخدام برنامج E-views 12، وتم استعراض نتائجها الإحصائية والقياسية لاختبار أثر التطبيق، وفي هذا الإطار، فقد انطلقت الباحثة من مفهوم التحسين، الذي لا يتضمن فقط قدرة تطبيق تعليمات المعيار رقم (9)[156] على تحسين جودة مؤشرات الأداء المصرفي فحسب، بل القدرة على تحقيق استقرار نسبي في هذه المتغيرات، وعليه لجأت الباحثة إلى اختبار الأثر من خلال:

- دراسة المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) لكافة المتغيرات المدروسة خلال الفترة من عام 2015 لغاية عام 2018 وهي الفترة السابقة لتطبيق المعيار رقم (9) والفترة الثانية من عام 2019 لغاية عام 2022 التي طُبق فيها المعيار رقم (9) وسيتم التركيز على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، حيث يتيح المتوسط الحسابي معرفة اتجاه المتغيرات الصعود أم الهبوط، كما يشير الانحراف المعياري لقياس تشتت القيم حول المتوسط، في حين تمّ حساب معامل الاختلاف لكلا الفترتين لكل متغير بما يتيح للباحثة تقييم حالة الاستقرار في المتغيرات المصرفية من عدمه، وكلما كان معامل الاختلاف أقل كلما كان ذلك أفضل.

---

[156] الذي أحدث تطبيقه تغيرات جذرية في طريقة عرض وإعداد التقارير الماليّة للمصارف.

- نموذج انحدار يكون فيه المتغير التابع هو متغير يقع ضمن المؤشرات المدروسة، في حين يتمثل **المتغير المستقل** بمتغير نوعي يأخذ القيمة /صفر/ قبل تطبيق المعيار رقم (9) والقيمة /1/ أثناء التطبيق، ويتيح هذا الأمر من خلال إشارة المعلمة (طريقة التباين والتغاير) ومعنويتها إلى طبيعة الأثر، مثلاً: عندما تكون قيمة المعلمة موجبة فذلك يعني أن المعيار رقم (9) أدى إلى تحسن في المتغير المدروس، وعندما يترافق مع قيمة احتمالية أقل من نسبة 0.05 فيعكس ذلك وجود أثر معنوي.

5-5-2 متغيرات البحث

إن **المتغيرات التابعة** المدروسة موضحة كما هو مبين أدناه:

1) جودة الأصول الماليّة: ويُعبر عنها بالمؤشرات التالية:

- الديون غير المنتجة (لكافة التعرضات الائتمانية) إلى إجمالي التعرضات الائتمانية.
- الديون غير المنتجة (للتسهيلات الائتمانية) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة).
- الديون غير المنتجة (للتسهيلات الائتمانية المباشرة) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- المؤونات المكونة مقابل كافة مقابل كافة التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية.
- المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة).
- المؤونات المكونة على الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة).

2) كفاية رأس المال: ويُعبر عنها بالمؤشرات التالية:

- رأس المال التنظيمي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر.
- رأس المال الأساسي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر.
- رأس المال إلى حقوق الملكية.
- حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

3) الربحيّة: ويُعبر عنها بالمؤشرات التالية:

- معّدل العائد على الموجودات.
- معّدل العائد على حقوق الملكية.
- صافي الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الدخل.

4) السيولة: ويُعبر عنها بالمؤشرات التالية:

- نسبة السيولة القانونية بكافة العملات (الموجودات السائلة إلى الودائع والالتزامات الأخرى).
- نسبة السيولة القانونية بالليرة السوريّة.

وعليه يمكن بناء النموذج القياسي العام الآتي:

$$Y=\alpha+\beta1*x+e$$

حيث أنّ:

Y=المتغير التابع

X= 1 و 0 المتغير المستقل وهو متغير نوعي يأخذ القيمة

β= معامل حساسية المتغير التابع للمتغير المستقل (قيمة المعلمة المتغير النوعي)

a= قيمة المعلمة (الثابت)

e=البواقي الناجمة عن عوامل لم تُؤخذ بعين الاعتبار

5-5-3 اختبار الفرضيات:

بعد التطرق إلى متغيرات الدراسة في الجانب النظري، سيتم استعراض الجانب التحليلي والاحصائي لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

5-5-3-1 اختبار الفرضية الأولى: $H0_1$ لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين جودة الموجودات الماليّة.

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة أثر تطبيق معايير التقرير المالي المتوافقة مع مقررات لجنة بازل على جودة الموجودات الماليّة وذلك تطبيقاً على المصارف السوريّة التقليدية موضوع الدراسة لفترتين ماقبل تطبيق المعيار

رقم (9) والتي تشمل الفترة من 2015 لغاية 2018 ومابعده والتي تشمل الفترة من 2019 لغاية 2022 وفق النسب التالية:

1) **نسبة الديون غير المنتجة[157] إلى إجمالي التعرضات الائتمانية:** يوضح الجدول رقم (19) دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكافة متغيرات النسبة المرتبطة بجودة الموجودات الماليّة، قبل وأثناء تطبيق المعيار رقم (9):

الجدول رقم (19) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية (المبالغ كنسبة مئوية)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	10.25	18
الانحراف المعياري	0.9	10.45
معامل الاختلاف	8.78	58.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك تراجعاً في جودة الأصول الماليّة مقاسةً بنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية فقد بلغ المتوسط الحسابي 10.25% قبل التطبيق، و18% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع الديون غير المنتجة نتيجة الظروف الاقتصادية المحيطة بعمل المصارف السوريّة ولفرض المعيار والقرارات المرتبطة الصادرة عن السلطة الرقابية شروطاً صارمة للتصنيف الائتمانية لم تكن موجودة سابقاً ومنها إضافة التعرضات الائتمانية تجاه الحكومات والمؤسسات الماليّة وإخضاعها لشروط التصنيف، وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف أثناء التطبيق بلغ 58.05% وهو أعلى من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 8.78% مايعني تذبذباً أكبر في النسبة، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين بالجدول رقم (20) أدناه:

---

[157] لكافة التعرضات الائتمانية.

الجدول رقم (20) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	0.0714	0.0962
الثابت	0.1085	0.0011
القوة التفسيرية للنموذج	19.64	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار أدى إلى ارتفاع في نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التعرضات الائتمانية وبمعامل تأثير 0.0714، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.09 وهي أكبر من 5% كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 19.64%، ما يعني أنّ ما يقارب 20% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة. وبالتالي نقبل فرضية العدم لعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

2) **نسبة الديون غير المنتجة[158] إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة):** يوضح الجدول رقم (21) دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات جودة الأصول الماليّة (بما يخص القروض الممنوحة للزبائن)، قبل وأثناء تطبيق المعيار رقم (9):

الجدول رقم (21) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	38	31.75
الانحراف المعياري	1.41	5
معامل الاختلاف	3.71	15.74

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك ارتفاعاً في جودة الموجودات الماليّة مقاسةً بنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (أي في حال اقتصرت على التسهيلات الائتمانية فقط) فقد بلغ المتوسط

---

[158] للتسهيلات الائتمانية فقط

الحسابي 38% قبل التطبيق، و32% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا الانخفاض ناجم عن الإدارة الاستشرافية للمخاطر، وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 15.74% أعلى من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 3.71% مايعني ارتفاع تذبذب هذه النسبة، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (22) أدناه:

الجدول (22) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة)

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	-0.0410	0.2483
الثابت	0.3587	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	14.47	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى انخفاض في نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية وبمعامل تأثير سالب 0.0410-، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.2483 وهي أكبر من 5% ما يعني أن المعيار أدى إلى انخفاض في النسبة ولكن ليس بشكل جوهري، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 14.47%، ما يعني أنّ ما يقارب 15% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل فرضية العدم لعدم وجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

3) **نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة):** يوضح الجدول رقم (23) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة فقط، قبل وأثناء تطبيق المعيار رقم (9):

الجدول رقم (23) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	41.5	34.5
الانحراف المعياري	1.91	5.56
معامل الاختلاف	4.60	16.11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ارتفاعاً في جودة الأصول الماليّة مقاسةً بنسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة فقد بلغ المتوسط الحسابي 41.5% قبل التطبيق، و34.5% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا الانخفاض ناجم عن الإدارة الاستشرافية للمخاطر، وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 16.11% أعلى من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 4.60% ما يعني تذبذباً أكبر للنسبة أثناء التطبيق. وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (24) أدناه:

الجدول رقم (24) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	-0.0450	0.2558
الثابت	0.3900	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	14.06	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى انخفاض في نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة وبمعامل تأثير سالب 0.0450-، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.2558 وهي أكبر من 5% ما يعني أن المعيار أدى إلى انخفاض في النسبة ولكن ليس بشكل جوهري، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 14.06%، ما يعني أنّ ما يقارب 14% من التغيرات في النسبة ناجمة عن

التغير في المتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل فرضية العدم لعدم وجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

4) المؤونات المكونة مقابل كافة التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية:

يوضح الجدول رقم (25) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة مقابل التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية، قبل وأثناء تطبيق المعيار رقم (9):

الجدول رقم (25) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة مقابل التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	9.00	8.00
الانحراف المعياري	1.81	2.00
معامل الاختلاف	20.11	4.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ ليس هناك أثر جوهري على نسبة المؤونات فقد بلغ المتوسط الحسابي 9% قبل التطبيق، و8% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا الانخفاض ناجم عن حركة المؤونات الضئيلة عبر الزمن، وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 4% أقل من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 20.11% ما يعني قدرة المعيار على تحقيق استقرار في النسبة على الرغم من عدم وجود فارق جوهري قبل وأثناء التطبيق، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (26) أدناه:

الجدول رقم (26) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على المؤونات المكونة مقابل التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات الائتمانية

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	-0.005	0.6745
الثابت	0.0857	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	2.05	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) لن يؤدي إلى انخفاض في نسبة المؤونات المكونة مقابل التعرضات الائتمانية إلى إجمالي التعرضات بشكل ملحوظ وبمعامل تأثير سالب 0.005- وهو أقل أثر من باقي النسب المُعبرة عن جودة الأصول الماليّة، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.6745 وهي أكبر من 5% مما يعني أن المعيار أدى إلى انخفاض محدود جداً في النسبة المذكورة ولكن ليس بشكل جوهري، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 2.05%، ما يعني أنّ ما يقارب 2% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل فرضية العدم لعدم وجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

5) المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة):

يوضح الجدول رقم (27) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة)، قبل وأثناء تطبيق المعيار رقم (9):

الجدول رقم (27) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة) (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	9	5.75
الانحراف المعياري	0.02	2.36
معامل الاختلاف	0.2	41.04

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك أثر جوهري على نسبة المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة) فقد بلغ المتوسط الحسابي 9% قبل التطبيق و5.75% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا الانخفاض ناجم عن ارتفاع في حجم التسهيلات الائتمانية. وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 41.04% أكبر من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 0.2% ما يعني تذبذباً أكبر أثناء التطبيق، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه

واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (28) أدناه:

الجدول رقم (28) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة)

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	-0.0282	0.0681
الثابت	0.0857	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	32.30	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى انخفاض في المؤونات المكونة مقابل التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات بشكل ملحوظ وبمعامل تأثير سالب 0.0282- وهو كبير ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.0681 أكبر من 5% ممّا يعني أن المعيار أدى إلى انخفاض ملحوظ في هذه النسبة وبشكل جوهري، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 32.30%، ما يعني أنّ ما يقارب 32% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة. وبالتالي نقبل فرضية العدم لعدم وجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

6) المؤونات المكونة على الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية (مباشرة وغير مباشرة):

يوضح الجدول رقم (29) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة على الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الديون غير المنتجة، قبل وأثناء تطبيق المعيار رقم (9):

الجدول رقم (29) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة المؤونات المكونة مقابل الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الديون غير المنتجة لها (مباشرة وغير مباشرة) (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	69.25	39.25
الانحراف المعياري	10.46	3.78
معامل الاختلاف	15.10	9.63

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك أثر جوهري على نسبة المؤونات المكونة مقابل الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الديون غير المنتجة لها (مباشرة وغير مباشرة) فقد بلغ المتوسط الحسابي 69% قبل التطبيق، و39% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا الانخفاض ناجم عن الإدارة الاستشرافية للمخاطر. وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 9.63% أقل من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 15.10% ما يعني قدرة المعيار على تحقيق استقرار في النسبة وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (30) أدناه:

الجدول رقم (30) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة المؤونات المكونة مقابل الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الديون غير المنتجة لهذه التسهيلات (مباشرة وغير مباشرة)

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	-0.2732	0.0014
الثابت	0.6657	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	69.73	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى انخفاض في النسبة بشكل ملحوظ وبمعامل تأثير سالب 0.2732- وهو كبير، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.0014 وهي أقل من 5% ما يعني أن المعيار أدى إلى انخفاض ملحوظ في هذه النسبة وبشكل جوهري عند مستوى دلالة 5%، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 69.73%، ما يعني أنّ ما يقارب 70% من التغيرات في النسبة ناجمة عن

التغير في المتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

بعد استعراض ودراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في المتغيرات المتعلقة بجودة الأصول الماليّة، فقد تبين على نحو عام قبول فرضية العدم أي لا يوجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين جودة الموجودات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية (باستثناء مؤشر المؤونات على الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية مقسمة على هذه الديون)، ويمكن أن يُعزى ذلك بشكل أساسي لارتفاع نسبة التعثر ضمن المحفظة الائتمانية لهذه المصارف خلال سنوات الحرب واضطرار المصارف للتحوط لهذه المخاطر الائتمانية عبر تكوين مخصّصات عامة وفق سيناريوهات جهد محددة وبشكل إضافي للمخصّصات الملزمة من السلطة الإشرافية عدا عن موضوع العزوف عن الإقراض خلال بعض الفترات ومحاولة تنظيف المحفظة الائتمانية من التعثر عبر إجراء عمليات قلب للديون الممنوحة بالعملات الأجنبية نتيجة تغيرات سعر الصرف، وبالتالي فإنّ أثر تطبيق المعيار رقم (9) وعلى أهميته لم ينعكس بشكل جسيم على المحفظة الائتمانية إلاّ أنّه فرض بعض الاحتساب للتعرضات تجاه المؤسسات المصرفية وخصوصاً الخارجية وفي دولة لبنان تحديداً إلاّ أنّ الظروف الراهنة أعاقت تكوين مخصّصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل كامل وبتنسيق مع السلطة الإشرافية.

5-5-3-2 اختبار الفرضية الثانية: $H0_2$ لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين نسب كفاية رأس المال.

تضمن دراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في كفاية رأس المال كلاً من:

1) **رأس المال التنظيمي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر:** يوضح الجدول رقم (31) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه النسبة:

الجدول رقم (31) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	37.25	39.5
الانحراف المعياري	2.88	5.44
معامل الاختلاف	7.73	13.77

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ثباتاً نسبياً لكفاية رأس المال مقاسةً بنسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي 37.25% قبل التطبيق، و39% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا ناجم عن حالة الثبات النسبي في التعرضات الائتمانية (في حال معادلتها على سعر الدولار الأمريكي) ما يعني قدرة المعيار على رفع نسبة كفاية رأس المال، وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 13.77% أعلى من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 7.73% مايعني ارتفاع حدّة تذبذب النسبة، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (32) أدناه:

الجدول رقم (32) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	0.0782	0.0383
الثابت	0.3342	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	32.78	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى ارتفاع في النسبة وبمعامل تأثير 0.0782، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.0383 وهي أقل من 5%، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 32.78%، ما يعني أنّ ما يقارب 33% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

2) **رأس المال الأساسي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر:** يوضح الجدول رقم (33) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه النسبة:

الجدول رقم (33) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	36	39.5
الانحراف المعياري	3	0.05
معامل الاختلاف	8.33	0.10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ارتفاعاً لكفاية رأس المال مقاسةً برأس المال الأساسي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي 36.00% قبل التطبيق، و39.5% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا ناجم بشكل أساسي عن وجود زيادة لرأس مال لدى بعض المصارف وكبر مبلغ الأرباح غير المحققة الناجمة عن تقييم مركز القطع البنيوي نتيجة تغير سعر صرف الليرة السوريّة مقابل العملات الأجنبية وإدراجها ضمن الشريحة الأولى. وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 0.10% أقل من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 8.33% ما يعني تقليل التذبذب في النسبة، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين بالجدول رقم (34) أدناه:

الجدول رقم (34) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات والالتزامات المرجحة بالمخاطر

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	0.0835	0.0400
الثابت	0.3114	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	33.95	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى ارتفاع في النسبة وبمعامل تأثير 0.0835، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.04 وهي أقل من 5% ما يعني أن المعيار أدى إلى ارتفاع في نسبة كفاية رأس المال الأساسي، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 33.95%، ما يعني أنّ ما يقارب 34% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

3) **رأس المال إلى حقوق الملكية:** يوضح الجدول رقم (35) دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه النسبة:

الجدول رقم (35) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة رأس المال إلى حقوق الملكية (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	27	25
الانحراف المعياري	5.59	3.36
معامل الاختلاف	20.70	13.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك انخفاضاً لرأس المال إلى حقوق الملكية ما يعني تراجع الدعامة الأساسية للشريحة الأولى فقد بلغ المتوسط الحسابي 27% قبل التطبيق، و25% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا ناجم عن التقليل من الاعتماد على رأس المال مقارنة بحقوق الملكية الذي تستحوذ الأرباح غير المحققة غير القابلة للرسملة الجزء الأكبر منها. وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 20.70% أكبر من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 13.44%، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (36) أدناه:

الجدول رقم (36) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	−0.3392	0.0294
الثابت	0.4542	0.0003
القوة التفسيرية للنموذج	42.63	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى انخفاض في النسبة وبمعامل تأثير سالب 0.3392−، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.0294 وهي أقل من 5% ما يعني أن المعيار أدى إلى انخفاض في نسبة رأس المال إلى حقوق الملكية، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 42.63%، ما يعني أنّ ما يقارب 43% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

4) حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: يوضح الجدول رقم (37) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه النسبة:

الجدول رقم (37) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	20.5	25
الانحراف المعياري	1.91	3.37
معامل الاختلاف	9.31	13.48

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك ارتفاعاً في الرافعة الماليّة فقد بلغ المتوسط الحسابي 20.5% قبل التطبيق، و25% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا ناجم عن قلة الاعتماد على الودائع في تمويل الموجودات. وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 13.48% أكبر من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 9.31% ما يعني تشتتاً أكبر في النسبة، وللتأكد من معنوية

الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (38) أدناه:

الجدول رقم (38) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	0.0657	0.0079
الثابت	0.1842	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	56.18	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى ارتفاع في النسبة وبمعامل تأثير 0.0657، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.0079 وهي أقل من 5%، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 56.18%، ما يعني أنّ ما يقارب 56% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

ويتضح مما سبق: قبول الفرضية البديلة لمؤشرات كفاية رأس المال وهذا يدل على أن تطبيق المعايير الدوليّة المتوافقة مع مقررات بازل والذي يعتبر المعيار رقم (9) المؤثر الأساسي بها قد ساهم بارتفاع نسب كفاية رأس وتحقيق هدف الملاءة الماليّة مع وجود انخفاض بنسبة رأس المال إلى حقوق الملكية نتيجة الاعتماد على بقية مكونات حقوق الملكية بشكل أكبر.

5-5-3-3 اختبار الفرضية الثالثة: $H0_3$ لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين الربحيّة.

تضمن دراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في الربحيّة كلاً من:

1) **معّدل العائد على الموجودات:** يوضح الجدول رقم (39) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه النسبة:

الجدول رقم (39) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعّدل العائد على الموجودات (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	3.75	9.25
الانحراف المعياري	5.73	7
معامل الاختلاف	152.8	75.67

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك ارتفاعاً في معّدل العائد على الموجودات ناجم بشكل أساسي عن ارتفاع الدخل من العمولات والفوائد وتقييم الأرباح غير المحققة. وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 75.67% أقل من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 152.8% ما يعني انخفاض حدة التذبذب لهذه النسبة، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (40) أدناه:

الجدول رقم (40) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على معّدل العائد على الموجودات

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	0.0625	0.0146
الثابت	0.0300	0.1847
القوة التفسيرية للنموذج	26.57	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى ارتفاع في معّدل العائد وبمعامل تأثير 0.0625، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.0146 وهي أقل من 5% ما يعني أن المعيار أدى إلى ارتفاع معّدل العائد على الموجودات مع تزايد مبالغ الأرباح لاحقاً لتحقيق خسائر فترة في بعض الفترات السابقة لتطبيق المعيار ناتجة بشكل أساسي عن تكوين مخصّصات عامة وعدم توفر صافي فوائد مقبوضة مجزية نتيجة إيقاف منح التسهيلات أو تقليصه بقطاعات معينة في بعض الفترات الأخرى، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 26.57%، ما يعني أنّ ما يقارب 27% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في

المتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

2) معّدل العائد على حقوق الملكية:

يوضح الجدول رقم (41) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه النسبة:

الجدول رقم (41) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعّدل العائد على حقوق الملكية (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	16.42	35.26
الانحراف المعياري	4.73	24.34
معامل الاختلاف	28.8	69.03

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ارتفاعاً في معّدل العائد على حقوق الملكية ناجم بشكل أساسي عن ارتفاع الدخل من العمولات والفوائد وتقييم الأرباح غير المحققة، وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف أثناء التطبيق البالغ 69.03% أكبر من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 28.8% ما يعني عدم قدرة المعيار على تخفيض حدة التذبذب لهذه النسبة. وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (42) أدناه

الجدول رقم (42) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على معّدل العائد على حقوق الملكية

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	0.1900	0.3573
الثابت	0.1650	0.2667
القوة التفسيرية للنموذج	14.21	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى ارتفاع في معّدل العائد وبمعامل تأثير 0.0625، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.3573 وهي أكبر من 5%، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 14.21%، ما يعني أنّ ما يقارب 14% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة. وبالتالي نقبل فرضية العدم لعدم وجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

3) **صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل:**

يوضح الجدول رقم (43) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذه النسبة:

الجدول رقم (43) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2018-2015	2022-2019
المتوسط الحسابي	13.58	26.75
الانحراف المعياري	81.21	24.53
معامل الاختلاف	598.01	91.70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل ناجم بشكل أساسي عن ارتفاع الدخل من الفوائد. بمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف أثناء التطبيق بلغ 91.70% وهو أقل من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 598.01% ما يعني انخفاض حدة التذبذب لهذه النسبة. وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (44) أدناه:

الجدول رقم (44) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة صافي الفوائد إلى إجمالي الدخل

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	0.1325	0.0054
الثابت	0.13500	0.7096
القوة التفسيرية للنموذج	19.81	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى ارتفاع في نسبة هامش الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل وبمعامل تأثير 0.1325، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.0054 وهي أقل من 5%، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 19.81%، ما يعني أنّ ما يقارب 20% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

ويتضح مما سبق: قبول فرضية العدم للمؤشر الثاني والفرضية البديلة للمؤشرين الأول والثالث وهذا يدل على أن تطبيق المعايير الدوليّة المتوافقة مع مقررات بازل والذي يعتبر المعيار رقم (9) المؤثر الأساسي بها قد ساهم بارتفاع معّدل العائد على الموجودات وصافي الفوائد المقبوضة لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية نتيجة زيادة الفوائد المقبوضة الناجمة عن التوسع بالإقراض وارتفاع إجمالي الدخل والذي تشكل فروقات تقييم مركز القطع البنيوي جزء مهم منها، في حين أن نسبة العائد على حقوق الملكية لم تكن ذات دلالة نتيجة ارتفاع مبلغ حقوق الملكية (المتضمن الأرباح المحققة وغير المحققة مع وجود زيادات برأس المال) بنسب نمو أعلى من ارتفاع صافي الدخل.

5-5-3-4 اختبار الفرضية الرابعة: $H0_4$ لا يوجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين نسب السيولة

تتضمن دراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) على السيولة كلاً من:

1) **نسبة السيولة بكافة العملات:**

يوضح الجدول رقم (45) أدناه دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة السيولة بكافة العملات قبل وأثناء تطبيق المعيار رقم (9):

الجدول رقم (45) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة السيولة بكافة العملات (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2015-2018	2019-2022
المتوسط الحسابي	95.25	102.75
الانحراف المعياري	9.53	15.9
معامل الاختلاف	0.100	0.1547

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك ارتفاعاً في سيولة المصارف مقاسةً بنسبة السيولة بكافة العملات فقد بلغ المتوسط الحسابي 95.25% قبل التطبيق، و102.75% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 15% أعلى من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 10% ما يعني قدرة المعيار على رفع السيولة المصرفية بكافة العملات، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (46) أدناه

الجدول رقم (46) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة السيولة بكافة العملات

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	0.2132	0.1038
الثابت	0.8142	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	26.68	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى ارتفاع في نسبة السيولة بكافة العملات وبمعامل تأثير 0.2132، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.10 وهي أكبر من 5%، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 26.68%، ما يعني أنّ ما يقارب 27% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة، **وبالتالي نقبل فرضية العدم أي لايوجد دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.**

2) **نسبة السيولة بالليرة السوريّة:**

يوضح الجدول رقم (47) دراسة المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة السيولة بالليرة السوريّة قبل وأثناء تطبيق المعيار رقم (9)

الجدول رقم (47) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسبة السيولة بالليرة السوريّة (المبالغ كنسبة مئوية%)

	2015-2018	2019-2022
المتوسط الحسابي	51.5	37.75
الانحراف المعياري	9.71	5.31
معامل الاختلاف	18.54	14.06

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ هناك انخفاض في سيولة المصارف مقاسةً بنسبة السيولة بالليرة السوريّة فقد بلغ المتوسط الحسابي 51.50% قبل التطبيق، و37.75% أثناء تطبيق المعيار رقم (9)، وهذا الانخفاض ناجم عن معاودة الإقراض بالليرة السوريّة بشكل تدريجي وتكوين مخصّصات أكبر بذات العملة نتيجة تطبيق المعيار رقم (9)، وبمقارنة الانحراف المعياري مع المتوسط الحسابي نجد أنّ معامل الاختلاف البالغ 14% أقل من معامل الاختلاف قبل التطبيق البالغ 19% ما يعني قدرة المعيار على تخفيض السيولة المصرفية بالليرة السوريّة يقابله تخفيض حدة التذبذب، وللتأكد من معنوية الأثر من عدمه واتجاهه فقد تمّ إجراء تحليل انحدار لدراسة أثر تطبيق المعيار المحاسبي رقم (9) في النسبة المذكورة وفق المبين في الجدول رقم (48) أدناه:

الجدول رقم (48) ملخّص نموذج أثر تطبيق المعيار رقم (9) على نسبة السيولة بالليرة السوريّة

المعلمة	قيمة المعلمة	القيمة الاحتمالية
المتغير النوعي	-0.1082	0.0464
الثابت	0.4857	0.0000
القوة التفسيرية للنموذج	34.71	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views 12

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ تطبيق المعيار رقم (9) أدى إلى انخفاض في نسبة السيولة بالليرة السوريّة وبمعامل تأثير سالب 0.1082-، ونجد أن القيمة الاحتمالية 0.04 وهي أقل من 5% ما يعني أن المعيار أدى إلى تخفيض في نسبة السيولة بالليرة السوريّة، كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج 34.71%، ما يعني أنّ ما يقارب 35% من التغيرات في النسبة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لوجود دلالة إحصائية لتطبيق المعيار رقم (9) على النسبة المعروضة.

ويتضح مما سبق: قبول فرضية العدم للمؤشر الأول والفرضية البديلة للمؤشر الثاني وهذا يدل على أن تطبيق المعايير الدوليّة المتوافقة مع مقررات بازل والذي يعتبر المعيار رقم (9) المؤثر الأساسي بها قد ساهم بتخفيض نسب السيولة بالليرات السوريّة لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية نتيجة التوسع بالإقراض بهذه العملة، في حين أن نسبة السيولة بكافة العملات لم تكن ذات دلالة نتيجة وجود جزء مهم من الأرصدة شبه السائلة لدى المصارف الخارجية والإحجام عن الإقراض بالعملات الأجنبية.

النتائج والتوصيات ومجالات البحوث المستقبلية:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة والتوصيات المقترحة ومجالات البحوث المستقبلية استناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج بالآتي:

أولاً: النتائج:

فيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليه في هذه الدراسة:

1- تكامل نماذج القياس وأساليب الإفصاح عن المخاطر التي تتبناها المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

2- يسهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة في توسيع قاعدة المعلومات حول خسائر القروض، مما يساعد في تعزيز قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح على الاستفادة من المعلومات المالية عن طريق تقديم معلومات عن المخاطر على القروض.

3- إن إصدار الجهات الرقابية تعليمات إلزامية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9) هو لضمان الاتساق والتوافق الداخلي لتعريفات المخاطر، ولكن من الممكن أن يترتب على ذلك اختلاف في تطبيق بعض متطلبات حساب خسائر الائتمان المتوقعة بين المصارف نتيجة وجود العديد من المداخل والنماذج والافتراضات عند تقدير نموذج الخسارة المتوقعة.

4- إن تطبيق المعيار رقم (9) ساهم في زيادة المخصّصات في البيانات الماليّة للمصارف السوريّة الخاصة التقليدية بنسبة نمو 958% خلال الفترة من (6-2019 لغاية نهاية العام 2022) وهو مايعني أن تطبيقه أدى إلى التحول الكامل في أساليب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحولت العديد من الأدوات الماليّة إلى أدوات مالية متوقعة الخسائر في المستقبل وهو مايعكس أثراً إيجابياً على موضوعية المعلومات المحاسبية في القوائم الماليّة للمصارف.

5- إن عدم تطبيق المصارف السوريّة لاتفاقية بازل3 يعود إلى الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد، في الوقت الذي كان يفترض فيه أن تقوم المصارف بتنفيذ بنود الاتفاقية منذ العام 2019، مع وجود تمديد لبعض

الإصلاحات التي نصت عليها الاتفاقية تنتهي بنهاية العام 2028، وقد تبين بشكل تطبيقي إمكانية تعرض بعض المصارف السوريّة الخاصة التقليدية لمشاكل في السيولة على المدى القصير في حال البدء بتطبيق نسبة تغطية السيولة المنصوص عليها بموجب اتفاقية بازل3 مع تحديد سيناريوهات ضغط محددة.

6- تلتزم المصارف السوريّة التقليدية الخاصة بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الاشرافية (مصرف سورية المركزي– هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة) ولكن يوجد تباين في الإفصاح من مصرف لآخر نتيجة إلزام هذه المصارف بتطبيق تعليمات المعيار رقم (9) الصادرة بموجب القرار رقم (4/م ن) لعام 2019 دون أن يترافق ذلك مع تعديل النماذج الموحدة للبيانات الماليّة السنوية المعدة لأغراض النشر الصادرة بالقرار رقم (439/م ن) لعام 2007، الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى تقديم المصارف معلومات غير كافية في تقاريرها السنوية لينعكس ذلك على فجوة المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف، مع العلم بأن تطبيق متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة يؤثر على العديد من بنود القوائم الماليّة والإيضاحات المتممة لها، مما يتوقع أن ينعكس بدوره على جودة التقارير الماليّة.

7- يوجد فروق معنوية موجبة ذات دلالة احصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين بعض مؤشرات الأداء لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية، جهة ارتفاع مؤشرات الربحيّة المتعلقة: بالعائد على الموجودات وصافي الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الدخل، وارتفاع مؤشرات كفاية رأس المال باستثناء مؤشر (رأس المال إلى حقوق الملكية)، مقابل وجود فروق معنوية سالبة ذات دلالة إحصائية تمثلت بانخفاض نسبة السيولة بالليرة السوريّة ونسبة المؤونات المكونة لقاء الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية مقسمة على هذه الديون، ونسبة رأس المال إلى حقوق الملكية.

8- لايوجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة الصادرة بالتوافق مع مضامين مقررات بازل وبين تحسين مؤشرات: جودة الموجودات الماليّة (باستثناء مؤشر

المؤونات المكونة لقاء الديون غير المنتجة للتسهيلات الائتمانية مقسمة على هذه الديون)، العائد على حقوق الملكية، نسبة السيولة بكافة العملات لدى المصارف السوريّة الخاصة التقليدية.

ثانياً: التوصيات:

اعتماداً على ما تناولته الدراسة من نتائج يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- ضرورة العمل من قبل المصارف السوريّة على تطوير نظم حديثة تتماشى مع المتطلبات التي يحتاجها تطبيق المعيار رقم (9) وخصوصاً نموذج الخسائر المتوقعة، ورفع قدرات ومهارات العاملين لديها بغرض مواكبة مستجدات العمل المصرفي على المستوى الدولي بما يحقق رفع مستوى وكفاءة تقنيات تقييم المخاطر، مع ضرورة دعم الإدارات الرقابية في هذه المصارف وتحديداً إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي للقيام بمهامها بفاعلية للتحقق من معقولية وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار رقم (9).

2- إن تطبيق المعيار رقم (9) يعني قيام المصارف بتكوين مخصّصات أعلى بكثير مما يتم تكوينه سابقاً نتيجة الاعتماد على الخسائر الائتمانية المتوقعة وليست الفعلية، والذي من المتوقع أن يؤثر على ربحيتها ورؤوس أموالها ومؤشر كفاية رأس المال لديها وبالتالي قدرتها على الإقراض في السنوات القادمة، وعليه فلابد من تدعيم رأس المال للمصارف السوريّة باعتباره خط الدفاع الأول عن المودعين، وصمام الأمان في مواجهة الصدمات، وخاصة أن قانون المصارف رقم /3/ لعام 2010 يحتم أن يكون الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف التقليدية لايقل عن /10/ مليار ليرة سورية، والذي يعتبر حالياً ضئيل جداً بعد مرور /13/ عاماً ومارافقها من تغيرات في القيمة الشرائية للعملة الوطنية وعلى الرغم من ذلك لم تستكمل بعض المصارف التقليدية الوصول للحد الأدنى لنهاية العام 2022.

3- العمل على تعديل التعليمات الرقابية السوريّة الخاصة باحتساب كفاية رأس المال (قراري مجلس النقد والتسليف رقم 253/م ن ورقم 388/م ن) والتعاميم ذات الصلة المتوافقة مع مقررات بازل2 بحيث يتم التوافق مع المناهج المعتمدة محاسبياً لاحتساب كفاية المؤونات كما حدده المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9) بحيث تعتبر الأنظمة والمعلومات المستعملة لاحتساب كفاية رأس المال خصوصاً المناهج المتقدمة لاحتساب مخاطر الائتمان نقطة انطلاق لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL).

4- ضرورة تحديث التعليمات الرقابية لتطبيق معايير بازل3 في القطاع المصرف السوري مع تحديد مهلة لتوفيق الأوضاع ضمن مهل قانونية من أجل تقييم الأداء المالي في المصارف وتحسين جودة الإثبات والشفافية والإفصاح.

5- العمل على تعديل النماذج الموحدة للبيانات الماليّة (السنوية والربعية) المعّدة لأغراض النشر من قبل المصارف السوريّة تزامناً مع صدور تعليمات المعيار رقم (9).

6- ضرورة تأسيس قاعدة بيانات شاملة تُسهل عملية التصنيف الائتماني لزبائن المصارف، ويمكن العمل على ذلك من خلال تفعيل نص المادة رقم (14) من المرسوم التشريعي رقم (21) لعام 2011 المعّدل لبعض أحكام قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 والذي تسمح بالترخيص والتنظيم والمراقبة لنظم الاستعلام الائتماني (Credit Bureau) بغية جمع ونشر معلومات عن عمليات الائتمان وإصدار التعليمات التنفيذية اللازمة لذلك.

7- يجب أن يكون هناك إصلاح مستمر للنظام المصرفي من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية المحلية والدوليّة، خاصة وأن القطاع المصرفي شديد التقلب، مما يزيد من توقعات تعرض البنوك لمختلف المخاطر.

ثالثاً: مجالات البحوث المستقبلية:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة: ترى أن هناك مجالات عديدة تعتبر أساساً لأبحاث مستقبلية والتي تتمثل في دراسة:

1- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم (9) على التشريعات والقواعد الضريبية السوريّة.

2- أثر تطبيق اتفاقية بازل3 على أداء واستقرار المصارف السوريّة.

3- أثر الالتزام بتطبيق المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة ومقررات بازل في رفع كلف الخدمات المصرفية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربيّة:

أ- الكتب:

1- حماد، طارق عبد العال (2003): "إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2- حمرة، محمد إبراهيم (2012): "إدارة المخاطر"، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربيّة السوريّة.

3- القاضي، شريف (2021): "الائتمان المصرفي- الطريق إلى الشمول المالي"، the writer operation.

4- اتحاد المصارف العربيّة (2010): "دليلك إلى التعديلات على بازل2 الأزمة الماليّة العالمية"، إدارة البحوث، موسوعة بازل2، الجزء السادس.

5- بن ترديت، وليد (2018): "تبني المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة في الدول العربيّة IFRS"، سلسلة دراسات محاسبية ومالية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربيّة المتحدة.

6- اللجنة العربيّة للرقابة المصرفية (2017): "المعايير الدوليّة للتقارير الماليّة وانعكاساتها على الرقابة المصرفية: تطبيق المعيار رقم 9"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربيّة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتحدة.

7- حمادة، رشا وعربيد، نضال (2020): "محاسبة متخصصة (2)"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2020.

8- أبو نصار، محمد: وحميدات، جمعة (2020): "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليّة- الجوانب النظرية والعملية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان.

9- الصياح، عبد الستار مصطفى والعماري، سعود جايد مشكور (2007): "أطر نظرية وحالات عملية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

10- الشمري، صادق راشد (2018): "إدارة العمليات المصرفية: مداخل وتطبيقات"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11- عبد المنعم، هبة (2022): "تطبيق متطلبات بازل في الدول العربيّة"، اللجنة العربيّة للرقابة المصرفية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، صندوق النقد العربي، الإمارات العربيّة المتحدة.

ب- المجلات والدوريات العلمية:

1- عبد الهادي، دعاء زكريا عباس وآخرون (2022): "تأثير تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على توقيت الاعتراف بالخسائر وانعكاس ذلك على مؤشرات الاستقرار المالي في البنوك، دراسة تطبيقية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، المجلد 26، العدد 6.

2- عمر، رنا السعيد السيد (2020): "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية"، مجلة البحوث الماليّة والتجارية، المجلد 21، العدد 4.

3- محمد، صلاح علي أحمد وحامد، محجوب عبد الله (2017): "دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربيّة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 1، العدد 9.

4- سقف الحيط، فراس إسماعيل مسعود وشبيطة، محمد فوزي شاكر (2017): ""أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 3.

5- عرنوق، بهاء غازي (2014): "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم 9 في قياس الأدوات الماليّة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1.

6- معهد الدراسات المصرفية (2012)، "اتفاقية بازل3"، نشرة توعوية، السلسلة 5، العدد 5، الكويت.

7- قندور، عبد الكريم أحمد (2020): "المخاطر المصرفية وأساليب قياسها"، معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 5، الإمارات العربيّة المتحدة.

8- قلي، محمد ونبيلة، سماعيلي (2020): "مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربيّة كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 4.

9- حسين، ماجدة عزت (2014): "دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات بازل3- بالتطبيق على البنوك المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد2، العدد2.

10- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف (2018): "التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي- دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 42، العدد 2.

11- أحمد، مداني (2013): "دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق الماليّة ومتطلبات إصلاحها"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 10.

12- معهد الدراسات المصرفية (2010): "التصنيفات الائتمانية"، نشرة توعوية، العدد 4، الكويت.

13- بعزيز، سعيد وصديقي، مليكة (2018): "فحص مدى التزام الجزائر بمتطلبات الرقابة المصرفية الفعالة الجديدة (2012) للجنة بازل"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد9.

14- المليجي، هشام حسن عواد والصايغ، عماد سعد محمد (2012): "مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لمقررات لجنة بازل3 دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4.

15- عبد الوهاب، إيمان (2019): "القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء اتفاقية بازل3 ومعايير التقارير الماليّة الدوليّة (IFRS)، دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، مجلة البحوث الماليّة والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، عدد1.

16- الملا، حسن عبد الله (2022): "أثر التكامل بين معايير IFRS ومقررات بازل III على تحسين جودة التقارير الماليّة بالشركات الكويتية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث الماليّة والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 13، العدد 2.

17- أحمد، خالد محمد عثمان (2018): "إطار مقترح لقياس وتقييم مسببات المخاطر التشغيلية وفقاً لمتطلبات بازل– دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 2، العدد 2.

18- شحاته، محمد موسى علي (2019): "انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية، مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد 1، دار المنظومة.

19- حمد، محمد المهدي الأمير (2019): "الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير الماليّة IFRS9 على أنظمة المعلومات المصرفية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 23، العدد 2.

20- علي، هالة فضيل حسين (2021): "تقييم جودة مخصّصات خسائر القروض المعدة وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة– دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، المجلد 12، العدد 1.

21- هاشم، صدام كاطع وحسين، ازهار حسن (2020): "تحديات تطبيق معيار التقارير المالي رقم (9) في المصارف ودور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيقه"، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، المجلد1، العدد 1، العراق.

22- أحمد، وفاء يوسف (2016): "أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات الصلة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، المجلد 20، العدد 4.

23- اللجنة العربيّة للرقابة المصرفية (2018): "الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة"، العدد 84.

24- حسين، محمود محمد عبد الرحيم (2021): "أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية، دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد 4.

25- دينا، كمال عبد السلام علي حسن (2019): "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 على دلالة القوائم الماليّة بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، دار المنظومة، العدد 2.

26- الشرع، علاء حسن كريم (2017): "دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير الماليّة المنشورة للشركات المساهمة العراقية"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1.

27- فوضيل، لحسن وخنوسة، عديلة (2021): "دور معايير التقارير الماليّة الدوليّة في تطوير الإفصاح عن المخاطر المصرفية"، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت، العدد 1.

28- الغانمي، فيصل فهد والهاجري، فلاح (2022): "الإطار العام لمعايير بازل3 وتأثيرها في العمل المصرفي"، مجلة التراث العالمية في الثروة والتمويل الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، المجلد3، العدد1.

29- الساعدي، علاء عبد الحسين وهادي، علي مجاهد (2016): "العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والمخاطرة النظامية – دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق الماليّة"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية، المجلد 34.

30- كاظم، حيدر حسن وحسين، مكرم جاسب (2024): "دراسة تقييم الأداء للمصارف التجارية والإسلامية باستخدام نموذج PATROL: دراسة مقارنة للفترة من 2017 –2022"، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 5، العدد 2، العراق.

31- عبد الرحمن، حرم عبد الرحمن أحمد (2016): "مقررات بازل III,II,I ودورها في تقييم الأداء المصرفي للمصارف العاملة في السودان – دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 7، العدد 25.

32- المتولي، محمد سمير محمد (2019): "تحليل الاختلاف بين البنوك التجارية في ضوء نموذج CAMLS في تقييم أداء البنوك المصرية في إطار اتفاقية بازل2، دراسة حالة بنك مصر والبنك الأهلي المصري"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 1.

33- فيلالي، نجوى (2020): "تقييم الأداء المالي للمصارف – دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع 402"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة2–عبد الحميد مهري، الجزائر، المجلد 6، العدد 2.

34- حمدان، علام محمد موسى (2011): "أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير الماليّة، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، دراسات، العلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية، المجلد 38، العدد 2.

35- نشوان، إسكندر والطويل، عصام وشحادة، محمد (2018): "أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة الدراسات الماليّة والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، الجزائر، العدد 9.

36- قندوز، عبد الكريم وموعش، أمحمد (2022): "محددات كفاية رأس مال المصارف– حالة تطبيقية للملكة العربيّة السعودية"، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 95.

37- العواوي، إبراهيم ناصر وحميد، صالح محمد وجمعان، نجاة محمد (2024): "تأثير المخاطر على تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك التجارية اليمنية"، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 2.

ج– رسائل الماجستير والدكتوراة:

1- بوروينة، آمال: بقدي، زهرة (2017): "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل II وIII دراسة لعينة من البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير، اختصاص مالية، جامعة ابن خلدون – تيارت– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

2- غانية، هيفاء (2015): "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل2 و3 –دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي"، رسالة ماجستير، اختصاص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

3- داود، محمد بدر (2017): "أثر محددات كفاية رأس المال في درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية السوريّة"، رسالة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربيّة السوريّة.

4- موالدي، نور الدين نذير (2023): "تطبيق نماذج احتمالية التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير الماليّة الدولي رقم 9، دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة"، رسالة دكتوراة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربيّة السوريّة.

5- أبودلو، موسى نبيل موسى (2021): "أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير الماليّة رقم (9) (الأدوات الماليّة) على القوائم الماليّة لشركات التأمين الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

6- عمرو، محمد توفيق (2006): " إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي"، رسالة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الماليّة والمصرفية، تخصص الإدارة الماليّة، الأردن.

7- حمني، حورية (2018): "تقييم سلامة النظام المصرفي باستخدام الأدوات الحديثة– دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراة علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

8- الذنيبات، نواف سماح محمد (تموز 2011): "أثر الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة عمان على آراء مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن– دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

9- الدباس، حسان (2014): "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية–حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

10- ناصر، سالم كاسر (2020): "العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض المصرفية– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الجمهورية العربيّة السوريّة"، رسالة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربيّة السوريّة.

11- محمد الصغير، ديبونة (2017): "أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية–حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2010–2015"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

12- الشيخ، رقية عازب (2019): "دور الصكوك الوقفية في توفير السيولة المصرفية–دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني "، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

د- البرامج التدريبية والمؤتمرات والندوات:

1- صندوق النقد العربي (2004): "الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربيّة، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربيّة والذي عقد في القاهرة بجمهورية مصر العربيّة في سبتمبر 2004، أبو ظبي.

2- جقميري، وائل (2022): "الأساليب المتقدمة في إدارة المخاطر"، برنامج تدريبي خلال الفترة من 20 لغاية 24 تشرين الثاني، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، سورية.

3- اسلامبولي، مرام (2015): "تطبيق اتفاقية بازل2 وأهم التعديلات بموجب بازل3، برنامج تدريبي خلال الفترة من 19 لغاية 23 نيسان، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، سورية.

4- سليم، حكمت (2017): "معايير التقارير الماليّة الدوليّة (معايير المحاسبة الدوليّة سابقاً)"، اتحاد المصارف العربيّة، برنامج تدريبي من 26 شباط لغاية 1 آذار، الشيراتون، دمشق، الجمهورية العربيّة السوريّة.

5- مبارك، سهام عبد المنجي (2017): "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، بحث قُدم في المؤتمر العلمي لقسم المحاسبة والمراجعة يومي 6-7 مايو، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

هـ- المواقع الالكترونية:

1- مصرف سورية المركزي https://cb.gov.sy.

2- هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة https://www.scfms.sy.

3-صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae.

4-بنك التسويات الدوليّة https://www.bis.org.

5-مجلس النقد والتسليف (2019): "تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 (IFRS9)"، مصرف سورية المركزي، https://cb.gov.sy.

6-البنك المركزي المصري (2019): "تعليمات إعداد القوائم الماليّة للبنوك وفق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9) الأدوات الماليّة"، قطاع الرقابة والإشراف، إدارة التعليمات الرقابية، https://www.cbe.org.eg، مصر.

7-البنك المركزي الأردني (2018): تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (9)"، https://www.cbj.gov.jo. الأردن.

8-البنك المركزي العراقي (2019): "التعليمات الإرشادية لإعداد القوائم الماليّة للمصارف وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9"، بغداد، العراق، https://www.cbi.iq.

ز – التقارير وأوراق العمل:

1- التقارير السنوية للمصارف السوريّة.

2- أوراق العمل الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Wheeler, P. B. (2021): "Unrecognized expected credit losses and bank share prices. Journal of accounting research", 59(3).
2- Mohamad Gomaa et al (2019):" Testing the Efficacy of Replacing the Incurred Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model", European accounting review, VOL.28, NO2.
3- Xin, Xu (2016): "Estimating Lifetime Expected Credit Losses Under IFRS 9", Electronic Copy Available at: Https://Ssrn.Com/Abstract= 2758513.
4- Bourgain, A., Pieretti, P., & Zanaj, Sk. (2012) :"Financial Openness Disclosure and bank risk – taking in MENA countries", Emerging Markets Review.
5- BIS (2015): "Guidance on Credit Risk and Accounting for Expected Credit Losses", http://www.bis.org/bcbs/pub/d350pdf.

6- PWC (2016):" “Basel Committee guidance on accounting for expected credit losses for banks”, Www.Pwc.Com, No. February.

7- John Ryan (2012): "The negative impact of Credit Rating Agencies and proposals for better regulation", working paper, Berlin, January.

8- Figuet, J.M., Humblot, T. and Lahet, D. (2015): "Cross-border banking claims on emerging countries: The Basel III Banking Reforms in a push and pull framework", Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Elsevier B.V., Vol. 34 No.

9- BIS (2010): "Basel3 A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems", revised version June 2011.

10-Frédéric Hache (2012): "Bâle 3 en 5 questions: des clefs pour comprendre la réforme. Finance Watch", Bruxelles.

11-Caruana, Jaime (2010): " Bâle III: vers un système financier plus sûr" 3e Conférence bancaire internationale Santander Ma-drid, le 15 septembre. a partir du site d’internet : www.bis.org/speeches/sp100921_fr.pdf .

12-Hoogervorst, H. (2015): "Closing the accounting chapter of the financial crisis", Deloitte, No. (March 2014).

13-Reitgruber, Wolfgang (2015): "Methodological thoughts on expected loss estimation for IFRS 9 impairment : hidden re-serves, cyclical loss predictions and LGD backtesting", Forthcoming in Credit Technology, Vol. V3.

14-Michael, Page (2014): "Business Models as a Basis for Regulation of Financial Reporting", Journal of Management and Governance, Vol.18, Issue.3.

15-Delgado, D., Morales, J., & Zamora, C. (2020): "IFRS 9 Expected Loss: A Model Proposal for Estimating the Probability of De-fault for Non-Rated", Revista de Contabilidad, Spanish Accounting Review, 23(2).

16-IASB (2010): "International Financial Reporting Standard (9), Financial Instruments"

17- Brkovic, M. (2017): "IFRS 9 implementation in banks and macroeconomic scenarios: Some methodologi-cal aspects", Bankarstvo, 46(3).

18-KPMG, (2022): "Does ECL measurement appropriately reflect the impact of economic uncertainty?", https://kpmg.com/xx/en/home/insights/2020/03/covid-19financial-instruments-2a.html.

19-Beerbaum, D. and Sammar, A. (2015): “Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9 and Implications for Financial Institutions”, International Journal of Economics, Vol. 4, No. 9.

20-Cipullo, Nadia. & Vinciguerra, Rosa (2014): "Basel III VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting", Universal Journal of Accounting and Finance, Vol.2, No. 2.

21-Chen, W., Tan. H. T.,& Wang, E. Y,(2013): " Fair Value Accounting and Managers, Heading Decisions" , Journal of Accounting Research, 51.(99).

22-ROSE, Sylvia .p ; C.s. Hudging, (2008): "Bank Management & Financial services", Ed , McGraw- Hill , New York.

23-Al fawwaz, Torki. M & Al ragaibat, Ghazi. A (2015): "Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period (2000-2013)", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Manage-ment Sciences, Vol. 5, No.1.

24-Javaid, S. Anwar, J. Zaman, K. Gafoor, A. (2011): "Determinants of Bank Profitability in Pakistan: Internal factor analysis", Mediterranean journal of social sciences, 2, (1). ISSN 2039-2117

25-Berzkalne, Irina & Zelgalve, Elvira (2014): "Return On Equity And Company Characteristics: An Empirical Study Of Industries In Latvia", https://msed.vse.cz/msed_/.../253-Berzkalne-Irina.

26-MacDonald, S.S & Koch, T. W. (2006): "Management of Banking", Courier Westford, MA, Sixth Edition.

الملحق رقم /1/: أسماء المصارف السوريّة وملكيتها ونشاطها (لغاية 2022/12/31)

ر.ت	اسم المصرف	الملكية	النشاط
1	التجاري السوري	مملوكة للدولة (قطاع عام)	تمارس العمل المصرفي بالنشاط التقليدي
2	العقاري		
3	الصناعي		
4	الزراعي التعاوني		
5	التسليف الشعبي		
6	التوفير		
7	بيمو السعودي الفرنسي	شركات مساهمة مغفلة عامة (قطاع خاص)	
8	سورية والمهجر		
9	الدولي للتجارة والتمويل		
10	العربي – سورية		
11	بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)		
12	بنك بيبلوس – سورية		
13	بنك سورية والخليج		
14	بنك الأردن – سورية		
15	بنك فرنسبنك – سورية		
16	الشرق		
17	قطر الوطني		
18	الشام		تمارس العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية
19	سورية الدولي الإسلامي		
20	البركة		

الملحق رقم /2/: القوانين السوريّة والقرارات الرقابية الصادرة عن مجلس النقد والتسليف[159] لضمان تطبيق الدعامات الثلاث لاتفاقية بازل2

رقم القرار	تاريخه	مضمونه
أولاً: الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال		
253	2007/1/24	كفاية رأس المال
388	2008/5/5	تبويب محفظة التسهيلات الائتمانية
ثانياً: الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية أصدر مجلس النقد العديد من القرارات التي تصب في خانة توجيه المصارف نحو كيفية إدارة المخاطر المصرفية والطرق الواجب إتباعها لقياس هذه المخاطر والحدود المسموح بها لتلك المخاطر ومن هذه القرارات:		
فيما يتعلق بمخاطر الائتمان:		
93	2004/12/19	مسؤوليات وواجبات المصارف في إدارة مخاطر الائتمان
71	2004/8/29	الحيطة والحذر في التعامل مع الزبائن
95	2004/12/19	متطلبات ملفات الائتمان
395	2005/5/29	وضع حدود أو سقوف للتسهيلات الائتمانية والتركزات الائتمانية الكبيرة
500	2009/5/10	حظر منح تسهيلات ائتمانية للأطراف ذات العلاقة
501	2009/5/10	وضع حدود قصوى وشروط التوظيف في الموجودات
4	2019/2/14	تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9
فيما يتعلق بمخاطر السيولة والسوق:		
74	2004/9/19	إدارة مخاطر السيولة
107	2005/2/13	إدارة مخاطر سعر الفائدة
362	2008/2/4	إدارة مخاطر مراكز قطع العملات الأجنبية المحمولة لدى المصارف
588	2009/11/22	الحد الأدنى لنسب السيولة المطلوبة وفجوات الاستحقاق للسيولة.
7	2020/1/21	إلزام المصارف بالاحتفاظ باحتياطي إلزامي على الودائع
فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية:		
106	2004/9/19	متطلبات إدارة المخاطر التشغيلية
253	2007/1/24	من ضمنه تم تحديد الأعباء على رأس المال مقابل المخاطر التشغيلية
فيما يتعلق بالحوكمة والإدارة السليمة:		
120	2005/3/15	أنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف وواجبات ومسؤوليات مجالس

[159] موقع مصرف سورية المركزي https://cb.gov.sy.

رقم القرار	تاريخه	مضمونه
		إدارات المصارف وإداراتها العامة في توفير أنظمة ضبط داخلية سليمة لكافة نشاطاتها
121	2005/3/15	الشروط الواجب توفرها لدى المصارف لتحقيق إدارة رشيدة وحوكمة سليمة
123	2005/5/30	مسؤوليات وواجبات وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف
16	2003/8/13	وظيفة الامتثال لدى المصارف
489	2009/4/8	دليل الحوكمة للمصارف التقليدية والإسلامية
390	2008/5/5	مسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر
391	2008/5/5	تأمين استمرارية عمل المصرف
1468	2016/12/18	الأحكام الخاصة بإحداث مديرية الالتزام
ثالثاً: الدعامة الثالثة: الإفصاح وانضباط السوق		
القانون 23	2001/12/12	فرض على المصارف ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدوليّة
قرار رئاسة مجلس الوزراء 1004	2007/3/25	حدد شكل النشرات والبيانات والوثائق المتعلقة بالميزانية السنوية وبيان الدخل
196	2006/4/5	المعلومات الواجب تقديمها إلى قسم مركزية المخاطر لدى مصرف سوريا المركزي.
439	2008/11/25	اعتماد النماذج الموحدة للبيانات الماليّة السنوية

English Abstract

The research is concerned with studying the role of the application of the International Financial Reporting Standards (IFRS) and the resolutions of Basel Committee on Banking Supervision in evaluating the banking performance, through an applied case study on traditional Syrian private banks before the application of IFRS (9) for the period (2015-2018) and during its application for the period (2019-2022). in this context, the research attains to study the expected effects of the application of (IFRS) in accordance with the contents of Basel resolutions in improving the quality of performance and reducing the risks to which Banks are exposed to, which could be through the study and analysis of the indicators of banking performance evaluation. Consequently to achieve these goals, a set of hypotheses were tested, which resulted in a set of results, the most important of which are: The existence of statistically significant positive differences between the application of (IFRS) issued in accordance with the contents of Basel resolutions and the improvement of performance indicators of traditional Syrian private banks, in terms of high profitability indicators related to return on assets and net interest received, and high capital adequacy indicators except for the index (Capital to Equity), Versus the existence of significant differences Represented by the decrease in the liquidity ratio in Syrian pounds, the ratio of provisions formed against non-productive debts of credit facilities, and the ratio of capital to equity.

In light of these results, the researcher proposes a set of recommendations, the most important of which are: the need for Syrian banks to develop modern systems in line with the requirements needed to apply IFRS (9) especially the expected losses model, while strengthening the capital bases of these banks as the first line of defense for depositors, working to amend the Syrian regulatory instructions for calculating capital adequacy with the start of work to apply Basel III standards according to specific stages, and allowing a license for companies concerned with credit registry in order to build a comprehensive database facilitating the credit rating process for banks customers.

Key words: Basel Committee on Banking Supervision, International Financial Reporting Standards(IFRS), Basel III resolutions, IFRS (9), Internal Credit Rating, Expected Credit Losses, Banking Risk Management.

Syrian Arab Repuplic

Damascus University

Faculty of Economics

Department Accounting

The Impact of Basel Decisions on International Financial Reporting Standards and their Role in Improving the Quality of Performance in Traditional Syrian Private Banks

Degree of Ph.D.in Accounting

by

Maysaa Sabreen

Supervisor

Prof. D. Ali Yusef

2024